GIEM

WORLD ECONOMIC FORUM

المنتدى الاقتصادي العالمي
يعيد ضبط الاقتصاد العالمي إلى الصفر

(الحدث 201 أنموذجا)

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الاسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة التحرير

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة التحرير

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير - مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإســـــلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإســـــلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك، حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات التنقيط فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

رؤية المجلة

تفعيل الإفصاح والشفافية سعياً لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: بالاقتصاد الإسلامي وعلومه: كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

دعوة لرعاية المجلة أو الإعلان فيها

- رعاية المجلة.
- رعاية كتاب.
- إعلان في المجلة.
- إعلان على الموقع الإلكتروني.

https://giem.kantakji.com/contact-us/

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٨٥٠ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari_Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٥

فهرس المحتويات ٦

حماة بانوراما ٨

بريشة محمد حسان السراج

المنتدى الاقتصادي العالمي يعيد ضبط الاقتصاد العالمي إلى الصفر – الحدث ٢٠١ أنموذجا – ٩

د. سامر مظهر قنطقجي

النظرية الإسلامية في الاقتصاد ١٦

د. محمد جعواني

مستقبل الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مرحلة ما بعد كورونا ٢٣

حسين عبد المطلب الأسرج

إقتصاديات الميراث في الإسلام ٣١

أحمد غزالة

صداع العصر ٣٤

هيام سامي الزعبي

أثر هندسة مالية الزكاة وإدارتها على سرعة دوران النقود ٣٨

د. حازم محمود الوادي

الاعتداء على المال العام وأحكامه ٦٣

فؤاد بيرام فراتي

مقاطعة المستهلك: طريقة أساسية للاحتجاج السلمي ٧٦

إياد محمد يحيى قنطقجي

كاريكاتير: على الفقير ٨٩

خالد قطاع

القيادة بالحب منهج حياة المؤسسات ٩٠

د. فادي محمد الدحدوح

الترجيح بين الأدلة ٩٢

د. أحمد مالك ولد المختار

أثر آليات تطبيق الصكوك السيادية الإسلامية على النمو الاقتصادي.....١٠٣

نجلاء عبد المنعم

هنيدة بوبكر

جوجل تستخدم الذكاء الاصطناعي لحل مشكلات الرهن العقاري.....١١١

إم آي تي تكنولوجي ريفيو العربية

ضوابط إجازة الأجرة على الخدمات الناتجة عن عقود التبرعات.....١١٣

د. سامر مظهر قنطقجي

اشتقاق مؤشرات من دروس مستفادة من المضاربات الممنوحة لمؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر١٢٣

أوهاج بابدين عمر

هدية العدد – كتاب: السلع العامة بين حاجات المجتمع والنشاط الحكومي.....١٢٨

د. محمد وفيق السائح

حماة بانوراما

بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

المنتدى الاقتصادي العالمي يعيد ضبط الاقتصاد العالمي إلى الصفر

- الحدث ٢٠١ أنموذجا -

النظرة الثاقبة للكيفية التي تريد بها النخب تحويل حياة كل إنسان خلال العقد القادم

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

تأسس منتدى الإدارة الأوروبي عام ١٩٧١؛ في ظل تصاعد حركات الاحتجاج الاجتماعي، وتخلي الولايات المتحدة عن المعيار الذهبي؛ ثم وسع المنتدى اهتمامه ليشمل القضايا الاقتصادية والاجتماعية، وصار يحضر اجتماعاته السنوية قادة العالم في (دافوس)؛ وبذلك يُشارك السياسيون والتجاريون والثقافيون وغيرهم من قادة المجتمع بوضع جداول أعماله العالمية والإقليمية والصناعية؛ ثم تطور المنتدى ليصبح بما يُعرف بالمنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum WEF.

أما الجديد في هذا المنتدى؛ فهو إطلاق مخططيه العالميين في حزيران / يونيو ٢٠٢٠ مبادرة جديدة أطلقوا عليها اسم (**إعادة التعيين الكبرى** The Great Reset) محددين جدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠، واتفاقية باريس للمناخ، والثورة الصناعية الرابعة، ورؤية بنك التسويات الدولية ٢٠٢٥، ويمثل كل ذلك : **النظرة الثاقبة للكيفية التي تريد بها النخب تحويل حياة كل رجل وامرأة وطفل من الداخل إلى الخارج خلال العقد القادم.**

يجمع بنك التسويات الدولية البنوك المركزية تحت مظلة واحدة..

بينما يجمع المنتدى الاقتصادي العالمي الحكومات ومجتمع الأعمال والمجتمع المدني تحت مظلة واحدة..

جاءت تفاصيل (إعادة التعيين الكبرى) في الوقت الذي بدأت فيه الدول بإعادة فتح اقتصاداتها بعد الإغلاق العالمي إثر (كوفيد ١٩). حيث تم إجراء تمرين وبائي عالمي (**سمي بالحدث ٢٠١**) في مدينة

نيويورك قبل ثلاثة أشهر من انتشار فيروس (كوفيد ١٩)، بغية محاكاة تفشي فيروس كورونا. ركز السيناريو على فيروس جديد حيواني المصدر ينتقل من الخفافيش إلى الخنازير إلى البشر، ليصبح في النهاية قابلاً للانتقال بكفاءة من شخص لآخر، مما يؤدي إلى وباء شديد. وقدرت محاكاة ذلك السيناريو عدد الوفيات بـ ٦٥ مليون شخصاً بعد ثمانية عشر شهراً. واُستخدم (الحدث ٢٠١) كفرصة للتحذير بأن الجائحة الشديدة التالية لن تتسبب فقط في مرض شديد وخسائر في الأرواح، بل ستتسبب بعواقب اقتصادية واجتماعية متتالية[1].

إذاً تم إطلاق The Great Reset في (المنتدى الاقتصادي العالمي)، استجابة لـ (كوفيد ١٩)، وكانت (جونز هوبكنز) المصدر الأول لعدد الإصابات والوفيات العالمية؛ بينما كانت (مؤسسة بيل وميليندا جيتس) القوة الدافعة لإيجاد التطعيم ونشره في جميع أنحاء العالم. وبتفحص (الحدث ٢٠١)، فإن المؤسسات الثلاث المذكورة كانت في طليعة المحاكاة؛ يُضاف لها ١٢ لاعباً يمثلون شركات الطيران وشركات طبية وفنادق وغيرها. صُنِّف بعضهم كشركاء استراتيجيين، لأنهم سيساهموا مستقبلاً في تطوير وتنفيذ مشاريع المنتدى وتأييد الحوار بين القطاعين العام والخاص، وذلك بهدف دمج أصحاب المصلحة جميعهم في المجتمع العالمي ضمن ما يسمى : **بمجتمع : المصلحة المشتركة والهدف والعمل**.

يتكون الشركاء الاستراتيجيون من شركات عالمية ستشارك بنشاطات تمثل مستقبل الصناعات، والمناطق، والقضايا النظامية؛ بما يؤمن **المواطنة العالمية للشركات** ؛ فهذه الشركات تمتلك اهتماماً قوياً لتطوير حلول للتحديات الرئيسية؛ حيث أن كل صناعة رئيسية في العالم – سواء كانت مصرفية أو زراعية أو رعاية صحية أو وسائل إعلام أو تجارة تجزئة أو سفر أو سياحة – ترتبط ارتباطًا مباشراً بالمنتدى الاقتصادي العالمي من خلال عضوية شركاتها. وكلما تعمقت علاقات الشركات مع المنتدى الاقتصادي العالمي، زادت قدرتها على تشكيل جدول أعمال المجموعة. أدى ذلك إلى تشكيل **منصة استخبارات استراتيجية** خاصة بالمنتدى؛ تمثل آلية تجمع الاهتمامات التي يركز عليها المنتدى. تعتبر هذه الاستخبارات بمثابة الترياق للأخبار المزيفة. وتعتبر عضوية الشركات ضرورية لتمكين نفوذ المنتدى الاقتصادي العالمي، على الرغم من التزام كل عضو فيه بجدول أعماله، وأهدافه، ومشاريعه وقيمه.

[1] للمزيد مقالنا: كلمة رئيس التحرير – اقتصاد الخوف بين إدارة الأزمات والإدارة بالأزمات – العدد ٩٦-٢٠٢٠: https:// kantakji.com/5602

ويضاف للمشاركين المذكورين؛ شركاء المحتوى، الذين يقومون بتحليل آلي لأكثر من ١٠٠٠ مقالة يومياً من مجموعات فكرية عالمية مختارة بعناية ومعاهد بحثية وناشرين.

شركات المحتوى؛ كجامعة هارفارد وجامعة كامبريدج والمعهد الملكي للشؤون الدولية والمجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية ومعهد بروكينغز.

يعتبر النظام الأساسي للمنتدى بمثابة **نظام حيوي يمكّن من تتبع العلاقات والترابط بين القضايا؛ بهدف تطوير ذكاء استراتيجي يساعد على فهم القوى العالمية القائمة، واتخاذ القرارات المناسبة.**

يوضح إطار الذكاء الاستراتيجي (في أحد جوانبه)؛ كيفية تشابك كل قضية عالمية وصناعة مع بعضها؛ فعلى سبيل المثال، (كوفيد ١٩) هو جزء من (إعادة التعيين الكبرى) والعكس صحيح. أما ما سينتج عن ذلك فهو توليد انطباع؛ بأن النهج الجماعي الذي يضم جميع أصحاب المصلحة فقط؛ هو من لديه القدرة على التعامل مع الأزمات على نطاق عالمي. وبناء عليه يجب أن تكون الدول والشركات مترابطة وتسعى إلى معالجة مشاكل العالم من خلال المؤسسات العالمية؛ وهذا غرض من أغراض المنتدى الاقتصادي العالمي.

يمكن تقسيم متطلبات الذكاء الاستراتيجي المستهدف إلى قسمين:

أولاً: أهداف رئيسية تحقق إعادة الضبط؛ كتشكيل الانتعاش الاقتصادي، وتسخير الثورة الصناعية الرابعة 4IR، وتعزيز التنمية الإقليمية، وتنشيط التعاون العالمي، وتطوير نماذج الأعمال المستدامة، واستعادة صحة البيئة، وإعادة تصميم العقود الاجتماعية والمهارات والوظائف[1].

ثانياً: القضايا والصناعات العالمية في جدول أعمال (إعادة التعيين الكبرى)؛ فقد أظهر آخر إحصاء أن أكثر من خمسين مجالا ستشكل إعادة التعيين.

المجالات المحددة منها:

البلوكتشين، الهوية الرقمية، إدارة الإنترنت، تمويل التنمية، تنمية مستدامة، مستقبل الصحة والرعاية الصحية، الحوكمة العالمية، الأنظمة المالية والنقدية، المالية العامة والحماية الاجتماعية، تغير المناخ، طائرات بدون طيار، 5G، المحيط، الأسواق المصرفية ورأس المال، الطيران والسفر والسياحة، التجارة الدولية والاستثمار، التنوع البيولوجي، المدن والتحضر، القيادة في 4IR، الجغرافيا الاقتصادية، الصحة العالمية، الأمن الدولي، الجغرافيا السياسية مستقبل الغذاء، تلوث الهواء، طباعة ثلاثية الأبعاد بطاريات اقتصاد دائري مستقبل التنقل، حقوق الانسان، المساواة بين الجنسين، تحصيل الضرائب، مستقبل الإعلام والترفيه والثقافة،

[1] نشرت مجلتنا عدة مقالات حول ذلك.

الاقتصاد الرقمي وخلق قيمة جديدة، الثورة الصناعية الرابعة، مستقبل التقدم الاقتصادي، القوى العاملة والتوظيف، حكم رشيق، المخاطر العالمية، التصنيع والإنتاج المتطوران، البيئة وأمن الموارد الطبيعية، البلاستيك والبيئة، حوكمة الشركات، العدل والقانون، المشاركة المدنية، تصميم مستقبل الحوسبة، الذكاء الاصطناعي والروبوتات.

أما عن الدوافع وراء إعادة التعيين؛ فيعتقد المؤسس والرئيس التنفيذي لمنتدى الاقتصاد العالمي (كلاوس شواب)، أن هناك العديد من الأسباب التي تجعل من الضروري متابعة (إعادة تعيين الكبرى)، وأن (كوفيد ١٩) هو الأكثر إلحاحًا من بينها جميعًا بوصفه لحظة تاريخية لإحداث التغيير؛ فالفيروس أظهر أن الأنظمة الحالية لم تعد مناسبة، وأنه سرّع الانتقال إلى عصر الثورة الصناعية الرابعة[1].

لذلك يجب بناء أسس جديدة تمامًا للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة؛ فاستخدام الأزمة يمثل فرصة لإحداث تغيير اقتصادي ومجتمعي كبير على الرغم من كونه استراتيجية سيئة السمعة للمخططين العالميين. ويرى (أمير ويلز) المؤيد لإعادة التعيين الكبرى: أن موجات الصدمات غير المسبوقة للأزمة قد تجعل الناس أكثر تقبلاً لرؤية أكبر للتغيير[2].

أما (كريستالينا جورجيفا) المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي فترى أن عودة النمو الاقتصادي مستقبلا يجب أن تشمل عالمًا أكثر اخضراراً وأكثر ذكاءً وعدلاً. كما أنها تعتقد بأن الاقتصاد الرقمي هو الفائز الأكبر في هذه الأزمة؛ فالبنوك المركزية تسارع لإصدار عملاتها الرقمية الخاصة، و (كوفيد ١٩) صار سببًا لتعزيز الدعوات إلى هيكل اقتصادي عالمي جديد. وبناء على ذلك يجب أن ينصب التركيز على اقتصاد الغد، وليس اقتصاد الأمس الذي صار جزءًا من التاريخ. كما صارت الحاجة إلى وضع أسس جديدة ضرورة، في حين لا داعي لإعادة صياغة الأنظمة القديمة التي أضحت فاشلة الأسس والبنيان. وقد تنبأت (جورجيفا) بأن عام ٢٠٢١ هو عام النجاح أو الاستراحة في (إعادة التعيين الكبرى)؛ فإما أن يختار العالم: المزيد من التعاون، أو المزيد من التجزئة.

وقد ذكر (شواب وماليريت) في كتابهما (كوفيد ١٩ : إعادة التعيين الكبرى) بأن الاتجاه المستقبلي للعالم هو عصر ما بعد الوباء، وتساءلا عن مدى التعاون في الحقبة الجديدة؛ هل سيتسم بتعاون أكثر أو

[1] للمزيد مقالنا: كلمة رئيس التحرير – الثورة الصناعية الرابعة واقتصاد ما بعد الندرة في عالم التعاون اللامركزي المفتوح المصدر – العدد ٩٠-٢٠١٩، https://kantakji.com/3597.

[2] للمزيد مقالنا: كلمة رئيس التحرير – المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ (ميلتون فريدمان) أنموذجا – العدد ٥٧-٢٠١٧، https://kantakji.com/1209

أقل بين الدول؟ وهل ستتحول الدول إلى الداخل بما يؤدي إلى نمو القومية وزيادة الحمائية؟ أم أنها ستضحي بمصالحها الخاصة من أجل مزيد من الاعتماد المتبادل؟

إن المخاوف بشأن البيئة وتغير المناخ والتقدم التكنولوجي مخاوف موجودة قبل (كوفيد ١٩) بزمن طويل، وما يحصل لا يعدو عن كشف المستور من المخاوف الراسخة أمام الناس ليراها الجميع، وقد قدم المنتدى للعالم في اجتماعه الأخير؛ نتيجتين محتملتين لإمكانية تنفيذ (إعادة التعيين الكبرى) :

الأولى: بشكل أكثر تخريباً وإضراراً؛ وذلك ما سيحدث من خلال فشل البلدان في معالجة العلل العميقة الجذور للاقتصادات والمجتمعات، والتي يمكن أن تشهد إعادة ضبط تفرضها الصدمات العنيفة كالصراعات والثورات، ويشهد على ذلك ما تم تطبيقه في العراق وليبيا واليمن وسورية كنماذج للشعوب للاعتبار بها .

الثانية: بشكل سلمي نسبياً، بقبول الدول للأهداف التي يرسمها المخططون العالميون . ويشهد على ذلك ما تم تحقيقه في الإمارات والبحرين والسودان في تطبيعها كنماذج للدول والحكومات للاقتداء بها .

ويقرر المخططون بأن الوقت غير كافٍ لتقرير المصير؛ فالفرصة نادرة، ومجالها ضيق للتأمل وإعادة التخيل؛ ومن ثم إعادة الضبط ؛ فإعادة الضبط سيحدث بزيادة مستوى التعاون بين دول العالم، والبديل عنه : عالمٌ غارقٌ في أزمات دائمة ستفكك نظامه العالمي القائم على قواعد ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفراغ القوة العالمية . ويرسمون مستقبلاً قاتماً يُنذر بخطر حقيقي يتمثل في أن يصبح العالم أكثر انقساماً وقومية وعرضة للصراعات كما هو عليه اليوم . ولا يسعني إلا الظن بأن الخسارة المقلقة لـ (دونالد ترامب) الداعي للقومية وللإنغلاق نحو الداخل إلا من أصداء ما سبق بيانه، ويبدو أنه مثلٌ ضرب للزعماء للاعتبار به .

أما سمات التحول العالمي؛ فستكون على الشكل التالي :

- جعل الأسبقية (للأنظمة وعصر الخوارزمية) على المؤسسات السياسية .
- تغير أشياء كثيرة إلى الأبد .
- اضطرابات اقتصادية بأبعاد هائلة؛ فملايين الشركات معرضة لخطر الاختفاء، ومنها الشركات الصغيرة والشركات المستقلة، مما سيفتح الباب أمام حقبة جديدة من عمليات الاندماج والاستحواذ التي قد تؤدي إلى تآكل خيارات المستهلك والمنافسة .

ويعتقد مؤلفا الكتاب؛ أن انتشار (كوفيد ١٩) ليس هو المتسبب بقيام الحكومات في أنحاء العالم بإغلاق اقتصاداتها الوطنية، بل فنيو نمذجة البيانات غير الخاضعين للمساءلة (مثل نيل فيرجسون من إمبريال كوليدج لندن) هم المسؤولون عن ذلك؛ من خلال توقعاتهم بتعرض مئات الآلاف من الناس لخطر الموت الفوري إذا لم تفرض القيود الاجتماعية؛ التي صارت تُعرف بمزيج التباعد الاجتماعي والإغلاق.

وهذا ما يفسر توتر العلاقات بين الاقتصاديين وعلماء الأوبئة، فلطالما تردد الاقتصاديون في التعاون مع علماء الأوبئة، حتى وصل الأمر ببعض الاقتصاديين للتساؤل عما إذا كان علماء الأوبئة مجهزين فكريًا، وعن مدى ذكائهم، بل وصل الحال للتساؤل عن متوسط درجاتهم العلمية في GRE[1]؟.

لقد كانت الحاجة ماسة إلى نماذج للتنبؤ بالمسار المحتمل لفيروس (كوفيد ١٩)، لتوجيه استجابة السياسة؛ لذلك استخدم علماء الأوبئة، كالاقتصاديين، أنواعًا مختلفة من النماذج في عملهم، كل منها يخضع لقيوده الخاصة. وقد نشرت Journal of Economic Perspectives، عن (إليانور موراي)، عالمة الأوبئة في جامعة بوسطن، أن الاقتصاديين أساءوا فهم الهدف من النموذج، وبرأيها أن على الاقتصاديين الاستفادة من التخصص وتركيز جهودهم على الأسئلة التي لا يستطيع علماء الأوبئة معالجتها. فردَّ (روبرت سولو)، الحائز على (جائزة نوبل للاقتصاد)؛ مشككًا بشأن تعدد الاختصاصات، ورافضًا لتلك الانتقادات بقوله: عندما يريدون أن يكون الاقتصاد أوسع وأكثر تعددًا للتخصصات، يبدو أنهم يريدون منه التخلي عن معاييره الخاصة بالصرامة والدقة والاعتماد على منهجية الملاحظة التي تفسرها النظرية.

خلاصة الأمر أن المنتدى الاقتصادي العالمي ومؤسسه سعوا إلى توقيف تمدد انتشار مفاهيم القومية والحمائية سعيًا (لإعادة التعيين الكبرى)؛ لأن التنمية المستدامة ستكون أول الخاسرين من انكفاء الدول نحو الداخل. لذلك لا غرابة من تحذير المدير العام لصندوق النقد الدولي بوضع العالم أمام خيارين: إما (إعادة التعيين الكبرى) أو الركود العظيم.

وبرأينا فإن حجم التغيير المتوقع؛ سيؤدي إلى انهيار النظام العالمي الحالي من الداخل تمهيدًا لإرساء نظام عالمي آخر بأسس جديدة كليًا؛ مع التخلي عن مفاهيم السيادة الوطنية والدولة القومية لصالح التبعية العالمية والخضوع لها. ولا يعدو ما ذهبت إليه النخب العالمية عن اعتراف بأخطاء النظم التقليدية التي

[1] اختبار تقييم الخريجين هو اختبار قياسي، وهو اختبار معتمد، وشرط للقبول في كليات الدراسات العليا.

سادت العالم مؤذنة التخلي عنها إلى غير رجعة. كما يفسر تصاعد حركات العنصرية بين شعوب البلاد المتطورة تقنيًا والمتخلفة اجتماعيًا، كما يفسر زيادة حدة العداء للدين الإسلامي كونه الأنسب للعالمية دينًا ونظمًا ومؤسسات.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٦ ربيع الثاني ١٤٤٢ هـ الموافق ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٠ م

References:

1. Klaus Schwab, Thierry Malleret, COVID-19: The Great Reset, 9 July 2020, Link.
2. Steven Guinness, World Economic Forum: The Institution Behind 'The Great Reset', 8 Jul 2020, Link.
3. Steven Guinness, The WEF Clarion Call: A Breakdown of 'The Great Reset', 27-08-2020, Link.
4. Steven Guinness, Thoughts on Covid-19: The Great Reset, by Klaus Schwab and Thierry Malleret, September 3, 2020, Link.
5. The Economist, Why relations between economists and epidemiologists have been testy, 14 Non 2020, Link.

النظرية الإسلامية في الاقتصاد

مدخل عام

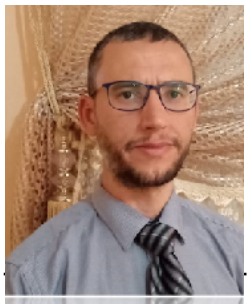

د. محمد جعواني

باحث في المالية والاقتصاد الإسلامي

لقد راكمت النظرية الإسلامية في الاقتصاد تجارب مهمة فكرا وممارسة وتقويما، وأصبحت معطى رئيسا في حسابات الساسة والخبراء، ورقما مؤثرا في ساحات المال والأعمال، واسترعت الانتباه وشدت إليها الأنظار المستبشرة والمتربصة على السواء، فعقدت لها الندوات والملتقيات، وأجريت حولها البحوث والدراسات، وصدرت بشأنها التوصيات والقرارات، كل ذلك لما تميزت وتتميز به النظرية الإسلامية في الاقتصاد عن غيرها من أسس متينة، ومقومات فريدة وإمكانات ضخمة، ومقاصد جليلة.

وتقصد هذه الورقة تقديم مدخل عام ونظرة موجزة عن النظرية الإسلامية في الاقتصاد.

مفهوم النظرية:

لفظ النظرية في اللغة العربية مشتق من النظر، الذي يحمل في دلالاته معنى التأمل العقلي. قال ابن منظور: النظرية هي ترتيب أمور معلومة على وجه يؤدي إلى استعلام ما ليس بمعلوم، وقيل النظر: طلب علم عن علم.

وكلمة Théoria اليونانية تحمل معاني التأمل والملاحظة العقلية. وفي الفرنسية فإن كلمة Théorie تفيد أن النظرية هي بناء (أو نسق) متدرج من الأفكار، يتم فيه الانتقال من المقدمات إلى النتائج.

وتكاد الدلالات اللغوية تقترب إلى حد كبير من المدلول الفلسفي للمصطلح، فالنظرية عند لالاند Lalande هي: إنشاء تأملي للفكر يربط نتائج بمبادئ.

يستخلص من التعريفات المختلفة للنظرية ما يلي:

- تمايز النظرية عن الممارسة والتطبيق.
- تعارضها مع المعرفة العامية لأن هذه الأخيرة معرفة نابعة من التجربة اليومية.
- تعارضها أيضا مع المعرفة اليقينية، لأن النظرية بناء فرضي استنتاجي.

- وتعارضها أخيرا مع المعرفة الجزئية، لأن النظرية بناء شمولي.

فالنظرية إذن هي: بناء معرفي محكم، يضم مجموعة من المفاهيم والقوانين والافتراضات التي تعطينا نظرة منظمة لظاهرة ما، عن طريق تحديد العلاقات المختلفة بين المتغيرات الخاصة بتلك الظاهرة، بهدف وصف أو تفسير تلك الظاهرة.

اعتراض وتوضيح:

ينكر بعض الباحثين استعمال مصطلح النظرية في حقول المعرفة الشرعية، لكون مصطلح النظرية ينطبق على التصورات العقلية التي ترتبط فيها النتائج بمقدماتها ارتباطا لا تضمن حتميته واطراده، وأن الشريعة الإسلامية منزهة عن ذلك لأنها من رب العالمين، وما كان كذلك فهو حقائق مطردة.

ونجيب على هذا الاعتراض بأمرين اثنين:

أولهما: أن التنظير في الشريعة الإسلامية هو جهد بشري يروم الفهم والتنزيل ولا يمس قدسية نصوص الوحي.

وثانيهما: أن المراد بالتنظير في الغالب الأعم يقصد به ما يقابل التطبيق والممارسة.

مفهوم علم الاقتصاد:

الاقتصاد علم يهتم بدراسة السلوك الإنساني كعلاقة بين الغايات والموارد النادرة ذات الاستعمالات. (ليونيل روبنز في مقالة نشرها عام ١٩٣٢).

أو هو العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة، لإنتاج أمثل ما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات، لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع، في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع. كما يبحث في الطريقة التي يوزع بها هذا الناتج الاقتصادي بين المشتركين في العملية الإنتاجية بصورة مباشرة (وغير المشتركين بصورة غير مباشرة) في ظل الإطار الحضاري نفسه.

الاقتصاد الإسلامي:

الاقتصاد لغة هو: التوسط والاعتدال واستقامة الطريق، وهذه المعاني نصت عليها الآيات القرآنية في العديد من المواضع. قال الله تعالى: **واقصد في مشيك** [لقمان، ١٩] وقال عز وجل: **منهم أمة**

مقتصدة [المائدة، ٦٦] وقال سبحانه: **والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما** [الفرقان، ٦٧] وقوله تعالى: **وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين** [الأعراف، ٣١].

فمصطلح الاقتصاد الوارد في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي يعني التوسط المحمود بين طرفي الإفراط والتفريط، كالتوسط في قوله تعالى: **ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط** [الإسراء، ٢٩]

واصطلاحا: يطلق "الاقتصاد الإسلامي" على الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية، والتي تتشكل من خلال تفاعل معايير كمية مادية، وأخرى قانونية شرعية، وثالثة نفسية تربوية.

المشكلة الاقتصادية:

تتمثل المشكلة الاقتصادية في المذهب الاقتصادي الرأسمالي في قلة الموارد الطبيعية (الندرة) وتزايد الحاجات الإنسانية وتشعبها.

وفي المذهب الاقتصادي الماركسي تتمثل في مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع.

وفي المذهب الاقتصادي الإسلامي هي مشكلة الإنسان نفسه، الظلم والطغيان: **إن الإنسان لظلوم كفار**.

الهيكل العام للاقتصاد في النظرية الإسلامية: (الملكية / الإنتاج / التوزيع)

يقوم الاقتصاد في النظرية الإسلامية ويتأسس على مبادئ ثلاثة، وهي كالتالي:

أولا: مبدأ الملكية المزدوجة.

ثانيا: مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود.

ثالثا: مبدأ العدالة الاجتماعية.

أصول هادية:

تحكم علاقة المسلم بالمال ومتاع الدنيا أصول ثلاثة:

١) أن يملك الدنيا ولا تملكه .(الاقتصاد وسيلة لغاية عظمى " تحقيق العبودية لله") .

٢) أن يتسبب لكسب معاشه ومعاش أهله حيث أقامه الله، ويجد لينفع بنشاطه الاقتصادي أمته .

(العمل عبادة، والسعي الاقتصادي من جملة العمل) .

٣) أن يكسب من حل وينفق في حل، لا يحتكر ولا يبذر ولا يكنز .(الالتزام بضوابط الشريعة في المال، كسبا وإنفاقا...) .

همٌ مزدوج :

قضايا الملكية، والإنتاج، والتوزيع تطرح في الإسلام بهم مزدوج :

أ– هم بلوغ الفرد إلى كماله الإنساني الروحي في نهاية رحلته في هذه الدار . ولا بد له في هذه الرحلة من زاد مادي، وسعي لكسبه، وتصرف حكيم في إنفاقه، لكيلا يصبح هم الزاد عائقا عن التقدم في الطريق إلى الله .

ب– هم قيام الأمة، واستقلالها الاقتصادي، وأمنها وقوتها .

المبدأ الأول : الملكية / حيازة المال

لا يتفق الإسلام مع المقترح الرأسمالي في الملكية الخاصة الجشعة، كما لا يرى العلاج في نقل الملكية من الأفراد للدولة، ما دام الظلم والعدوان نابعين من أعماق النفس البشرية التي لا يكفي تغيير البنيات السياسية الاقتصادية لتطهيرها وضبطها .

ملكية مزدوجة : ملكية ذات أشكال متنوعة بدلا عن مبدأ الشكل الواحد للملكية .

فالإسلام يؤمن بالملكية الخاصة، والملكية العامة، وملكية الدولة، ويخصص لكل واحد من هذه الأشكال الثلاثة للملكية حقلا خاصا تعمل فيه، ولا يعتبر شيئا منها شذوذا واستثناء، أو علاجا مؤقتا اقتضته الظروف .

مبدأ الاستخلاف الخاص(الاستخلاف في المال)

يتأسس مبدأ الاستخلاف الخاص على حقيقتين اثنتين، وهما :

- المال مال الله : قال سبحانه : **وَ آتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** [النور، ٣٣] .

- الإنسان مستخلف في المال: قال سبحانه: **آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ** [الحديد،٧].

وبالتالي يرسي مفاهيم أساسية:

- يعطي مفهوما متميزا للملكية والحيازة (التملك): فالإنسان وكيل ومستخلف، والمال الذي في حوزته في حكم الوديعة والعارية.
- يؤكد مفهوم التصرف المقيد: ما دام الإنسان وكيلا في مال الله، ليس له مطلق الحرية لما في حوزته، ومدعو للخضوع لشرع الله في كل تصرفاته المالية، حيازة وكسبا وإنفاقا...

المبدأ الثاني: الإنتاج

يمتاز منهاج الإنتاج والكسب الإسلامي عن المنهاج الغربي بشقيه الماركسي والرأسمالي بجمعه بين الباعث الحيوي الديناميكي وبين الرادع القانوني، فيقر حرية النشاط الاقتصادي في إطار القيم والأحكام الشرعية.

مبدأ الحرية الاقتصادية في نطاق محدود:

تؤطر النظرية الإسلامية الحرية الاقتصادية وتوجهها من خلال ما يلي:

أ – التحديد الذاتي الذي ينبع من أعماق النفس ويستمد قوته ورصيده من المحتوى الروحي والفكري للشخصية الإسلامية.

ب – التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه، وهنا نتحدث عن سلطة وقوة الشرع. وقد تم تنفيذ هذا المبدأ بأمرين، وهما:

التنصيص على منع مجموعة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية...

مبدأ الإشراف العام للدولة على النشاط وتدخلها لحماية المصالح العامة وحراستها.

مصادر الإنتاج:

- الأرض.
- المواد الأولية.
- المياه الطبيعية.

- بقية الثروات الطبيعية. (وهي وفيرة ولله الحمد في بلاد المسلمين).

ضرورات ملحة في الإنتاج:

- احترام الملكية الخاصة التي لا تضر بالمصلحة العامة.
- تحرير القوة العاملة من قبضة رأس المال، واعتبار العمل القيمة الأسبق في الاقتصاد، وإيجاد فرص التشغيل للقادرين.
- تشجيع المبادرة الفردية والتعاون والاستثمار في القطاعات المنتجة.(الصناعة والتجارة)
- تأميم المصارف ووسائل الإنتاج الأساسية المتصلة بالمصالح العامة.
- تدخل مسؤول وراشد للدولة في الإنتاج وتكوين وتدريب الخبرات اللازمة.
- إصلاح زراعي (إحياء الموات، وتنظيم الأراضي، وتشجيع العاملين).
- تنشيط السوق الداخلي وتوسيع السوق الخارجي للمنتجات الإسلامية.

المبدأ الثالث : التوزيع

هدفان أساسيان ترمي إلى تحقيقهما الدولة الإسلامية:

- العدل الاجتماعي في الداخل.
- القوة على دفع العدوان الخارجي.

العدالة الاجتماعية:

للإسلام نظامه في توزيع الثروة في المجتمع الإسلامي وفق مبادئ التكافل العام والتوازن الاجتماعي.

ملاحظات ثلاث:

- ليكون التوزيع العادل ممكنا لا بد من جهاد اقتصادي. (لا توزيع بدون إنتاج)
- المسلمون في السوق العالمية مع المستضعفين طبعا وشرعا.
- العدل الإسلامي توازن في القسمة، واتزان في عمارة الأرض.

الخطوط العامة للإجراء الشرعي في توزيع الثروة:

- احترام الملكية الفردية التي لا تتعارض مع المصلحة العامة (محاربة السفه، والاحتكار، والاكتناز، ونزع الملكية الظالمة وإعادة تنظيمها).

- احترام الإرث وفرائضه كما حددها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم واجتهاد الأئمة. والإرث من أهم وسائل توزيع الملكية ومنع تركزها.
- تنظيم جمع الزكوات وتوزيعها، وتلحق بالزكوات الصدقات التطوعية. (العدل الإلزامي والإحسان التطوعي).
- التقلل ومحاربة التبذير.
- مراعاة مراتب الحاجة (الضروريات، والحاجيات، والتحسينيات).

عود على بدء: إن النظرية الإسلامية في الاقتصاد تشكل جزءا من كل، وفرعا من دوحة باسقة، لذلك وجب توفير التربة الصالحة والرعاية اللازمة لنبتة "الاقتصاد" كي تحيا، وتنمو، وتينع، وتؤتي أكلها في كل حين ومصر بإذن ربها، ولن يتأتى ذلك إلا ب"أسلمة" شاملة لجميع شعب الحياة ومجالاتها.

مستقبل الأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

مرحلة ما بعد كورونا

حسين عبد المطلب الأسرج

كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر

تسبب وباء كورونا المستجد (كوفيد ١٩) في تعطيل العالم والحياة التي كنا نعرفها، فقد أدى إلى وقوع خسائر فادحة في الأرواح والأنشطة الاقتصادية. كما أن انتشاره السريع عالمياً يمثل تهديداً على الملايين الذين يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتأثير النزاعات والكوارث الأخرى.

وفي الوقت الذي ينشغل فيه علماء الأوبئة وخبراء الصحة بمحاولات إيجاد أمصال علاجية لاحتواء الجائحة؛ تتزايد مخاوف الاقتصاديين بشأن أضرارها الكائنة والخسائر المحتملة على الأنشطة الاقتصادية والأسواق المالية وأسواق العمل. ففي أعقاب تفشي الجائحة، انتاب الاقتصاد العالمي حالةٌ غير مسبوقة لم يشهدها منذ الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن الماضي، حيث تسبب انتشار الفيروس فى إعاقة حركة التجارة العالمية، وضعف الطلب العالمي، لا سيما الطلب على النفط، وإصابة قطاعات اقتصادية وإنتاجية بالشلل التام. كما أدت سرعة انتشار الوباء وانتقاله بين الدول إلى ارتفاع مستويات اللا يقين وتدني مستويات الثقة؛ مما تسبب فى انهيار العديد من الأسواق المالية العالمية الرئيسية وتراجع مؤشراتها لمستويات قياسية[1].

نظرة على الأوضاع وحالة انعدام الأمن الغذائي فى دول منظمة التعاون الإسلامي

لقد كان انعدام الأمن الغذائي مشكلة حادة حتى قبل تفشي جائحة كورونا، فأكثر من ٨٢٠ مليون شخص على مستوى العلم – واحد من كل تسعة – ليس لديهم طعام كافٍ ومن بين هؤلاء أعداد ضخمة يتحملون الجوع الشديد ولدرجة أنه يشكل تهديداً مباشراً لحياتهم وسبل عيشهم. ولا شك أن من أهم

[1] عاصم أبو حطب، جائحة كورونا.. الآثار الاقتصادية وتداعيات الأمن الغذائي، الثلاثاء 19 مايو 2020 متاح في https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19052020&id=1056badd-b6b2-4cc8-bf3b-fb0391b3e8c6

تأثيرات هذه الجائحة هو ارتفاع في هذه الأرقام. ولا شك أيضا أن الأفراد الذين يعانون سوء التغذية مع مناعة ضعيفة هم أكثر عرضة للإصابة مع انتشار الفيروس. وهذه الفئات هم الفقراء في المناطق الحضرية وسكان المناطق النائية والمهاجرون والعمال الذين يعملون بشكل غير رسمي، ناهيك عن البشر في مناطق الصراع حيث تسببت جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) في حدوث اضطرابات عالمية في أنظمة النقل والروابط التي يعتمد عليها المستجيبون في إطار العمل الصحي والإنساني عادةً للوصول إلى هذه المناطق.

ويشير أحدث تقرير صادر عن شبكة معلومات الأمن الغذائي إلى أنه في عام ٢٠١٩ عانى ١٣٥ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٥٥ دولة تعاني من أزمات غذائية. ومع استمرار تفشي كوفيد ١٩، يمكن أن يتضاعف الرقم، واضعا ١٣٠ مليون شخص آخر في أزمة المعاناة مع انعدام الأمن الغذائي.

وفي العقود القليلة الماضية، أصبح انعدام الأمن الغذائي بالفعل أحد أكبر المشاكل في العديد من دول منظمة التعاون الإسلامي. فقد أشارت أحدث البيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة إلى أن ما متوسطه ٤٧.٩٪ من مجموع السكان في دول المنظمة يعانون من مشاكل مرتبطة بانعدام الأمن الغذائي، وهي نسبة أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ ٢٥.٤٪[1].

وبهذا يمكن أن يؤدي تفشي هذا الوباء إلى تدهور الوضع المتعلق بالأمن الغذائي أكثر فأكثر إذا لم يتم التعامل معه باتخاذ التدابير الصحيحة.

وتشير الإحصاءات الأخيرة إلى أن ٢٣٨ مليون شخص يمثلون ١٤.١٪ من مجموع السكان نشيطون اقتصاديا في قطاع الزراعة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وعلى وجه الخصوص، تشكل حصة السكان الزراعيين النشطين اقتصاديا أكثر من ٢٠٪ من إجمالي عدد السكان في ستة عشر من دول منظمة التعاون الإسلامي مما يبين أهمية الأنشطة الزراعية. وعموما، يعيش أكثر من ٥١.٤٪ من السكان في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في المناطق الريفية. وتحتل بلدان منظمة التعاون الإسلامي ٢٥.٩٪من مساحة الأراضي الزراعية العالمية حيث تشكل المروج والمراعي الدائمة نصيب الأسد من الأراضي الزراعية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي[2].

---

[1] منظمة التعاون الإسلامي - الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد ١٩ في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الآفاق والتحديات ٢٠٢٠

[2] منظمة التعاون الإسلامي،الزراعة والأمن الغذائي في الدو ل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016، ص ix

وفي معظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي، لم يواكب الإنتاج الزراعي وتوفير المنتجات الزراعية وخاصة المنتجات الغذائية الطلب المتزايد على الغذاء بسبب الزيادة السريعة في أعداد سكانها، مما أدى إلى اتساع الفجوة الغذائية التي يتعين سدها بالواردات. مما جعل هذه البلدان، ولا سيما ثمانية وعشرون بلدا في منظمة التعاون الإسلامي ذات العجز الغذائي والدخل المنخفض، عرضة لأي ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية الدولية من حيث زيادة فواتير استيراد الغذاء والعجز التجاري، مما طرح آثارا سلبية خطيرة على الصحة والتعليم ولا سيما بالنسبة للأطفال وبالتالي تفاقم الحالة المتدهورة للأمن الغذائي من خلال ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية.

وقد أجمعت التقارير الأولية لمنظمة الأمم المتحدة للزراعة والغذاء وبرنامج الغذاء العالمي أن هذه الجائحة ستكون لها تأثيرات شديدة على المحاور الأربعة الرئيسية التى يرتكز عليها تحقيق الأمن الغذائي فى الدول النامية، وهى توافر الأغذية، وإمكانات الحصول عليها، واستخدامها والبعد الغذائي لها، واستقرار إمداداتها.

هذا إضافة الى انعكاسات الوباء على نفسية المجتمعات ومعنويات الشعوب، نتيجة ما فرضته من عزل ذاتي، وحجر صحي، وتباعد اجتماعي، فضلا عن إجراءات التباعد الدولي بفرض الحظر على السفر بين الدول، وسحب المواطنين من الدول العالقين فيها، والحد من التبادل التجاري، وتقييد تدفق البضائع والسلع، واتباع سياسات اقتصادية ومالية تعتمد على الإمكانات الذاتية والجهود المحلية أكثر من اعتمادها على التعاون بين الدول، وهي أمور قد يكون لها في مجموعها مضاعفات سياسية وتدهورات اقتصادية وتداعيات اجتماعية ونفسية داخلية وخارجية بعيدة المدى إذا استمر تطبيق هذه الإجراءات لفترات طويلة[1].

ويعني مفهوم الأمن الغذائي، حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو): "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة". ويختلف هذا التعريف عن المفهوم التقليدي للأمن الغذائي الذي يرتبط بتحقيق الاكتفاء الذاتي باعتماد الدولة على مواردها وإمكاناتها في إنتاج احتياجاتها الغذائية محليًا. وهذا الاختلاف

[1] للتفاصيل راجع: سعيد رفعت، جائحة كورونا وتداعياتها السياسية دوليا وإقليميا وعربيا،مجلة شؤون عربية، العدد 182،يونيو 2020

يجعل مفهوم الأمن الغذائي حسب تعريف الفاو أكثر انسجامًا مع التحولات الاقتصادية الحاضرة، وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية في السلع الغذائية.

ولا يزال ضمان الأمن الغذائي والتغذية الجيدة أولوية قصوى في جدول أعمال بلدان منظمة التعاون الإسلامي، سواء كانت غنية أو فقيرة، في حالة نزاع أو في استقرار. ولكن استراتيجيات الأمن الغذائي التي اعتُمدت في المنطقة لزيادة إنتاج الأغذية اعتَمدت على التجارة لتغطية الفجوة في الإنتاج وتقديم إعانات للسوق لدعم الاستهلاك. لذلك، فإن هذه الاستراتيجيات تحسّن توفر الأغذية على المدى القصير، إلا أنها تسهم أحيانًا في تفاقم الحالة عن طريق عدة أمور منها زيادة تدهور الموارد الطبيعية أو تشجيع الاستهلاك المفرط. وبالتالي، أصبح من الضروري لبلدان المنظمة أن تفهم حالة الأمن الغذائي ومحدِّداته بالإضافة إلى العوامل التي تؤثر عليه لتتمكن من تصميم استراتيجيات وسياسات للأمن الغذائي قائمة على الأدلة ومعالجة جميع أبعاد الأمن الغذائي من خلال تجاوز مجرد توفر الغذاء للتطرق إلى ركائز إضافية للأمن الغذائي، وهي إمكان الحصول عليه والاستفادة منه واستقرار إمداداته.

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كميات الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي تتمثل في قلة المساحة المزروعة وشح الموارد المائية وتدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية. يعاني القطاع الزراعي من "فجوة تكنولوجية" تتمثل في عدم تلبية مخرجات البحوث الزراعية لمتطلبات التنمية الزراعية، وتدني إنتاجية المحاصيل والثروة الحيوانية في أغلب دول المنظمة. وتحتاج المناطق الزراعية إلى استكمال البنى الأساسية والخدمات الزراعية وزيادة نسبة الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي. وفي المتوسط، بلغت حصة الزراعة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي نسبة ١٠.٤٪ فقط في عام ٢٠١٤، منخفضة تدريجيا من ١٢.٠٪ في عام ٢٠٠٠ و ١٦.٣٪ في عام ١٩٩٠[1].

الآثار المحتملة لجائحة كورونا على الأمن الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي

ويمكن رصد مجموعة من الآثار المحتملة لهذا الوضع على الأمن الغذائي في دول منظمة التعاون الإسلامي بمحاوره المختلفة التى يمكن ان نذكر منها[2]:

[1] منظمة التعاون الإسلامي، الزراعة والأمن الغذائي في الدو ل الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 2016

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها،ابريل 2020

- صعوبة الوصول إلي أسواق البيع بالجملة والتجزئة وأسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها الدول والتي فرضتها ضرورة التعاطي مع الظاهرة.
- نقص العمالة نتيجة لتقييد الحركة والآثار السلبية التي سيرتبها ذلك النقص على المساحات المزروعة والإنتاج والحصاد للموسم الحالي والمواسم القادمة محليا وعالميا وخاصة إذا طال أمد الجائحة مما سيترتب عليه نقص في المعروض وارتفاع بالطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار محليا وعالميا ويزداد أثر ذلك إذا ما تبنت الدول المصدرة لسياسات حمائية إغلاقية، وهو ما بدات دلائله الأولى تلوح في الأفق.
- انخفاض أسعار الطاقة وآثاره المحتملة على قدرة الدول المنتجة للنفط على تأمين احتياجاتها الاستهلاكية بالكفاءة المطلوبة، وخاصة إذا ما ارتفعت أسعار الغذاء إلى مستويات عالية.
- انخفاض المخزونات الإستراتيجية للدول، وخاصة إذا ما طال أمد الجائحة نتيجة للسحب الزائد دون تعويض.
- حدوث تأثيرات سلبية علي مستويات الفقر بأبعاده المختلفة وزيادة أعداد الفقراء نتيجة للزيادة المتوقعة في أعداد العاطلين عن العمل وانخفاض دخول ذوي الدخل المحدود ممن يعتمدون في العيش على الدخل اليومي في الريف والحضر على حد سواء، وهو ما سيترتب عليه انخفاض قدراتهم على تأمين احتياجاتهم من السلع الغذائية الرئيسية، بالتالي تعرضهم لحالات سوء تغذية وانعدام الأمن الغذائي.

مجموعة الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها على الأمدين القريب والمتوسط

إن التأثيرات الاقتصادية للجائحة تنذر بتداعياتٍ سلبية خطيرة على جهود الحكومة الهادفة إلى القضاء على الجوع وسوء التغذية وتحقيق الأمن الغذائي المستدام سيحدد مداها وعمقها مدى الانتشار الزماني والمكاني للفيروس. وبناءً عليه، فإنه من الضروري خلال المرحلة الحالية (المدى القصير) العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائي. وعلى الدول العربية تبني مجموعة من الإجراءات والتدابير التي يمكن اتخاذها على الأمدين القريب والمتوسط، فعلى الأمد القريب، وبالإضافة إلى العمل من أجل زيادة إنتاج الغذاء، فإن، متطلبات المرحلة تدعو إلى:

- الاستمرار في تكوين ومراقبة مخزونات غذائية كافية من السلع الإستراتيجية.

- ترقية التجارة البينية للسلع الغذائية في هذه الفترة.
- تبسيط إجراءات استيراد الغذاء،سواء على مستوى التخفيف من القيود الإدارية،أو تسهيل التحويلات المصرفية، أو عند الاقتضاء تنظيم عملية استيراد مشتركة لبعض السلع من طرف دولتين فأكثر.
- وضع برامج للحماية الاجتماعية لتأمين حصول المواطنين وبشكل خاص الطبقات الهشة، على الغذاء، ولو تطلب ذلك إعفاء بعض السلع من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات أو تعليقها مؤقتاَ.
- السعي إلى تبني برامج خاصة بدعم القطاع الزراعي وخاصة صغار المنتجين بما يمكنهم من تجاوز الآثار السالبة للجائحة.
- دراسة إتخاز تدابير حمائية مؤقته لحماية المنتجيين في القطاع الزراعي خاصة على مستوى السلع الاستراتيجية.
- تنفيذ برامج إرشادية من أجل مواجهة هدر الغذاء وتخفيض نسبة الفاقد من الغذاء.
- أما على المدى المتوسط، فقد أصبحت العودة إلى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي، تطرح نفسها وبإلحاح في ظل تكرار الأزمات التي قد تعيق مسالك التجارة الدولية للغذاء. بالإضافة إلى ذلك، من غير الممكن تحقيق الأمن الغذائي على الصعيد الإقليمي دون التصدي للنزاعات المتعددة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة. ويجب أن تُعطى الأولوية لحل هذه الأزمات، وتوجيه الجهود نحو تحسين الاستقرار وحل النزاعات ومنع نشوبها، ووضع برامج لدعم الفئات المتضررة من خلال برامج إنعاش مكرسة تجعل الأمن الغذائي جزءاً لا يتجزأ من مبادرات بناء السلام.

كما أنه من الضروري النظر في مسألة أخرى وهي أهمية جميع المؤشرات بالنسبة لجميع البلدان وبالنظر إلى التنوع البيئي والسياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي لهذه البلدان، من المستبعد أن تنطبق مجموعة واحدة من المؤشرات المحددة بشكل كامل على جميع البلدان. مثلاً، لا أهمية تُذكر للفجوة في إنتاجية القمح في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولكنها مهمة جداً للجمهورية العربية السورية والعراق ومصر. ينطبق الشيء نفسه على استخدام المياه في مجال الزراعة كنسبة مئوية من المياه المتجددة، وهو موضوع يعني قطر التي تملك القليل من المياه المتجددة أكثر مما يعني لبنان أو العراق. ويتيح عرض الإطار كلوحة معلومات إمكانية تغيير المؤشرات وتكييف الأداة مع الظروف السائدة في البلد المعني. ولكن

يُستحسن تقليل هذه التغييرات إلى أدنى حد، من أجل الإبقاء على لغة مشتركة للأمن الغذائي بين البلدان المستخدمة لهذا الإطار.

إشكاليات الأمن الغذائي: مرحلة ما بعد كورونا

قد يكون من المهم في هذا الشأن الإشارة إلى أن الوباء ما زال في مراحله الأولى، ويبدو أنه سيستمر معنا لفترة طويلة قادمة. ومن المتوقع أن يشهد العالم خلالها تطورات عديدة وجديدة ويصعب تحديدها أو توقع مداها وآثارها في الوقت الحالي. الأمر الذي يفرض علينا البُعد ما أمكن عن محاولات التوصل إلى استنتاجات قاطعة او سيناريوهات متكاملة، أو خلاصات نهائية لعالم ما بعد كورونا[1].

إن أي استجابة فعالة لأزمة الغذاء المرتبطة بجائحة كورونا تتطلب النظر في كيفية إعادة هيكلة أنظمة الغذاء العالمية والمحلية. ويجب على الحكومات عمل حوارات تتميز بالشفافية مع الشركات والوكالات التقنية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني للتصدي للمخاطر الناشئة؛ فنحن بحاجة للبناء على الآليات العالمية الموجودة بالفعل مثل لجنة الأمن الغذائي العالمي وذلك من أجل منع أزمات التغذية. إن مثل هذه الكيانات توفر منابر للنقاشات السياسية ومكانًا لتحديد الأدوات الإرشادية والأهم من ذلك كله فإن على المسؤولين الترويج للاستقرار والشفافية والمساءلة وحكم القانون وعدم التمييز في صوغ المعايير التنظيمية للأغذية. ومما لا شك فيه أنه يجب على المستوى العربي أن يكون الهدف هو التحقق من وجود استقرار سياسي ومالي وحماية مجتمعاتنا من تردي الوضع الصحي والتدهور البيئي والتحقق من وجود حيوية اقتصادية وكما هو الحال في الرعاية الطبية، يجب أن يتم السماح للطعام بعبور الحدود بحرية كما يجب أن يتحقق منتجو الغذاء من أن الطعام الصحي والمغذي متوافر ولا يتم إهداره. إضافة إلى ذلك يجب على الحكومات تأسيس أو تقوية آليات الحماية الاجتماعية لحماية الناس الأكثر ضعفًا. ومن الضروري أن نزيد من صلابة ومرونة أنظمتنا الغذائية. إن تعزيز إدارة الأسواق وبناء فائض لمنع الاضطرابات في سلاسل التوريد سيساعد على التحقق من أن تلك الأنظمة تعمل بشكل سلس خلال الأزمة. وفي هذا الشأن يجب ايلاء الاهتمام اللازم للمقترحات التالية[2]:

---

[1] للتفاصيل راجع:سعيد رفعت،جائحة كورونا وتداعياتها السياسية دوليا وإقليميا وعربيا،مجلة شؤون عربية، العدد 182،يونيو 2020

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيان حول تداعيات أزمة كورونا على الأمن الغذائي العربي وسبل مواجهتها،ابريل 2020

- إحداث آلية لتمويل التنمية الزراعية تشمل تحديد الجهات المستفيدة، ومصادر التمويل، وطرق وآليات التمويل، والعون الفني والدعم المؤسسي وضمان مخاطر الائتمان ومعايير الأهلية للاقتراض، وشروط التمويل.
- بحث إنشاء برنامج للغذاء بهدف إلى مساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية والأزمات الغذائية الطارئة، وبخاصة في الدول الأكثر تضرراً.
- تحسين مناخ الاستثمار الزراعي لتحفيز رأس المال على الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول ذات المقدرات الزراعية الكبيرة.
- العمل على منح امتيازات وحوافز استثمارية تشجيعية للمشروعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة خاصة وأن صغار المزارعين يشكلون الغالبية العظمى من المنتجين الزراعيين. ويجب التشديد على أن هذا ليس وقت الذعر والفزع حيث يجب علينا أن نظهر التضامن ضمن مجتمعاتنا وذلك حتى يتسنى للمزارعين والمنتجين الصغار الاستمرار في الزراعة والحصاد والنقل والبيع للغذاء من دون تعريض السلامة للخطر.
- تطوير وتعزيز التجارة الزراعية البينية للتقليل من اعتماد الدول في تأمين احتياجاته الغذائية على الأسواق العالمية، الأمر الذي ينطوي على خطورة بالغة في ظل المتغيرات والمستجدات العالمية.
- تصور وتنفيذ برامج تستهدف تعزيز قدرات المرأة الريفية وترقية دورها في إنتاج وتحويل وتسويق الغذاء من خلال مدها بالوسائل اللازمة لذلك.

إقتصاديات الميراث في الإسلام

أحمد غزالة

باحث في شؤون الاقتصاد الإسلامي - مصر

الحمد لله الذي شرع لنا نظامًا للميراث من أحسن النظم المالية وأحكمها وأعدلها فنظام الميراث في الإسلام هو أحد الأنظمة التي تميزت بها الشريعة الإسلامية وانفردت بها عن باقي الشرائع السماوية وكافة النظم الوضعية فالله عز وجل هو الذي وضع لنا أحكام الميراث بنفسه بل هو عز وجل الذي تولى بنفسه تفصيلها تفصيلاً دقيقًا فلم يترك فيها مجال لتفكير البشر أو اجتهاداتهم لتحديد الورثة وأنصبتهم فنحن هنا أمام نظام رباني.

ليس الهدف من مقالتي هذه تناول قضية الميراث من الناحية الفقهية عن تحديد الورثة وأنصبتهم والحكمة من هذا التقسيم فهذا الأمر حقيقة أثراه الكتاب والباحثين بكتابات عديدة، **ولكن أردت في هذه المقالة** إلقاء الضوء على جانب لم يأخذ حقه في الكتابة من الكتاب والباحثين ألا وهو الميراث من منظور إقتصادي ومناهضة آراء المستشرقين والعلمانيين في افتراءاتهم الاقتصادية على نظام الميراث في الإسلام انتصاراً لشريعتنا الغراء في مواجهة الأفكار المتطرفة.

ومن أبرز الافتراءات الاقتصادية للفكر العلماني على نظام الميراث في الإسلام بأنهم قالوا بأن نظام الميراث الإسلامي يؤدي إلى تفتيت الثروات وهذا يؤثر على ميزة الإنتاج الكبير **إلا أننا يمكن أن نواجه هذا الافتراء** بأن في شريعتنا الإسلامية درء المفاسد مقدم على جلب المنافع لأنه في تركيز الثروة مفاسد كثيرة ومن أهمها احتكار الإنتاج في يد واحدة وهذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع الأسعار وزيادة معدلات التضخم كما أن عدم توزيع الثروة يساعد على البطالة للأشخاص اللذين تم حرمانهم من نصيبهم في الميراث والذي كان بإمكانهم أن يتحولوا لطاقات إنتاجية جديدة في المجتمع تساعد على ميزة الإنتاج الكبير وكلها مفاسد لا يمكن أن يقبلها المجتمع من أجل تركيز الثروة لتحقيق مصلحة قلة من الناس.

كما أننا يمكننا الرد على هذه الشبهة المثارة أيضًا من الفكر العلماني بأن شريعتنا الغراء لا تشترط في كل حالات توزيع الميراث أن يتم تفتيت الثروة فنجد في بعض أنواع الميراث مثل الشركات والمصانع

والمشروعات الكبرى يمكن أن يكون هناك حلولاً بديلة لتفتيت الثروة إذا كان سينشأ هناك ضرر من التفتيت فيمكننا هنا عدم تفتيت المشروع ولكن يمكن دخول مساهمين جدد للمشروع أو عن طريق التخارج أو البيع وبالتالي فإن هذا الافتراء على نظام الميراث الإسلامي غير صحيح لأن النظام الإسلامي يبيح البيع والتخارج والشراكة بما يحقق لتوزيع العادل للميراث دون تفتيت الثروات، **وقد نص فقهاء المالكية** على (شركة الإرث) التي تتكون من إجتماع الورثة في ملكية عين عن طريق الميراث .

ومن الشبهات المثارة أيضًا من المستشرقين وأصحاب الفكر العلماني أن نظام الميراث الإسلامي يؤدي لعدم تكافؤ الفرص حيث أن الميراث هو كسب من غير جهد **إلا أننا يمكن أن نرد على هذه الشبهة المثارة** في أن الورثة الشرعيين من أقارب الميت هم أحق الناس بالتركة لأنهم عليهم واجب الإنفاق على المورث لو كان قبل الموت فقيرًا وهم أغنياء وهذا هو الرأي الراجح في النفقة مصداقًا لقوله تعالى : **وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ** (البقرة : ٢٣٣) .

كما أن استخلاف أشخاص آخرين في المال هذا أمر طبيعي فالمال مال الله عز وجل يستخلف فيه من يشاء من عباده وهو من مقتضى حكمة الله عز وجل لكي يتكامل الناس فيما بينهم لأنه لو تساوى الناس في كل شيء لأصبحت حياتهم مستحيلة، قال الله عز وجل : **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ** (هود : ١١٨) . وقال تعالى : **وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ** (الأنعام : ١٦٥) .

وبالتالي يمكننا أن نستنتج مما سبق أهم المزايا الاقتصادية لنظام الميراث في الإسلام وهي :

١- **نظام الميراث الإسلامي يؤدي إلى العدالة في توزيع الثروة وتقليل حدة التفاوت بين أفراد المجتمع**

حيث نجد هنا أن نظام الميراث الإسلامي يؤدي إلى توزيع الثروة بين عدد أكبر من أفراد المجتمع مما يترتب عليه تقليل الفوارق بين الناس ومنع تكديس الثروات واحتكارها هذا ما قد يرتب مفاسد خطيرة في المجتمع من الحقد والكراهية والبغضاء والجشع والطمع .

٢- **نظام الميراث الإسلامي يساعد في الحد من مشكلة البطالة ويعمل على زيادة الإنتاج** لأنه يساعد في توفير رأس المال لعدد من الورثة مما يترتب عليه خلق فرص عمل جديدة لأشخاص قد يعانون من البطالة ما يؤدي لزيادة الطلب على السلع والخدمات ومحاربة الكساد .

٣- **نظام الميراث الإسلامي يعمل على كفاءة إستخدام الموارد** لأنه في معظم حالات الميراث تنتقل الثروات إلى عناصر شبابية جديدة تحمل طاقات كامنة وطموحات وآمال نحو المستقبل وبالتالي يكون لديها القدرة على العمل والإنتاج بشكل أفضل وبالتالي التوظيف الأمثل للموارد خاصةً إذا كانت هذه العناصر الشبابية الجديدة تحمل بداخلها قيم وأخلاق الإسلام حتى لا تضيع الثروة مثلما نرى في بعض المجتمعات التي تنتقل فيها الثروات لعناصر بعيدة عن قيم وأخلاق وتعاليم الإسلام فتضيع تلك الثروات.

وختامًا فإننا نقول جملةً واحدة إن نظام الميراث يؤدي لتداول الثروة وهذا هو الهدف الأساسي للنظام الاقتصادي الإسلامي بصفةً عامة.

صداع العصر

هيام سامي الزعبي

باحثة وطالبة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الاسلامية - جامعة اليرموك – الأردن

اتخذ الاستعمار على الدول النامية – وخاصة الدول العربية والإسلامية – أشكالا عديدة منذ القدم، تحمل خطورة وآثارا سلبية كبيرة على الدول، كسياسة الاغراق بالديون من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية التي ساعدت بل كان لها الدور الأكبر في ترسيخ شكل الاستعمار الجديد وزيادة الهيمنة الغربية على الدول العربية والإسلامية.

أولاً: أسباب الديون الخارجية

تزايد حجم المديونية بشكل كبير – وخاصة في السنوات الأخيرة –، وهذا مؤشر خطير لارتفاع المديونية وزيادة الهيمنة والسيطرة على الدول النامية، أما أهم أسباب ارتفاع المديونية وخاصة في الدول العربية:

١– الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية، وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

٢– سوء توظيف القروض.

٣– تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

٤– ارتفاع أسعار الفائدة.

٥– انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام.

٦– الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة.

٧– ارتفاع قيمة الدولار الذي تُسعر به المبادلات النفطية مقابل العملات الدولية الأخرى.

٨– تدهور شروط التبادل التجاري حيث أصبحت تميل إلى غير صالح الدول لكون أسعار السلع الأولية والنفطية – التي تشكل النسبة الأكبر من اجمالي الصادرات – أصبحت تميل للانخفاض أو التقلب مما أدى لانخفاض الصادرات، وينعكس سلبا على قدرتها على سداد التزاماتها الخارجية، بينما تميل أسعار السلع الصناعية للارتفاع – التي تشكل النسبة الأكبر من اجمالي واردات – الدول.

٩– الكوارث الطبيعية التي أصابت بعض الدول.

ثانيا : آثار الديون الخارجية على الدول

للديون الخارجية آثار سلبية تنعكس على المجتمعات والأفراد؛ منها :

– **أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي** : تقيد الديون المرتفعة النمو الاقتصادي عن طريق تقليل إنتاجية عناصر الإنتاج، وتؤثر سلبيًا على خدمة الديون بالضغط على النفقات العامة التي تشمل الخدمات الاجتماعية الصحية والتعليمية، وهذا ما يؤثر سلبًا على رأس المال البشري.

– **أثر الديون على الخطط الإنمائية** : تؤثر الديون على الادخار المحلي والقدرة الاستردادية ومعدلات التضخم، حيث أدى الاعتماد على القروض الخارجية إلى تزايد معدلات التضخم، وتخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة، مما دهور القيم الحقيقية للمدخرات واضطر الكثير من ايداع أموالهم في الخارج خوفا من تآكلها.

– **تزايد حدة التدخل الاجنبي** في تلك الدول فتؤثر سلبًا على حرية صناعة القرار السياسي وتعرُضه للمزيد من الضغوطات.

ثالثا : دور صندوق النقد الدولي في زيادة المديونية الخارجية

صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام ١٩٤٥، ويقع مقره في واشنطن، يديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريبا، وهو مؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي.

تتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي، حفاظًا على الاستقرار، ومنعًا لوقوع أزمات في النظام. لذلك يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، ويقوم بتشجيع البلدان على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، وتقديم التمويل المؤقت لمعالجة المشكلات في ميزان المدفوعات.

لكن الواقع أن صندوق النقد الدولي اعتاد أن يوقع الدول النامية في مصيدة القروض، فأعباء الديون التي تستوجبها هذه القروض تنمو بمعدلات أسرع من نمو حجم الديون ذاتها وهذا يعني أن فوائد هذه القروض باتت تستنزف الجزء الأكبر من أية قروض جديدة. حيث يستغل صندوق النقد الدولي حاجة الدول إلى

العملات الأجنبية لمتطلبات عمليات التنمية الاقتصادية ومعالجة العجز الذي تعاني منه موازين مدفوعاتها.

ومع تزايد حجم الدين العام تزداد خدمات الدين الخارجي (الأقساط والفوائد)، وعند عجز الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها المالية في آجالها المحددة تضطر إلى طلب قروض جديدة؛ لكن بشروط أكثر صعوبة لسداد الأقساط والفوائد المترتبة على القروض القديمة.

وكنتيجة؛ أصبحت الدول تتميز بانخفاض شديد في مستوى قواها المنتجة، وبتدني الدخل القومي ومعدلات النمو، وما إلى ذلك من تهريب لرؤوس الأموال ونزوح الأرباح إلى الخارج لتمتص قسمًا كبيراً من الدخل والموارد بشكل مستمر، والتي كان يمكن أن تتحول إلى استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعل تلك البلدان تلجأ إلى الاستدانة الخارجية لتلافي النقص الحاد في مدخراتها الوطنية من العملات الاجنبية.

رابعًا: صداع العصر وصندوق النقد الدولي

التسمية التي أُطلقت على صندوق النقد الدولي والذي يتولى الإشراف على إدارة اقتصاد البلدان المقترضة، إلا أن هذا الإشراف يعتبر جائراً لأنه يفرض شروطًا قاسية على الدول المقترضة، ومع الاستمرار في سياسة الاقراض المشروطة زادت المديونية وأصبحت أكثر ضرراً على البلدان النامية.

وللتغطية على النوايا المبيتة والأهداف التي تخطط لها البلدان الاستعمارية خلف صندوق النقد الدولي لإيقاع البلدان النامية في شِباك الديون الخارجية، بدأ صندوق النقد الدولي بوضع شروط مقابل الاستدانة وجدولة الديون (حتى صار بقاء البلدان النامية على قيد الحياة مرهونًا بقدرتها على سداد القروض وفوائدها).

ومن آليات تنفيذ شروط صندوق النقد الدولي:

١– تحرير الأسعار وامتناع الدولة عن التدخل في آلية السوق.

٢– سياسة الخصخصة لزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة.

٣– تحرير التجارة الخارجية وتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع.

٤– ضغط الإنفاق.

٥– تقليص العمالة.

٦– تهميش دور الدولة.

وإن لهذه السياسة آثار سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة وخطيرة على الدول النامية وخاصة الدول العربية، ويجب العمل على ايجاد حلول جذرية، فلا بد من الحد من المديونية الخارجية وجدولتها، واسترجاع مكانة الاقتصاد الوطني والنهوض به وتصحيح الاختلافات المالية والتنظيمية حتى لو كانت النتائج طويلة الأمد، واعتماد خطط استراتيجية هدفها الحد من الاعتماد الاقتصادي على دول الغرب والتخلص من الهيمنة السياسية والاقتصادية.

أثر هندسة مالية الزكاة وإدارتها على سرعة دوران النقود

د. حازم محمود الوادي

رئيس قسم اقتصاد الأعمال/ كلية الأعمال/ جامعة الطفيلة التقنية / الأردن

الاقتصاد العالمي يعاني الكثير من الأزمات والمعضلات الاقتصادية منها: التضخم، والركود، والركود التضخمي، وما زالت النظريات الاقتصادية عاجزة عن إيجاد الحلول لتلك المشكلات.

الزكاة فريضة مالية ربانية تتصف بالكمال والصلاح لكل زمان ومكان ففيها الحلول لكل الأزمات الاقتصادية، وهذا ما حاولت البحث به لإيجاد بعض الوسائل والأساليب التي تعمل بها هندسة مالية الزكاة وإدارتها في نفقاتها دون التعدي على حقوق مستحقيها لإيجاد حلول جذرية لتلك الأزمات والمشاكل، وذلك بطريق إصدار أوراق تجارية من قبل بيت مال الزكاة، وتعجيل جمع الزكاة، وغير ذلك من السبل المتاحة، للتحكم في سرعة دوران النقود نقصانا أو زيادة.

المبحث الأول: سرعة دوران النقود في الأدبيات الاقتصادية:

يتكون هذا المبحث من: مفهوم سرعة دوران النقود، وسرعة دوران النقود في النظريات الاقتصادية، وسرعة دوران النقود في الدراسات العلمية الواقعية، وكيفية قياس سرعة دوران النقود، ومحددات سرعة دوران النقود.

المطلب الأول: مفهوم سرعة دوران النقود: سميت سرعة تداول النقود، وسميت سرعة دوران النقود، ولم يثبت أي فرق بينها فكلاهما يحتمل نفس المعنى.

تعرف سرعة دوران النقود بأنها: "متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها وحدة النقد في شراء السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصاد القومي في فترة زمنية معينة هي عادة سنة"[1]، وتعرف بأنها: "الإنفاق الكلي مقسوما على كمية النقود"[2]. ومما سبق يمكن التوصل إلى:

١. أن سرعة دوران النقود تشكل حلقة الوصل بين التدفق النقدي وكمية النقود، وبين حجم النقود وتدفق السلع والخدمات من خلال الأسعار المحددة في السوق[3].

---

1. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، ط4 1412هـ/1992م، دار الفكر العربي – القاهرة ص 247.
2. الناقة، أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، ص 57، مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية.
3. السيد، علي عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية 2004، ص 238 دار الحامد – عمان.

٢. لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية بشكل مساوٍ أو أكثر من كمية النقود المتداولة[1].

٣. حالة زيادة سرعة دوران النقود لها تأثير مباشر على التضخم الاقتصادي.

٤. حالة انخفاض سرعة دوران النقود لها تأثير مباشر على الركود الاقتصادي.

٥. توازن سرعة دوران النقود مع كمية السلع والخدمات المنتجة يساعد على الاستقرار الاقتصادي.

٦. إمكانية استخدام سرعة دوران النقود كمؤشر لتقييم وقياس كفاءة استخدام وفعالية إجراء العمليات التبادلية في الاقتصاد[2].

المطلب الثاني: سرعة دوران النقود في النظريات الاقتصادية:

أولا: المدرسة الكلاسيكية: حالة الأجل القصير: يكون الاقتصاد في حالة تشغيل كامل مما يجعل الإنتاج في حالة ثبات، وبالتالي فإن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإجراء المبادلات الاقتصادية، وبالتالي فإنه يتم إنفاقها عاجلا أو آجلا وهذا يجعل سرعة دوران النقود تتصف بالثبات، وذلك بسبب بطء التغير في التغيرات الهيكلية والعادات والعوامل المؤسسية في الاقتصاد[3]، وفي حالة الأجل الطويل: تتغير سرعة دوران النقود وذلك بسبب تغير العادات والعوامل المؤسسية والهيكلية في الاقتصاد.

ثانيا: المدرسة الكينزية: ترى هذه المدرسة أن الطلب على النقود هو المحدد لسرعة دوران النقود، وأن الطلب على النقود يكون بدافع: المعاملات والاحتياط والمضاربة، وتوصلت هذه المدرسة إلى وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسرعة دوران النقود في ظل مستوى معين من الدخل، أي أن سرعة دوران النقود متغيرة في الأجلين القصير والطويل[4].

ثالثا: المدرسة النقدية (نظرية كمية النقود الحديثة): يرى أصحاب هذه المدرسة أن الطلب على النقود يعتمد على الموارد المتاحة للأفراد وتشمل: ثرواتهم أي الدخل الدائم، ومعدلات العائد المتوقعة على أصولهم مقارنة بالعائد المتوقع على النقود، والدخل الدائم يتصف بصغر تقلباته في الأجل القصير،

---

1. برعي، محمد خليل، ومنصور، علي حافظ، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك 1990، ص 89 مكتبة نهضة الشرق - القاهرة.
2. البياتي، طاهر فاضل، وسماره، ميرال روحي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1 2013م ص 75، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.
3. برعي ومنصور، مرجع سابق، ص 123.
4. سليمان، هند، العوامل المحددة لسرعة دوران النقود دراسة تطبيقية على السودان 1970 – 2000م، رسالة ماجستير/ كلية الاقتصاد – جامعة الخرطوم 2002م ص 14 على موقع: www.Khartoumspace.Uofk.edu/handle/123456789/12844

وفي الأجل الطويل يساوي الدخل الدائم متوسط متوقع الدخل وبذلك فإنه لا يتغير كثيرا، وبذلك فإنهم يرون أن الطلب على النقود لا يتغير مع حركات الدورة الاقتصادية من رواج وكساد لارتباط الطلب النقدي بالدخل الدائم مما يجعل الطلب النقدي مستقرا ولا يتأثر بسعر الفائدة، وبذلك فإن التقلبات العشوائية في الطلب النقدي تكون صغيرة ويمكن التنبؤ بها بواسطة دالة الطلب النقدي، وطالما أن دالة الطلب النقدي غير حساسة للتغيرات في سعر الفائدة فهذا يعطي إمكانية للتنبؤ بسرعة دوران النقود بدرجة عالية، ويرون أن دالة الطلب النقدي تعتمد على مستوى الأسعار، وعوائد السندات والأسهم، ومعدل التغير في الأسعار والدخل، ونسبة الثروة إلى الدخل، وأن سرعة التداول تتغير بصورة قابلة للتنبؤ لأنها دالة لمتغيرات اقتصادية معينة وملموسة[1].

المطلب الثالث: سرعة النقود في الدراسات العلمية الواقعية:

أجريت العديد من الدراسات العلمية على أثر سرعة دوران النقود على التضخم، والعوامل المحددة لسرعة دوران النقود، وفيما يلي سرد لبعض هذه الدراسات، والنتائج التي توصلت لها:

أولا: دراسة نرمين معروف غفور[2]: وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. تؤثر سرعة دوران النقود على معدلات التضخم، وتساهم سرعة دوران النقود في ارتفاع الأسعار بشكل كبير، وهي المسؤولة عن ارتفاع معدلات التضخم بشكل أكبر من تأثير تغيرات العرض النقدي.

٢. تؤثر سرعة دوران النقود على السياسة النقدية، وقد تفقدها فعاليتها كأداة لإدارة الطلب النقدي الكلي عندما تكون سرعة دوران النقود متغيرة ولا يمكن توقعها، فلو كانت مستقرة لاستطاعت السلطات النقدية التأثير على حجم الناتج والإنفاق بمجرد تحقق التناسب بين عرض النقود كمخزن وسرعة دورانها.

---

1. المرجع السابق ص 21 - 23.
2. غفور، نرمين، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق (1991-2013م)، مجلة دنانير العدد السابع.

ثانيا: دراسة شورط ١٩٨٢[1]، وقامت الدراسة باختبار العلاقة بين سرعة دوران النقود ونصيب الفرد من الدخل في اقتصاديات غرب ماليزيا وسنغافورة في الفترة (١٩٥١-١٩٦٦)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. هنالك علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود ونصيب الفرد من الدخل القومي.

٢. هنالك علاقة طردية بين سرعة دوران النقود وعدد أفرع البنوك التجارية، ومعدل سعر الفائدة، ومعدل التغير في الأسعار.

ثالثا: دراسة حسين (١٩٩٩)[2] وهي دراسة لتحديد العلاقة بين التضخم وسرعة دوران النقود في السودان، وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة طردية بين سرعة دوران النقود والتضخم النقدي.

رابعا: دراسة هند سليمان[3]، وهي دراسة للعوامل المحددة لسرعة دوران النقود على السودان (١٩٧٠-٢٠٠٠)، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. هنالك علاقة عكسية بين سرعة دوران النقود والتوازن النقدي المتباطئ.

٢. هنالك علاقة طردية بين سرعة دوران النقود وعدد أفرع البنوك التجارية، ونسبة العملة خارج الجهاز المصرفي، ومعدل التضخم، ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي.

المطلب الرابع: قياس سرعة دوران النقود:

يمكن قياس سرعة دوران النقود بإحدى الطرق التالية:

١- سرعة دوران المعاملات: أي متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها كل وحدة من الوحدات النقدية في المعاملات، أي في عملية البيع والشراء للسلع والخدمات والأوراق المالية في السنة الواحدة، لكن هذه الطريقة تواجه صعوبات في تقدير حجم أو عدد المعاملات، وتتخذ الصيغة الرياضية التالية:

سرعة دوران المعاملات = حجم أو عدد المعاملات ÷ كمية النقود المتداولة

٢- سرعة الدوران الدخلية: وأساس هذه الطريقة الدخل أو الناتج القومي، أي المنتج من السلع والخدمات النهائية، وتعرف بأنها: متوسط عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية باعتبارها دخلا على السلع

[1]. سليمان، هند، العوامل المحددة لسرعة دوران النقود دراسة تطبيقية على السودان، مرجع سابق.
[2]. المرجع السابق.
[3]. المرجع السابق.

والخدمات خلال سنة واحدة[1]، فهي تقيس معدل إنفاق أو تدفق الدخل النقدي، وتأخذ الصيغة الرياضية التالية:

سرعة الدوران الدخلية = الدخل أو الناتج القومي ÷ كمية النقود في التداول

المطلب الخامس: محددات سرعة دوران النقود:

تتحدد سرعة دوران النقود بعدة محددات أهمها[2]:

١. درجة انتظام استلام الدخل: هنالك علاقة طردية بين انتظام استلام الدخل وسرعة دوران النقود، ففي حالة انتظام استلام الدخل وتوقع ثبات ذلك يقلل من حجم الأرصدة النقدية المحتفظ بها فيزيد سرعة دوران النقود، وفي حالة عدم انتظام استلام الدخل وتوقع بعدا زمنيا في الحصول على دخل يزيد من ميل الأفراد لادخار جزء أكبر لإنفاقه مستقبلا مما يقلل من سرعة دوران النقود.

٢. التزامن بين استلام الدخل وإنفاقه: إن العلاقة طردية بين استلام الدخل وسرعة إنفاقه وسرعة دوران النقود، ففي حالة سرعة إنفاق الدخل المستلم يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود، وحالة تباطؤ إنفاق الدخل المستلم يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود.

٣. درجة توزيع الدخل بين الإنفاق والادخار: كلما زادت رغبة الأفراد في الإنفاق أي الميل الحدي للاستهلاك كان مرتفعا فإن هذا يزيد من سرعة دوران النقود، وفي حالة رغبة الأفراد في الادخار أي ارتفاع الميل الحدي للادخار لهم فيكون دافعا للاحتفاظ بالأرصدة النقدية مما يقلل من سرعة دوران النقود.

٤. الدورات الاقتصادية وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع: حالة الرواج والازدهار الاقتصادي يتخللها زيادة الإنفاق الكلي مما يحفز الأفراد والوحدات الاقتصادية على عدم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية مما يزيد من سرعة دوران النقود، وحالة الكساد والركود الاقتصادي يتخلله

---

[1]. غفور، نرمين معروف، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق خلال الفترة (1991 – 2013م)، مجلة دنانير العدد السابع ص 23.

[2]. أنظر:
- البياتي، طاهر، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق، ص 76 – 77.
- غفور، نرمين، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق، مرجع سابق ص 11 – 12.
- سليمان، هند، العوامل المحددة لسرعة دوران النقود، مرجع سابق ص 23 وما بعدها.
- الجنابي، هيل عجمي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية 2004م، ص 85 وما بعدها، دار وائل – عمان.

انخفاض الإنفاق الكلي مما يحفز الأفراد والوحدات الاقتصادية على الاحتفاظ بالأرصدة النقدية مما يقلل من سرعة دوران النقود.

٥. مدى توفر موجودات سائلة غير نقدية: الموجودات السائلة غير النقدية هي: وسائل الدفع التي لا يمكن اعتبارها نقدا لأنها لا تستعمل كوسائل مبادلة أو قيما للقيم ولكنها مستودع للقيمة، وأدوات ادخار لقيمة شرائية، ولذلك فإنها تشترك مع النقود في تلبية الحاجات.

أمثلتها: الودائع الادخارية، وسندات الادخار، والأوراق المالية الحكومية والخاصة، والأوراق التجارية الصادرة عن المؤسسات المالية العامة والخاصة، والشيكات بكافة أنواعها... وغيرها، والتي تشترك مع النقود في وظيفة خزن القيم والطلب على السيولة لقابليتها للتحويل إلى نقد بسرعة.

مع توفر هذه المجهودات بشكل كبير تؤثر على سرعة دوران النقود من جانبين، الجانب الأول حالة حاجة الناس لها وشرائها بالنقد فتقلل الطلب النقدي وتزيد من سرعة دوران النقود، والجانب الثاني حالة استخدامها للمبادلة تقلل العرض النقدي وتقلل سرعة تداول النقود، والعكس صحيح عند عدم توفر كميات كبيرة من هذه الموجودات.

٦. الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري: يحدد الإنفاق الاستثماري توقعات المستثمرين لمعدل الربح المستقبلي فإذا كانت متفائلة فيحفزهم على زيادة استثماراتهم، ويؤدي ذلك لزيادة الإنفاق الاستثماري مما يترتب عليه زيادة سرعة دوران النقود لكنها إيجابية بسبب ربطها بزيادة الإنتاج مستقبلا.

٧. أما الإنفاق الاستهلاكي فيتحدد باليقين في ثبات الدخل ومقداره، فهذا يزيد من الإنفاق وبالتالي زيادة سرعة دوران النقود، والعكس صحيح، وكذلك توقعات تغير أسعار السلع والخدمات، فحالة التوقع بالارتفاع يكون دافعا لزيادة الإنفاق فيزيد سرعة دوران النقود، وحالة توقع الانخفاض يكون مشجعا للاحتفاظ بالنقود فيقلل سرعة دوران النقود.

٨. درجة تقدم الجهاز المصرفي، ومدى ثقة وتعامل الأفراد معه، ومدى تقدم عادات الجمهور المصرفية:

٩. إن تقدم وتطور الجهاز المصرفي، وانتشاره بين السكان بشكل أكبر، وتعامل الأفراد معه بشكل كبير وبثقة عالية، وللمؤسسات المصرفية القدرة الكافية على اجتذات مدخرات كافة الأفراد، ولديها القدرة التسويقية في توظيف المدخرات بسرعة وبأقل تكلفة، وبوجود وتوفر وسائل الاتصالات

المتقدمة وأجهزة المقاصة المصرفية السريعة أدت إلى تقليل احتفاظ الأفراد بالنفود السائلة للتعامل، فتؤثر بزيادة سرعة دوران النقود، والعكس صحيح.

المبحث الثاني: سرعة دوران النقود في الاقتصاد الإسلامي:

يتكون هذا المبحث من: مشروعية سرعة دوران النقود، والأوراق التجارية في العصور الإسلامية القديمة، وآثار تغير قيمة النقود.

المطلب الأول: مشروعية سرعة دوران النقود: دليل مشروعية سرعة دوران النقود قوله سبحانه وتعالى:

مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ۚ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ (الحشر: ٧).

ووجه الدلالة في كلمة "دُولَةَ" من الآية: قال أبو عمرو بن العلاء: الدّولة (بالفتح) الظفر بالحرب وغيره، وهي المصدر. وبالضم اسم الشيء الذي يتداول من الأموال. وكذا قال أبو عبيدة: الدُّولة اسم الشيء الذي يُتداول. والدَّولة الفعل[1]، وبذلك فإن كلمة دُولة تشمل كل الأموال التي يتداولها الناس ويتخذونها عملة لهم.

المطلب الثاني: الأوراق التجارية في العصور الإسلامية الأولى: ظهرت الأوراق التجارية التالية في العصور الإسلامية الأولى بالإضافة إلى النقود المعدنية المتداولة وهي:

الدينار الجيشي والدينار الأسطولي: يقول القلقشندي: "فمسمى لا حقيقة، وإنما يستعمله أهل ديوان الجيش في عبرة الإقطاعات بأن يجعلوا لكل إقطاع عبرة دنانير معينة من قليل أو كثير، وربما أخليت بعض الإقطاعات من العبرة. على أنه لا طائل تحتها ولا فائدة في تعيينها، فربما كان متحصل مائة دينار في إقطاع أكثر من متحصل مائتي دينار فأكثر في إقطاع آخر. على أن صاحب "قوانين الدواوين" قد ذكر الدينار الجيشي في الإقطاعات على طبقات مختلفة في عبرة الإقطاعات، فالأجناد من الترك والأكراد والتركماني

[1]. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المكتبة التوفيقية – مصر 18/14.

دينار كامل، والكتانية والعساقلة ومن يجري في مجراهم دينارهم نصف دينار، والعربان في الغالب دينارهم ثمن دينار، وفي عرف الناس ثلاثة عشر درهما وثلث[1].

الدراهم السوداء: يقول القلقشندي: "فأسماء على غير مسميات كالدنانير الجيشية، وكل درهم منها معتبر في العرف بثلث درهم نقرة[2].

الدراهم القطع والمزايدة: يقول المقريزي:" في شهر ربيع الأول من سنة سبع وتسعين وثلاثمائة. تزايد أمر الدراهم القطع والمزايدة. فبيعت أربعة وثلاثون درهما بدينار[3].

الصكوك والرقاع والمعاملات: الصكوك: جمع صك وهي الورقة المكتوبة بدين، وهي الورقة التي كان يكتب ولي الأمر فيها برزق من الطعام لمستحقه، فيكتب فيها أن لفلان كذا وكذا من الطعام[4].

وقد أستخدمت هذه الصكوك زمن مروان بن الحكم لتكون رواتب للجند وموظفي الدولة، فتبايعها الناس قبل أن يستوفوها، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال لمروان أحللت بيع الربا فقال مروان ما فعلت فقال أبو هريرة أحللت بيع الصكاك وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفى قال فخطب مروان الناس فنهى عن بيعها قال سليمان فنظرت إلى حرس يأخذونها من أيدي الناس[5]، وبذلك فإن الاعتراض لم يكن عليها وإنما على تبايعها.

السفتجة: هي الكتاب الذي يرسله المقترض لوكيله ببلد ليدفع للمقرض نظير ما أخذه منه ببلده وهي المسماة بالبالوصة[6]، وقد تعامل المسلمون بالسفاتج أو ما يشبهها منذ عصر الصحابة، فيروى عن عطاء: أن إبن الزبير كان يأخذ الورق (الفضة المضروبة دراهم) من التجار بمكة، فيكتب لهم إلى البصرة وإلى الكوفة. وكذلك كان إبن عباس رضي الله عنهما يأخذ الورق بمكة على أن يكتب لهم بالكوفة بها[7].

---

1. القلقشندي، أبي العباس أحمد، صبح الأعشى 3/442 - 443 المطبعة الأميرية – القاهرة 1322هـ / 1914م.
2. المرجع السابق 3/443.
3. المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت 845هـ)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق كرم حلمي فرحان، ص 139 ط1 1437هـ/ 2007م.
4. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، 10/171.
5. الإمام مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض حديث رقم 1528.
6. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 25/23 ط1 1412هـ/1992م مطابع دار الصفوة – مصر.
7. السرخسي، شمس الدين، المبسوط، 14/37، دار المعرفة – بيروت.

وبذلك أجاز السرخسي التعامل بالسفاتج بناء على تعامل الصحابة بها على أن لا يكون الوفاء مشروطا فقال: " والسفاتج التي تتعامله الناس على هذا أن أقرضه بغير شرط وكتب له سفتجه بذلك فلا بأس به وأن شرط في القرض ذلك فهو مكروه لأنه يسقط بذلك خطر الطريق عن نفسه فهو قرض جر نفعا"[1].

الحوالة: الحوالة مشتقة من التحويل، وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة... ويشترط في صحتها رضا المحيل بلا خلاف والمحتال عند الأكثر، والمحال عليه عند بعض من شذ، ويشترط أيضا تماثل الحقين في الصفات، وأن يكون في شيء معلوم. ومنهم من خصها في النقدين ومنعها في الطعام لأنه بيع الطعام قبل أن يستوفى[2].

يقول ناصر خسروا: " إن المعاملات التجارية في البصرة تجري كما يلي: كل من كانت له نفائس يودعها عند صراف ويأخذ منه وصلا بها. وعندما يشتري التاجر شيئا يعطي حوالة على الصراف وهذا يصرفها فكان التجار طيلة إقامتهم بالبصرة يتعاملون بالحوالات على الصيارفة"[3].

المطلب الثالث: آثار تغير قيمة النقود: إن لتغير قيمة النقود آثارا سلبية على كثير من نواحي الحياة سواء كانت الدينية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ويمكن إجمالها بما يلي:

الناحية الدينية:

يقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إني أرى الزمان تختلف فيه الدية، فتنخفض فيه قيمة الإبل وترتفع فيه، وأرى أن المال قد كثر، وأنا أخشى عليكم الحكام بعدي، وأن يصاب الرجل المسلم فتهلك ديته بالباطل،وأن ترتفع ديته بغير حق، فتحمل على قوم مسلمين فتجتاحهم، فليس على أهل القرى زيادة في تغليظ عقل، ولا في الشهر الحرام، ولا في الحرم، ولا على أهل القرى فيه تغليظ، ولا يزاد فيه على إثنى عشر ألفا، وعقل أهل البادية على أهل الإبل مئة من الإبل على أسنانها، كما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى أهل البقر مئتا بقرة، وعلى أهل الشاة ألفا شاة، ولو أقيم على أهل القرى إلا عقلهم يكون ذهبا وورقا، فيقام عليهم، ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على أهل القرى من

---

1. السرخسي، شمس الدين، المبسوط، 14/37، دار المعرفة – لبنان.
2. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 4/585 ط3 1421هـ دار السلام – الرياض.
3. الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ص 166، ط2 1974، دار المشرق – بيروت.

الذهب والورق عقلا مسمى لا زيادة فيه، لاتبعنا قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه، ولكن كان يقيمه على أثمان الإبل"[1].

من الأثر السابق نلاحظ تغير قيمة الدية بسبب تغير قيمة الإبل، وهذا يكون بسبب تغير قيمة النقود، وكذلك تغير قيمة نصاب الزكاة، وحد القطع، وغيرها من الكفارات والأحكام المالية الشرعية، وذلك بسبب تغير قيمة الذهب أو الفضة أو الثروة الحيوانية أو غير ذلك مما أرتبط بهم، وكل ذلك بسبب تغير قيمة النقود.

الناحية الاقتصادية:

إن تغير قيمة النقود يؤثر على معاملات الناس، ويقع الاختلاف بينهم، ويتضرر أصحاب الديون، والبيوع الآجلة، وهذا ما أكده ابن القيم رحمه الله حيث يقول: " الدراهم والدنانير أثمان المبيعات، والثمن هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال فيجب أن يكون محدودا مضبوطا لا يرتفع ولا ينخفض إذ لو كان الثمن يرتفع وينخفض كالسلع لم يكن لنا ثمن نعتبر به المبيعات، بل الجميع سلع، وحاجة الناس إلى ثمن يعتبرون به المبيعات حاجة ضرورية عامة، وذلك لا يمكن إلا بسعر تعرف به القيمة، وذلك لا يكون إلا بثمن تقوم به الأشياء ويستمر على حالة واحدة، ولا يقوم هو بغيره إذ يصير سلعة يرتفع وينخفض فتفسد معاملات الناس ويقع الخلاف، ويشتد الضرر كما رأيت من فساد معاملاتهم والضرر اللاحق بهم حين أتخذت الفلوس سلعة تعد للربح، فعم الضرر وحصل الظلم ولو جعلت ثمنا واحدا لا يزيد ولا ينقص بل تقوم به الأشياء ولا تقوم هي بغيرها لصلح أمر الناس"[2].

ويكون التأثير على أصحاب الدخول الثابتة، وهذا ما أكده ابن خلدون حينما قال: "فإذا الرخص المفرط مجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص، وكذا الغلاء المفرط أيضا. وربما يكون في النادر سببا لنماء المال بسبب احتكاره وعظم فائدته. وإنما معاش الناس وكسبهم في التوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق. (ومعرفة) ذلك ترجع إلى العوائد المتقررة بين أهل العمران[3].

---

[1]. عبد الرزاق، أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني(126 – 211)، المصنف، عنى بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه، حبيب الرحمن الأعظمي، 9/295 ط1 1392هـ/ 1972م حديث رقم 17270 منشورات المجلس العلمي.

[2]. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قراءه وقدم له وخرج أحاديثه أبو عبيده مشهور بن حسن آل سلمان، 3/401 – 402 ط1 1423هـ دار ابن الجوزي - الرياض.

[3]. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، ص 479، ط1 1425هـ/ 2004م، دار الفجر للتراث – القاهرة.

وقد يكون التأثير على رأس المال وخاصة في المضاربة فيكون أثره على الأرباح، وهذا ما أكده الحطاب حينما أشار إلى أن: كل ما تختلف قيمته بالارتفاع والانخفاض، لا يجوز أن يجعل رأس مال في المضاربة، لأنه عند نهاية المضاربة إذا أراد رد رأس المال وقد ارتفعت قيمته، يستغرق رأس المال جميع الربح أو جزءا منه، وإذا انخفض يصير جزءا من رأس المال ربحا[1].

وفي هذا دعوة لوجوب الثبات النسبي لقيمة النقود المتداولة لحماية الاستثمارات القائمة، فانخفاض قيمة النقود يزيد من خسارة المستثمرين، ويؤدي بهم للإفلاس والخروج من السوق، وهذا لا يفضله الشرع الإسلامي، بل دعا الإسلام إلى عدم تصفية الاستثمارات القائمة إلا لحاجة – والحاجة إما خسارة أو استثمار آخر – على أن يستبدلها باستثمارات أخرى، ودليل ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "مَن باع داراً أو عقارا فلم يجعل ثمنه في مثله كان قمنا أن لا يبارك فيه"[2].

ويقاس على ذلك كل الاستثمارات القائمة بكل القطاعات الصناعية، والزراعية، والخدمية، والحرفية، والتجارية، والسياحية، إذا ما أراد أصحابها تصفيتها لحاجة، باستبدالها باستثمارات أخرى بنفس القطاع أو قطاع آخر.

ويقاس على ذلك تحديث الاستثمارات القائمة القديمة لتواكب التطور العلمي والفني الحاصل، ويكون لإنتاجها القدرة على المنافسة والتقدم نوعا وكما.

تفقد النقود وظائفها وهي: وحدة للقياس، ووسيط للتبادل، ومستودع للثروة أو أداة لاختزان القيم، وقاعدة للمدفوعات المؤجلة وتسوية الديون والالتزامات.

وهذا ما تأكد من خلال أقوال الفقهاء القدماء حيث: قال ابن تيمية: "فإن المقصود من الأثمان أن تكون معيارا للأموال، يتوسل بها إلى معرفة مقادير الأموال، ولا يقصد الانتفاع بعينها"[3]، وقال الغزالي في ذلك: " فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال، حتى تقدر الأموال بهما، فيقال هذا الجمل يسوي مائة دينار، وهذا القدر من الزعفران يسوي مائة، منهما من حيث أنهما مساويان

---

1. الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، 7/444، عالم الكتب – بيروت.
2. سنن ابن ماجة، حديث رقم 2491.
3. أبن تيميه، شيخ الإسلام أحمد، مجموع فتاوى، ترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، 29/471 دار عالم الكتب – الرياض 1412هـ / 1991م.

بشيء واحد إذا متساويان وإنما أمكن التعديل بالنقدين"[1]، وقال ابن رشد: "إنما المقصود بها (الذهب والفضة) تقدير الأشياء التي لها منافع ضرورية"[2]، وقال ابن عابدين: " لأن الثمن غير مقصود بل وسيلة إلى مقصود، إذ الانتفاع بالأعيان لا بالأثمان، ولهذا اشترط وجود المبيع دون الثمن فبهذا الاعتبار صار الثمن من جملة الشروط بمنزلة آلات الصناع"[3].

يلحق الضرر بالدائنين، والمعاملات المؤجلة، والبيوع الآجلة، ومهور النساء، وأصحاب الدخول المنخفضة، وهذا ما أكده السيوطي حينما بين كراهية ضرب الإمام الدراهم المغشوشة، لأن فيه إفسادا للنقود وإضرارا لذوي الحقوق وغلاء الأسعار[4].

الناحية الاجتماعية:

يؤدي تغير قيمة النقود إلى انتشار الطبقية وما يترتب على ذلك من انتشار للحقد والحسد، وانتشار للسرقة والسلب والنهب والغصب وغير ذلك، وهذا ما أكد عليه المقريزي فبين أن وقت الغلاء الذي ضرب البلاد (مصر) تأثر الفقراء والمساكين وزاد الموت بينهم، ولم يجدوا ما يأكلون، أما التجار والباعة وأصحاب الصنائع فاستفادوا وكثرة أرباحهم[5].

وفي هذا انعدام للأمن والاستقرار، والاستقرار الأمني يعني: أن يكون الفرد آمنا من الإعتداء عليه في نفسه وعرضه وماله ومسكنه أو أي حق من حقوقه شريطة عدم الإضرار بالآخرين في تصرفاته[6]، وبذلك نضمن لكل أفراد المجتمع الإسلامي الضرورات الخمس وهي حفظ: النفس والدين والنسل والعقل والمال، وفي تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي وإيجاد الحرية المنضبطة بالضوابط الشرعية، والتي تتحقق بعدل السلطان، والأخوة، وإخماد الفتن تعطي الحافز والطمأنينة والنظرة التفاؤلية للمستثمرين.

يقول ابن خلدون في ذلك: "اعلم أن العدوان على الناس في أموالهم ذاهب بآمالهم في تحصيلها واكتسابها، لما يرونه حينئذ من أن غايتها ومصيرها انتهابها من أيديهم، وإذا ذهبت آمالهم في اكتسابها وتحصيلها انقبضت أيديهم عن السعي في ذلك...، فإذا كان الاعتداء كثيرا عاما في جميع أبواب المعاش

---

1. الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، وبهامشه تخريج الحافظ العراقي، 4/2226، ط1 1395هـ / 1975م دار الفكر – بيروت.
2. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، 2/99 دار الفكر – بيروت.
3. ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، 4/501 ط2 1386هـ / 1966م، دار الفكر – بيروت.
4. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الحاوي للفتاوى، 1/98 ط1 1422هـ/2000م دار الكتب العلمية – بيروت.
5. المقريزي، كشف الغمة، مرجع سابق، ص 109.
6. بني هني، حسين، حوافز الاستثمار في الإسلام، رسالة دكتوراه غير منشورة ص 220.

كان القعود عن الكسب كذلك، لذهابه بالآمال جملة بدخوله من جميع أبوبها، وإن كان الاعتداء يسيرا كان الانقباض عن الكسب على نسبته، والعمران ووفوره ونفاق أسواقه إنما هو بالأعمال وسعي الناس في المصالح والمكاسب ذاهبين وجائين. فإذا قعد الناس عن المعاش وانقبضت أيديهم عن المكاسب كسدت أسواق العمران وانتقصت الأحوال و(أبذع) الناس في الآفاق من غير تلك الإيالة في طلب الرزق فيما خرج عن نطاقها، فخف ساكن القطر وخلت دياره وخربت أمصاره"[1].

الناحية السياسية:

يؤدي تغير قيمة النقود وخاصة انخفاضها إلى ضعف قوة الدولة وعدم هيمنتها، وبالتالي زيادة طمع الدول الأخرى بها، وهذا ما أكده المقريزي إنه في سنة ٣٥٢ هـ في زمن الدولة الإخشيدية، وقع غلاء بسبب قلة ماء النيل، فارتفعت الأسعار، فما كان بدينار صار بثلاثة دنانير، وكان هذا من أسباب دخول الفاطميين إلى مصر[2].

ويقول ابن خلدون:" وأعلم أن السلطان لا يثمر ماله ويدر موجودة إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال، والنظر لهم، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للآخذ في تثمير الأموال وتنميتها"[3].

إن العدل في أهل الأموال يكون بالأخوة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يحققهما استقرار قيمة النقود المحقق ركيزة استثمارية، وهي بيئة آمنة مستقرة ومتحابة محفزة لكل أنواع الاستثمار بكل القطاعات الاقتصادية.

المبحث الثالث: دور هندسة مالية الزكاة وإدارتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يتكون هذا المبحث من: شروط إصدار الأوراق التجارية من قبل بيت مال الزكاة، وآلية عمل الزكاة حالة التضخم الاقتصادي، وآلية عمل الزكاة حالة الركود الاقتصادي، وآلية عمل الزكاة حالة الركود التضخمي.

المطلب الأول: شروط إصدار الأوراق التجارية من قبل بيت مال الزكاة: يشترط الشروط التالية لإصدار أوراق تجارية من قبل بيت مال الزكاة:

---

1. ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق ص 351.
2. المقريزي، مرجع السابق، ص 87 - 88.
3. ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق ص 347.

١. أن تتمتع الأوراق التجارية بقوة قانونية حكومية مستمدة من القوانين والتشريعات الصادرة عن الدولة من خلال السلطة النقدية، والتي تفرض قبولها وتسوية المعاملات وتسديد كافة الالتزامات بها.

٢. أن يكون إصدارها بكفالة بيت مال الزكاة حيث يستطيع أي شخص طبيعي أو معنوي حامل لتلك الأوراق من استبدالها نقدا من بيت مال الزكاة وفي أي وقت شاء.

٣. أن يتم إصدار الأوراق التجارية بفئات مختلفة: خمسة دنانير، عشرة دنانير، عشرون دينارا، خمسون دينارا، مئة دينار.

٤. أن يتم تغطية كافة الأوراق التجارية الصادرة بالنقود المحلية من قبل بيت مال الزكاة.

٥. أن لا يتم بيع تلك الأوراق لأن ذلك ربا محرم شرعا، وإنما يتم التعامل بها وصرفها بنفس قيمتها.

٦. أن يخالف شكلها شكل النقود المتداولة حتى يسهل تمييزها ومعرفتها.

٧. أن تصدر بمواصفات فنية خاصة يصعب تزويرها أو إصدارها من أية جهة أخرى.

٨. إصدار القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات التي تحكم إصدار تلك الأوراق، وإدارتها، وضبطها، وتداولها كي تقوم بأداء وظائفها المختلفة وبالصورة الصحيحة، ومعاقبة كل من يحاول التعدي أو العبث بها.

٩. أن يتولى بيت مال الزكاة وكافة فروعه المنتشرة بإصدار تلك الأوراق، ولا يجوز لأي جهة كانت إصدارها ولأي سبب.

١٠. أن تكون كمية إصدارها موافقة للسياسة الاقتصادية المعمول بها في البلد، وأن لا تتعارض كمية إصدارها مع أية سياسة أخرى أيا كانت.

١١. أن يكون الهدف من إصدارها هو القضاء على الأزمات الاقتصادية الحاصلة، كالتضخم الاقتصادي، والركود الاقتصادي، والركود التضخمي، أو غير ذلك، والسعي لإعادة الاقتصاد لحالة التوازن.

١٢. حالة تلف أية ورقة أو تعرضها للتمزق أو غير ذلك إعادتها لبيت مال الزكاة لإعادة إصدار بدلا منها.

المطلب الثاني: آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها حالة التضخم الاقتصادي:

أولا: تعريف التضخم: هو: الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية وله صور واشكال مختلفة[1].

إن الزيادة المستمرة في الأسعار تعني الانخفاض المستمر في قيمة النقود، وهذا يدفع بأصحاب النقود إلى الإسراع للتخلص منها إما باستثمارها أو تحويلها إلى نقد عيني، مما يزيد من سرعة دوران النقود فتزيد من حدة التضخم، بحسب ما أثبتته الدراسات العلمية والبحثية السابقة الذكر.

إن فريضة الزكاة المستمدة من الشريعة الإسلامية الربانية المصدر، والتي تتصف بالكمال والصلاح لكل زمان ومكان، فهي تستطيع أن تتحكم بسرعة دوران النقود وتقليلها لكبح التضخم والعودة للاستقرار الاقتصادي، والطريقة المثلى في ذلك قيام بيت مال الزكاة بإصدار السفاتج أو أذونات الخزينة أو الكمبيالات أو سندات السحب المنضبطة بالضوابط الشرعية.

السفاتج أو أذونات الخزينة أو الكمبيالات أو سندات السحب وكما يعرفها القانون الأردني هي: " محرر مكتوب وفق شرائط مذكورة في القانون ويتضمن أمرا صادرا من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند مبلغا معينا بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين"[2].

ثانيا: آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها:

إن آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها تتلخص بالنقاط التالية:

١. أن يجمع بيت مال الزكاة حصيلة الزكاة النقدية من مستحقيها ويتم إيداعها لديه.

٢. أن يصدر بيت مال الزكاة الأوراق التجارية، ويسلمها لمستحقيها من الأصناف الثمانية التي وردت في سورة التوبة: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٦٠).

---

1. الأفندي، محمد أحمد، مقدمة في علم الاقتصاد الكلي، ص 279 ط5 2013م، الأمين للنشر والتوزيع – صنعاء.
2. عبد الله، خالد أمين، وطراد، إسماعيل، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ص189 ط2 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع – عمان.

٣. أن لا تكون هنالك فترة زمنية طويلة بين جمع الزكاة وتوزيع الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة.

٤. أن توزع الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة حال جمع الزكاة، فإذا جمعت الزكاة شهريا فيتم توزيع الأوراق التجارية شهريا أيضا.

٥. أن يقوم مستلمو الأوراق التجارية باستخدامها لشراء حوائجهم من السلع والخدمات من تجار التجزئة.

٦. أن يقوم تجار التجزئة حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى لديهم من أوراق يدفعونها لتجار الجملة لتسديد ما يترتب عليهم من مستحقات نقدية.

٧. أن يقوم تجار الجملة حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى لديهم من أوراق تجارية يدفعونها للمنتجين لتسديد ما يترتب عليهم من مستحقات نقدية.

٨. أن يقوم المنتجين حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى من أوراق تجارية إما يدفعونها لأصحاب المواد الأولية أو استبدالها من بيت مال الزكاة نقدا لإعادة استثمارها.

٩. أن يقوم أصحاب المواد الأولية حال وجوب الزكاة على أموالهم بدفعها من تلك الأوراق التجارية إلى بيت مال الزكاة، وما يتبقى لديهم من أوراق تجارية يقومون باستبدالها من بيت مال الزكاة نقدا لإعادة استثمارها.

وبذلك فإن آلية عمل هندسة مالية الزكاة بإصدار الأوراق التجارية حالة التضخم الاقتصادي تعمل على تخفيض سرعة دوران النقود بنسبة:

١. نسبة انخفاض سرعة دوران النقود من توزيعا على مستحقيها تقدر بـ (٢.٥٪) أي بقدار نسبة حصيلة الزكاة.

٢. نسبة انخفاض سرعة دوران النقود من دفعها لتجار التجزئة تقدر بـ (٥٪) وذلك لاستلامهم تلك الأوراق من مستحقيها ثم دفع زكاة أموالهم منها.

٣. نسبة انخفاض سرعة دوران النقود من دفعها لتجار الجملة تقدر بـ (٥٪) وذلك لاستلامهم تلك الأوراق من تجار التجزئة ودفع زكاة أموالهم منها.

٤. نسبة انخفاض سرعة دوران النقود من دفعها للمنتجين تقدر بـ (٥٪) وذلك لاستلامهم تلك الأوراق من تجار الجملة ودفع زكاة أموالهم منها.

٥. نسبة انخفاض سرعة دوران النقود من دفعها لأصحاب المواد الأولية تقدر بـ (٥٪) وذلك لاستلامهم تلك الأوراق من المنتجين ودفع زكاة أموالهم منها.

وبذلك يكون مقدار انخفاض نسبة سرعة دوران النقود من تلك العملية بمقدار ٢٢.٥٪ خلال الحول أو السنة الواحدة، وهذا يساهم في خفض نسبة التضخم بنفس المقدار، كالآتي:

٢.٥٪ + ٥٪ + ٥٪ + ٥٪ + ٥٪ = ٢٢.٥٪

أما عن كمية الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة فيمكن حسابها من المعادلة التالية:

سرعة دوران الدخل = الدخل أو الناتج القومي ÷ كمية النقود المتداولة

وعليه فتكون:

كمية النقود المتداولة للدولة الإسلامية = كمية النقود المتداولة + الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة

وعليه فإن:

سرعة دوران الدخل = الدخل أو الناتج القومي ÷ (كمية النقود المتداولة + الأوراق التجارية الصادرة عن بيت مال الزكاة)

وحتى تتحقق النقطة المثلى لسرعة دوران النقود يمكن التحكم بكمية الأوراق التجارية الصادرة من بيت مال الزكاة بالزيادة والنقصان لإعادة الاقتصاد إلى حالة الاستقرار.

وفي هذا زيادة الطلب على المنتجات، فيزداد ربح المنتجين، وبسبب حسن التنظيم والإدارة الفنية التي أوجبها الإسلام يعمل على الاستثمار المحفز، باستثمار أكبر جزء من الأرباح، للبقاء على سيطرة وتمسك بحصته السوقية وتفوق الإنتاج، ويشجعهم هيكلة سوق المنافسة المنضبطة بالخلق والإبداع الإسلامي، فتحفزهم لزيادة استثماراتهم، وتطوير إنتاجهم وإيجاد صناعات جديدة، ودخول مستثمرين جدد للسوق، مما يجعل العرض أكثر مرونة للاستجابة لكل طلب عليه، وإيجاد صناعات بديلة تعويضية

للمنتجات المفتقدة بالسوق، وللمسارع أو المعجل عمل ايجابي على زيادة الاستثمار فيتحقق التراكم الرأسمالي من عدة طرق.

المطلب الثالث: آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها حالة الكساد الاقتصادي:

أولا: معنى الكساد: هو: الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي الفعلي أقل من الطلب الكلي المرغوب اللازم لبلوغ الناتج الموجود، وفيها يتراكم المخزون من السلع والخدمات نتيجة عدم القدرة على تصريف هذا الناتج، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض وتيرة الإنتاج وحدوث البطالة[1]، أي إنخفاض سرعة دوران النقود أحد أسباب الركود.

ثانيا: آلية العمل: إن آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها تتلخص بما يلي:

١. أن يقوم بيت مال الزكاة بجمع الزكاة من أصحابها.

٢. أن يقوم بيت مال الزكاة بتوزيعها على مستحقيها في فترات قصيرة جدا، قد تكون كل (١٥) يوما أو شهرا على الأكثر، حيث الميل الحدي للاستهلاك لمستحقيها وخاصة الفقراء والمساكين منهم مرتفع، فيقومون بإنفاقها حالة استلامها مما يساعد على زيادة سرعة دوران النقود ويقلل من الانكماش الاقتصادي الحاصل.

٣. لضمان بيت مال الزكاة الإيراد اللازم يقوم بتعجيل جمع الزكاة لعام أو عامين قادمين وذلك حسب حدة الركود فتتوفر له السيولة اللازمة لإبقاء القدرة على دفع الأموال لمستحقيها بأقصر فترة زمنية ممكنة، ودليل ذلك: **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ فَقِيلَ مَنَعَ ابْنُ جَمِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا يَنْقِمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا قَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا ثُمَّ قَالَ يَا عُمَرُ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ**[2]، ومعنى فَهِيَ عَلَيَّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سلف منه زكاة عامين قادمين.

وما رواه أبو عبيد في كتاب الأموال عن اسحق بن حماد بن زيد عن جعفر بن سليمان قال: قلت

---

[1]. الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 168.
[2]. صحيح مسلم، كتاب الزكاة، حديث رقم 1634.

للحسن: أخرج زكاة مالي في مرة واحدة سنتين ؟ قال: لا بأس بذلك[1].

وبذلك يجوز تقديم جمع الزكاة إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، أو وجود حاجة اقتصادية ملحة تدعو ولي أمر المسلمين تقديم جمع الزكاة، كالظروف التي تعجز فيها وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية عن تحقيق المصلحة العامة كالاستقرار في مستوى الأسعار والقيمة الحقيقية للنقود[2].

٤. حالة شعور بيت مال الزكاة بعدم كفاية الإيرادات النفقات المستحقة يقوم بالاقتراض من الجهات المالكة للسيولة النقدية قرضا حسنا على أن يسدد ذلك حالة توفر السيولة الفائضة لديه.

كل ذلك يعمل على زيادة سرعة دوران النقود فيزيد الطلب الكلي ليتساوى مع الطلب الكلي الفعلي، ويعود الاقتصاد إلى حالة التوازن، وبعد عودة الاقتصاد لحالة اتوازن يعود عمل بيت مال الزكاة إلى حالته الطبيعية في جمع وتوزيع أموال الزكاة.

وفي هذا تشجيع الابتكارات والاختراعات، والتنظيم والإدارة الفنية المسببة لإدخال واستنباط سلع وخدمات جديدة للسوق، وإيجاد وسائل وطرق جديدة ومتطورة للإنتاج، فتستخدم الموارد الاقتصادية بشكل كفؤ بعيدا عن إسرافها وهدرها، وتوسعة السوق أو إيجاد سوق جديدة لتسويق المنتج، وابتكار مصادر للمواد الخام أو بديلا عنها، وهيكلة وإعادة تنظيم بعض الصناعات لزيادة وتحسين نوعية إنتاجها، وفي هذا مواكبة التطورات الاقتصادية الحاصلة.

المطلب الرابع: آلية عمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها حالة الكساد التضخمي:

أولا: تعريف الكساد التضخمي: هو الحالة التي تجتمع فيها سمات التضخم والكساد في آن واحد، فيحصل ارتفاع الأسعار، وانخفاض حجم الإنتاج والنشاطات الاقتصادية بسبب ضعف القوة الشرائية نتيجة انخفاض سرعة دوران النقود، فينخفض الاستثمار، ودرجة استخدام الموارد، وانخفاض درجة استغلال الطاقات الإنتاجية، وتنتشر البطالة، وعدم ارتفاع الأجور بشكل يتناسب مع ارتفاع الأسعار، ويترتب على ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وقد يرجع ظهور الكساد إلى الأسباب الهيكلية

---

[1]. أبو عبيد بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، ص 703 ط2 1395هـ/1975م، دار الفكر للطباعة والنشر – بيروت.

[2]. موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، ص 327.

والتي تتصل باختلاف الهيكل الإنتاجي أي الأهمية النسبية المرتفعة لقطاعات ونشاطات محددة في توليد الناتج والدخل وتوفير الحاجات الأساسية وفرص العمل كالصناعات الاستخراجية وبعض المنتجات الزراعية التي لا تتعدى ثلاثة محاصيل، وانخفاض الأهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الأخرى في الاقتصاد كالصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية الأساسية والتي بها قوام الحياة والحاجات الأساسية للأفراد[1].

ثانيا: آلية العمل: تعمل هندسة مالية الزكاة وإدارتها لمعالجة الكساد التضخمي كما يلي:

١. نحتاج لدعم القطاعات الاقتصادية المنتجة للحاجات الأساسية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية.

٢. تقسيم مستحقي الزكاة إلى فئتين: الفئة الأولى: الفقراء والمساكين وهم الأكثر، والفئة الثانية: باقي الأصناف المستحقة للزكاة.

٣. ينظر إلى أيهما أكثر نسبة التضخم أم الركود، فإذا كان التضخم أكثر نسبة فنعمل بما يلي:

- تعطى الفئة الأولى من الأوراق التجارية الصادرة عن بيت أموال الزكاة وذلك لتقليل حدة التضخم، وفي ذلك دعم للقطاعات المنتجة للحاجات الأساسية مما يقلل من الاختلالات الهيكلية الحاصلة والمسببة للكساد الاقتصادي.
- تعطى الفئة الثانية وهم الأصناف الأخرى من مستحقي الزكاة نقدا من حصيلة الزكاة لزيادة سرعة دوران النقود المحد للكساد الاقتصادي.
- وفي حالة نسبة الكساد أكبر من نسبة التضخم يعمل بعكس ما تم ذكره سابقا.

وبذلك تكون الزكاة ساهمت في علاج التضخم والكساد الاقتصادي في نفس الوقت من خلال ربط العرض النقدي بالعرض السلعي مما يمنع التضخم والكساد التضخمي الاقتصادي، وصرف الزكاة لذوي الحاجات من: الفقراء والمساكين والغارمين وأبناء السبيل والرقيق، فهؤلاء يقومون بإنفاقها حالا لإشباع حاجاتهم، مما يزيد من سرعة دوران النقود لتلاءم حركة الإنتاج، فيزيد الطلب الفعّال ويتسع الإنتاج، وإذا ما ربط ذلك بالتقدم الفني الذي هو: "منظومة من الحقائق والقواعد التي تعبّر عن تفوق العقل البشري في كافة المجالات الحياتية، وتطبيق هذه الحقائق والقواعد على وسائل الإنتاج في إطار العملية الإنتاجية في

[1]. خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، ص 185- 187 ط1 2006م جدارا للكتاب العالمي – عمان.

مختلف القطاعات لتصبح بمثابة الوسائل الأساسية في حركة المجتمع الحضارية"[1]، وعلى المستثمر مواكبة التطور العلمي والفني وإجراء البحوث اللازمة لتحسين وتطوير إنتاجه.

وهذا هو السبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية باستخدام الأساليب الممكنة والإفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة وتوجيهها للإنتاج، وهذا يتم باستخدام الطرق العلمية والفنية لتطوير أساليب الإنتاج وتشجيع الابتكار والاختراع[2].

النتائج: توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. ترى المدرسة الكلاسيكية ثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير، وتغير سرعة دوران النقود في الأجل الطويل، وترى المدرسة الكينزية تغير سرعة دوران النقود في الأجلين القصير والطويل بسبب إرتباط سرعة دوران النقود بالطلب النقدي والعلاقة العكسية بينهما، وترى المدرسة النقدية تغير سرعة دوران النقود ولكن يمكن التنبؤ بها وذلك لإعتمادها على متغيرات ملموسة كمستوى الدخل والأسعار، وعوائد الأسهم والسندات، ونسبة الدخل للثروة، وغير ذلك.

٢. أثبتت الدراسات العلمية والواقعية وجود علاقة بين سرعة دوران النقود ومعدل الأسعار (التضخم)، وعدد أفرع البنوك التجارية، وكمية النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي، ونصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي.

٣. محددات سرعة دوران النقود هي: درجة انتظام استلام الدخل، ومدى التزامن بين استلام الدخل وإنفاقه، ودرجة توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار، والإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، والدورات الاقتصادية وطبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع، ومدى توفر موجودات سائلة غير نقدية (كالأوراق التجارية)، ودرجة تقدم الجهاز المصرفي ومدى ثقة وتعامل الأفراد معه، ومدى تقدم عادات الجمهور المصرفية.

٤. أستخدمت أوراق تجارية في العصور الإسلامية الأولى منها: الدينار الجيشي والإسطولي، والدراهم السوداء والقطع والمزايدة، والصكوك، والرقاع، والسفتجة، والحوالة، وغيرها من الأوراق التي

---

[1]. بول، بوريل، ثورات النمو الثلاث، ترجمة أديب عامر ص 68 منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي – دمشق 1970م.
[2]. عفر، محمد عبد المنعم، الاقتصاد الإسلامي الاقتصاد الجزئي 3/54 ط1 1405هـ /1985م دار البيان – جدة.

أستخدمت بوجود بعض الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولم يستنكر أحد على ذلك، وإنما الاستنكار كان حينما أستخدمت لتكون طريقا للمعاملات الربوية فردوها وأبطل التعامل المحرم بها.

٥. الاقتصاد الإسلامي يدعو إلى الثبات النسبي لقيمة النقود، فتغير قيمة النقود وخاصة الانخفاض الشديد منها يؤدي إلى أضرار كبيرة على: قيم الأنصبة الشرعية، ومعاملات الناس، وأصحاب الديون والحقوق المالية، والبيوع الآجلة، وذوي الدخول الثابتة والمتدنية، وفقدان النقود لوظائفها المالية، وتوقف الاستثمار، وخروج بعض المشاريع الاستثمارية من السوق مما يعيق عملية التنمية الاقتصادية، وانتشار الأمراض الاجتماعية كالطبقية المؤدية للسرقة والنهب والاحتيال والغصب والحسد والحقد والكراهية بين الناس وغير ذلك المؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية، ومن الناحية السياسية يؤدي انخفاض قيمة النقود إلى ضعف الدولة وبالتالي القضاء عليها.

٦. يشترط في إصدار الأوراق التجارية شروط إصدار الأوراق النقدية: من ضمان الدولة لها، وتوفير الحماية القانونية لها، وتغطيتها، وإصدارها وإدارتها من جهة رسمية، وضبط إصدارها وتداولها والتعامل بها.

٧. تعمل آلية هندسة مالية الزكاة وإدارتها: حالة التضخم الاقتصادي بصرف الأوراق التجارية على مستحقيها لاستخدامها بدلا من النقود المحلية، وحالة الحاجة إلى صرفها يقوم بيت مال الزكاة بصرفها بالنقود بحسب قيمتها، وفي ذلك تقليل لسرعة دوران النقود المؤثر على التضخم بالانخفاض، وحالة الركود الاقتصادي يصرف بيت مال الزكاة إيراداته على مستحقيها بفترات قصيرة ليقوموا بإنفاقها حال استلامها، وحالة نفاذ الأموال من بيت مال الزكاة يقوم بتعجيل جمع أموال الزكاة وإن لم تفي بذلك يقوم بالاستدانة قرضا حسنا، وفي ذلك تسريع لدوران النقود فيحد من الركود الحاصل، وحالة الركود التضخمي تقسم الأصناف المستحقة للزكاة لفئتين، فئة الفقراء والمساكين وتستحق أوراق تجارية للحد من سرعة دوران النقود فيخفض التضخم الحاصل، والفئة الثانية فئة باقي الأصناف المستحقة للزكاة، ويستحقون النقود لزيادة سرعة دوران النقود لكبح جماح الركود، فيعود الاقتصاد إلى حالة التوازن، وفيه أيضا تحفيزا للطلب الفعّال، وتحسين وزيادة الإنتاج، وتحسين طرق الإنتاج، والحث على البحث والابتكار لتطوير الإنتاج كما ونوعا.

المراجع

١. حسين عمر، الموسوعة الاقتصادية، ط٤ ١٩٩٢، دار الفكر العربي – القاهرة.
٢. الناقة، أحمد أبو الفتوح، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة – الاسكندرية.
٣. السيد، علي عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، النقود والمصارف والأسواق المالية ٢٠٠٤، دار الحامد – عمان.
٤. برعي، محمد خليل، ومنصور، علي حافظ، مقدمة في اقتصاديات النقود والبنوك ١٩٩٠، مكتبة نهضة الشرق – القاهرة.
٥. البياتي، طاهر فاضل، وسماره، ميرال روحي، النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط١ ٢٠١٣ دار وائل للنشر والتوزيع عمان.
٦. سليمان، هند، العوامل المحددة لسرعة دوران النقود دراسة تطبيقية على السودان 1970 – 2000م، رسالة ماجستير/ كلية الاقتصاد – جامعة الخرطوم 2002م على موقع: www.Khartoumspace.Uofk.edu/handle/123456789/12844
٧. غفور، نرمين، تأثير تغيرات عرض النقود وسرعة دورانها على معدلات التضخم في العراق (1991–2013م)، مجلة دنانير العدد السابع.
٨. الجنابي، هيل عجمي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية 2004م، دار وائل – عمان.
٩. القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المكتبة التوفيقية – مصر.
١٠. القلقشندي، أبي العباس أحمد، صبح الأعشى المطبعة الأميرية – القاهرة 1322هـ / 1914م.
١١. المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي (ت 845هـ)، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق كرم حلمي فرحان، ط1 1437هـ/ 2007م.
١٢. النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، ج 10.
١٣. صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض.
١٤. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 1970م، مبحث الحوالة.
١٥. السرخسي، شمس الدين، المبسوط، دار المعرفة – بيروت.
١٦. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ط3 1421هـ دار السلام – الرياض.
١٧. الدوري، عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط2 1974، دار المشرق – بيروت.
١٨. عبد الرزاق، أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني(126 – 211)، المصنف، عنى بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه، حبيب الرحمن الأعظمي، ط1 1392هـ/ 1972م منشورات المجلس العلمي.
١٩. ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ)، إعلام الموقعين عن رب العالمين، قراءه وقدم له وخرج أحاديثه أبو عبيده مشهور بن حسن آل سلمان، ط1 1423هـ دار ابن الجوزي – الرياض.
٢٠. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، ط1 1425هـ/ 2004م، دار الفجر للتراث – القاهرة.
٢١. الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ط١ 2000م عالم الكتب بيروت.
٢٢. أبن تيميه، شيخ الإسلام أحمد، مجموع فتاوى، ترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي الحنبلي، دار عالم الكتب – الرياض 1412هـ / 1991م.
٢٣. الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، وبهامشه تخريج الحافظ العراقي، ط1 1395هـ / 1975م دار الفكر – بيروت.
٢٤. ابن رشد، أبو الوليد محمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، دار الفكر – بيروت.
٢٥. ابن عابدين، محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدر المختار، ط2 1386هـ / 1966م، دار الفكر – بيروت.
٢٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت911هـ)، الحاوي للفتاوى، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، ط1 1422هـ/2000م دار الكتب العلمية – بيروت.
٢٧. الأفندي، محمد أحمد، مقدمة في علم الاقتصاد الكلي، ط5 2013م، الأمين للنشر والتوزيع – صنعاء.

٢٨ . عبد الله، خالد أمين، وطراد، إسماعيل، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ط٢ 2011م، دار وائل للنشر والتوزيع عمان .
٢٩ . أبو عبيد بن سلام، كتاب الأموال، تحقيق خليل محمد هراس، ط2 1395هـ/1975م، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت .
٣٠ . موسى آدم عيسى، آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي .
٣١ . خلف، فليح حسن، النقود والبنوك، ط1 2006م جدارا للكتاب العالمي– عمان .

32. Hussein Omar, Economic Encyclopedia, ed.4, 1992, darilfiker al-arabi – Cairo.
33. Al-nagah, Ahmad abu al-futouh, the Theory of Money; Banking and Financial markets establishment of university youth – Alexandria.
34. Al-sayyed, Ali Abdulmunim and Al-Essa, Nizar saadideen, Money, Banks and Financial Markets, 2004 Dar-Alhamed – Amman.
35. BurI, Muhammad Khaleel and Mansour, Ali hafidh, Introduction in the Economies of Money and Banks, 1990, The Bookshop of Nahthat AL-sharg – cairo.
36. AL-Bayyati, Taher Fadhil and Samarah, Miral Rawhi, Money and Banking and current Economic change, Ed. 1, 2013, Dar wail for nasher and Tawsee:
37. Suleiman, Hind, Determining Factors of the Speed of Money turnover, An Applied Study on Sudan, 1970 – 2000, Master Thesis: Faculty of Economy – Khartoum University, 2002: WWW.Khartoumspace.uofk.edu/123456789/12844.
38. Ghafoor, Nirmeen, The Impact of the changes of the cash offer and its turnover speed on inflation rates in Irag (1991 – 3013) Dananeer Magazine, no. 7.
39. AL-Janabi, Hail Ajami, Inernational Financing and International Monetary relations, 2004 Dar-WAil Amman.
40. Al-Qurtubi, Collection of Quran Laws, AL-Tuwfiqiyyah Bookshop – Egypt.
41. Alqalaqashandi, Abilabbass Ahmad, Subh AL-Asha, Al-Matbaah AL-Ameeriyyah – Cairo, 1322H/ 1914.
42. AL-MAqreezi, Taqiyyildeen Abilabbass Ahmad Bin Ali (845H) The Nations Relief by the Removal of grief, Ed. 1, 1437H.
43. AL-Nawawi, Yahya Bin Sharaf, Interpretation of Saheeh Muslim, part 10.
44. Saheeh Muslim.
45. Kuwaiti Fight Encyclopedia, Ministry of waqf and Islamic Affairs, 1970.
46. AL-Sarkhassi, AL-Mabsout, Dar- AL-marifah – Beirut.
47. Bin Hajer AL-Asqalany, Fateh AL-Bary in Interpreting Saheeh AL-Bukhari, Ed.3, 1421, Dar AL-Salam – Riyadh.
48. AL-Douri, The Economic Hostry of Iraq in the fourth Hijri century, Ed.2 1974, Dar AL-Mashriq – Beirut.
49. AL-Sanani, Abdulrazzaq Bin Humam,(211 – 226), AL-Mussannf, Ed. 1, 1392H, 1972 Publications of Scientific Council.
50. Bin AL-Qayyim AL-Jauziyyah, Muhammed(751H) Ilam AL-Muwaggeen Aan Rabilaalameen, Ed.1, 1423H, Dar Bin AL-Jawzi – Riyadh.
51. Bin- Khaldoon, Abdulrahman, Introduction, Ed. 1, 2004, Dar AL-Fajr – Cairo.
52. AL-Hat tab, Muhammad, Mawahib aljaleel, Ed. 1, 1422/2000, The Word of Books – Beirut.

53. Bin Taymiyyah, Ahmad, A collection of Fatwas, Dar Aalam AL-Kuttub – Riyadh.
54. AL-Ghazali, Abu Hammed, Revival of Religion Sciences, Ed. 1, 1395/1975. Dar AL-Faker – Beirut.
55. Bin Rushed, Muhammad, The Beginning of AL-Mujtahid and the end of AL-Muqtassed, Dar AL-Faker – Beirut.
56. Bin Aabdeen, Muhammad, The Margin of Radd AL-Muhtar Ala Aldurr AL-Mukhtar, Ed. 2, 1386h, 1966 Dar AL-Faker – Beirut.
57. AL-Suyouti, Jalaliddeen(911h.), AL-Hawi Lilfatawa, Ed. 1 1422/2000, Dar AL-Kuttub – Beirut.
58. Abu Obeid Bin Salam, Kitab AL-Amwal, Ed.2, Dar AL-Faker – Beirut.
59. Moussa Adam Essay, The Effect of changes in the value of Money and the Manner of Treatment.
60. Abdullah, Half, and Ismail Trade, Management of Local and International Banking Operations, Ed.2 2011, Dar Well – Amman.
61. Khalaf, Flieh, Money and Banking, Ed.1, 2006, Gadara Book – Amman.

الاعتداء على المال العام وأحكامه

فؤاد بيرام فراتي

باحث في قسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

إنَّ المال هو قوام الحياة، وهو من أهمِّ أساليب تعمير الأرض، لتُعين الإنسان على عبادة الله عزَّ وجلَّ وقد أمَرَنا ربُّنا بالمحافظة على هذا المال وتنميته، وأساس ذلك قولُ الله تعالى: وَلاَ تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا [النساء: ٥].

وأمَرَ الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم الإنسانَ أن يُدافعَ عن ماله؛ فقد صحَّ عنه قولُه: (مَن قُتل دون ماله، فهو شهيد)1. ولقد استخلفَ الله عزَّ وجلَّ بعضَ الأفراد على المال، كما استخلفَ الناس جميعًا على بعض المال، وإذا كان الفردُ يَبذُل جميعَ ما في وسعه للمحافظة على هذا المال أيضًا، فإنَّ الناس جميعًا مُكلَّفون بالمحافَظة على المال العام؛ حيث إنَّ نفعَه يعود عليهم جميعًا دون أن يستأثرَ أحدٌ به لنفسه"2.

إنَّ الإسلام هو دِين الفِطرة الذي يُبيح إشباعَها، ويُلَبِّي مَطالبها ضمن الحُدود التي حدَّها الشارع الحكيم، مع التهذيب والترشيد؛ حتى تستقيمَ وتُحقِّقَ الخير للإنسان، ولا تعود عليه بالشر، كان هذا شأنه مع نزعة حبِّ التملُّك الأصيلة في الإنسان، فقد أباحَ الملكيَّة الفرديَّة، وشرَع في ذات الوقت من النُّظم والتدابير ما يتداركُ الآثار الضارَّة التي قد تَنجم عن طُغيان هذه النزعة؛ من فقدان للتوازُن الاجتماعي، وتداول للمال بين فئة قليلة من المجتمع؛ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ [الحشر: ٧].

ومن النُّظم التي وضَعَها لأجْل ذلك: نُظم الزكاة، والإرث، والضَّمان الاجتماعي، ومن ثَمَّ اعتبَرَ الإسلامُ المالَ ضرورة من ضروريات الحياة الإنسانيَّة، وشرعَ من التشريعات والتوجيهات ما يشجِّع على اكْتِسَابه وتحصيله، ويَكْفُل صِيَانته وحِفْظه وتنميته، وقد يتبادَرُ إلى أذهاننا سؤالٌ:

الوسائل التي بها نُحافظ على بَقَاء المال واستمراره

١- ضَبَطَ الإسلام التصرُّف في المال بحدود المصلحة العامة، ومِن ثَمَّ حَرَّم اكتساب المال بالوسائل غير المشروعة، والتي تضرُّ بالآخرين، ومنها: الربا؛ لِما له من آثارٍ تُخِلُّ بالتوازن الاجتماعي؛ قال الله تعالى: وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا [البقرة: ٢٧٥]، وقال: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ [البقرة:

[1] متفق عليه.

[2] حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، د. حسين شحاته، ص ١٣.

.[١٨٨

٢- كما حرَّم الإسلام الاعتداء على مال الغير بالسرقة، أو السطو، أو التحايُل، وشَرَع العقوبة على ذلك؛ قال الله تعالى: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** [المائدة: ٣٨].

وأوْجَبَ الضمانَ على مَن أتْلَفَ مالَ غيره؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال صلَّى الله عليه وسلَّم: **(كلُّ المسلم على المسلم حرامٌ؛ دمه، وماله، وعِرْضه)**[1].

٣- مَنَعَ الإسلام إنفاقَ المال في الوجوه غير المشروعة، وحثَّ على إنفاقه في سُبل الخير، وذلك مبنيٌّ على قاعدة من أهمِّ قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي، وهي أنَّ المال مالُ الله، وأنَّ الفردَ مستخلفٌ فيه ووكيلٌ؛ قال الله تعالى: **وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ** [الحديد: ٧]، **وَآتُوهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ** [النور: ٣٣].

ومِن ثَمَّ كان على صاحب المال أنَّ يتصرَّفَ في ماله في حدود ما رَسَمه له الشرْعُ، فلا يجوز أن يُفْتَنَ بالمال، فيَطغى بسببه؛ لأنَّ ذلك عاملُ فسادٍ ودَمار؛ قال تعالى: **وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا** [الإسراء: ١٦].

ولا يجوز له أن يُبَذِّر في غير طائلٍ؛ قال الله تعالى: **وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا* إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** [الإسراء: ٢٦-٢٧].

٤- سَنَّ الإسلامُ التشريعات الكفيلة بحِفْظ أموال القُصَّر، والذين لا يُحسنون التصرُّفَ في أموالهم مِن يَتَامى وصِغار، حتى يبلغوا سنَّ الرُّشْد، ومِن هنا شرَعَ تنصيب الوَصِي عليه؛ قال الله تعالى: **وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ** [النساء: ٦]. وقال الله تعالى: **وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ** [البقرة: ٢٢٠].

ومن ذلك الحَجْر على البالغ إذا كان سيِّئ التصرُّف في ماله؛ قال الله تعالى: **وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا** [النساء: ٥].

---

[1] رواه مسلم في صحيحه، رقم الحديث ٦٧٠٦.

٥- تنظيم التعامُل المالي على أساس من الرضا والعَدْل، ومِن ثَمَّ قرَّر الإسلام أنَّ العقود لا تَمضي على المتعاقدين، إلا إذا كانتْ عن تراضٍ وعَدْلٍ؛ ولذلك حرَّم القمار؛ قال الله تعالى: **يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ** [النساء: ٢٩].

٦- الدعوة إلى تنمية المال واستثماره؛ حتى يؤدِّي وظيفته الاجتماعية، وبِناءً على ذلك حرَّم الإسلام حَبْسَ الأموال عن التداول، وحارَبَ ظاهرة الكَنْز؛ قال تعالى: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** [التوبة: ٣٤].

وبهذه التشريعات كلِّها حفِظَ الإسلام المالَ وصانَه عن الفَساد؛ حتى يؤدِّي دورَه كقيمة لا غِنى عنها في حِفْظ نظام الحياة الإنسانية، وتحقيق أهدافها الحضاريَّة والإنسانيَّة، شأْنه في ذلك شأن كل المصالح السابقة التي تمثِّل أساسَ الوُجُود الإنساني، وقِوَام الحياة الإنسانيَّة، ومركز الحضارة البشريَّة، والتي دون مراعاتها وحِفْظ نظامها يخرب العالَم، وتَستحيل الحياة الإنسانيَّة، ويَقف عطاؤها واستثمارُها في هذا الوجود.

تعريف المال لغة واصطلاحًا: المال في اللغة يُطلق على كلِّ ما يَملِكه الإنسان من الأشياء، **والمال اصطلاحًا**: اختَلَفَ الفُقهاء في تعريف المال، ذلك على النحو التالي:

عرَّف فُقهاء الحنفيَّة المالَ بتَعريفات عديدة، فقال ابنُ عابدين[1] المراد بالمال: (ما يَميل إليه الطبْعُ، ويُمكن ادِّخارُه لوقت الحاجة، والماليَّة تَثْبُت بتموُّلِ الناس كافَّةً أو بعضهم).

وعرَّف المالكيَّة المالَ بِتَعْريفات مختلفةٍ، فقال الشاطبي[2]: (هو ما يقعُ عليه المِلْك، ويستبدُّ به المالك عن غيره، إذا أخَذَه من وجْهه).

وقال ابن العرَبي[3]: (هو ما تمتدُّ إليه الأَطْماع، ويَصلح عادةً وشرعًا للانتِفاع به).

وقال عبدالوهَّاب البغدادي[4]: (هو ما يُتَمَوَّلُ في العادة، ويجوز أخْذُ العِوَض عنه).

وعرَّف الزَّرْكشي من الشافعية[5] المالَ بأنَّه: (ما كان مُنتفعًا به؛ أي: مُستعدًّا لأنْ يُنْتَفَع به).

---

[1] رد المحتار، لابن عابدين، ج٤، ص٣.
[2] الموافقات، للشاطبي، ج٢، ص٣٣.
[3] أحكام القرآن، ج٣، ص١٥٣.
[4] الإشراف على مسائل الخلاف، للقاضي عبد الوهاب المالكي، ج٢، ص٢٧١.
[5] المنثور في القواعد، ج٣، ص٢٢٢.

وحَكَى السيوطي[1] عن الشافعي أنه قال: (لا يقعُ اسمُ المال إلا على ما له قيمة يُباع بها، وتلزم متلفه، وإن قلَّتْ، وما لا يَطرحه الناس، مثل: الفِلس، وما أشبه ذلك).

وقال الحنابلة: المال شرعًا ما يُبَاح نفعُه مُطلقًا؛ أي: في كلِّ الأحوال، أو يُباح اقتناؤُه بلا حاجة[2].

أقسام المال:

يقسم العلماءَ المال إلى قسمين: خاص وعام، ولكلٍّ منهما تعريفٌ عندهم.

المال الخاص: هو المال الذي يَملكه شخصٌ معيَّن، أو أشخاص محصورون، ومن أحكامه: جواز التصرُّف فيه بأصالة أو بوكالة أو بولاية، ويقطعُ سارقه بشروطه[3].

المال العام: هو ما كان مُخَصَّصًا لمصلحة عموم الناس ومنافعهم، أو لمصلحة عامة، كالمساجد والربط، وأملاك بيت المال؛ حيث لا قطْعَ فيه عند الجمهور، ويذكره الفقهاءُ: في باب البيع، والرَّهْن، والإجارة، وفي جميع أبواب المعاملات، وفي باب السَّرقة[4].

فعلى هذا التعريف قد يكون المال الخاصُّ مالاً عامًّا إذا ما وَقَف شخصٌ أرْضَه؛ لتكونَ مسجداً أو على جهة برٍّ عامَّة، وكما إذا انتزعتِ الدولة عَقاراً من مالكه؛ لتوسيع مسجدٍ أو طريق لداعي المصلحة العامَّة، والمال العام قد يصير خاصًّا، كما إذا اقتضتِ المصلحةُ العامَّة بَيْعَ شيءٍ من أملاك بيت المال، أو مصلحة الوقف بَيْعه لِمَن يرغب في شرائه، فإن هذا المبيع يُصبح مِلكًا لِمَن اشتراه، ومالاً خاصًّا به[5].

حِفْظ المال من مقاصد شريعة الإسلام:

إنَّ منَ الضروريات التي أمَرَ الشرع بحِفْظها: "الدِّين، والنفس، والعقْل، والنَّسْل، والمال"، والمقصود بحفظ المال أنَّه راجعٌ إلى مُرَاعاة دخوله في الأمْلاك، وكتنميته ألاَّ يَفِيَ، ومكمله دفْعُ العَوَارِض، وتلافي الأصْل بالزجر والحَدِّ والضَّمان"[6].

وقد بيَّن بعضُ الباحثين أن حِفْظَ المال يقوم على جانبين:

– حِفْظه من الجانب المادي، وهذا هو الظاهر في حِفْظ المال.

---

[1] الأشباه والنظائر، للسيوطي، ج١، ص٣٢٧.
[2] شرح منتهى الإرادات، للبهوتي، ج٢، ص١٤٢.
[3] الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٩، ص٧.
[4] مفهوم المال في الإسلام، للداودي، ص١٦، الموسوعة الفقهية الكويتية، ج٧، ص١٩.
[5] الموسوعة الفقهية الكويتية، ج١٩، ص٧.
[6] الموافقات، للشاطبي، ج٤، ص٤٩٨.

– حِفْظه من الجانب المعنوي، وهذا يكون بما يتعلَّق بالمال من ناحيته المعنوية، وذلك كالصَّدَقات والزكوات؛ فإنها من أسباب البركة في المال، وتدلُّ على شُكْر المنْعِم.

وحِفْظ كلِّ جانب منهما يقوم على جِهتين:

– من جهة الوجود، ومن ذلك شُرِع أصْلُ التملُّك وطُرق الكَسْب وأسبابه.

– من جهة العَدم، ومن ذلك شُرِع الحدُّ في السَّرِقة، وتضمين الأموال في حال الإتلاف بالتعدِّي[1].

مراتب حِفْظ المال: حِفْظ المال يترتَّب عليه مراتب مِن حيث قوةُ المصلحة:

الضروريَّات من حِفْظ المال: عرَّف العلماءُ الضرورة: ما لا بدَّ منها في قيام مصالح الدِّين والدنيا؛ حيث إذا فُقِدَتْ لَم تجرِ مصالح الدنيا على استقامة، بل على فساد وتَهَارُج[2].

ومثالها من جانب العَدم المادي: الحدُّ في السرقة، والضمان في المتلف، وإعادة المغصوب لصاحبه، ومن جانب الوجود المادي: شرعَ التملُّك وجَعَله حقًّا[3].

الحاجيات من حِفْظ المال: والحاجة معناها: ما يُفتقر إليه من حيث التوسعة ورَفْع الضِّيق[4]. ومثالها من جانب الوجود المادي: الترخُّص في الغرر اليسير، والجَهالة التي لا انفكاكَ عنها في الغالب، ورُخصة السلم، والعَرَايا والقَرْض والشُّفْعَة، والقِرَاض والمستقاة ونحوها، ومنه التوسِعة في ادِّخار الأموال، وإمْساك ما فوق الحاجة منها[5].

التحسينات من حِفْظ المال: التحسينات معناها: الأخْذُ بما يَليق من محاسن العادات، وتجنُّب الأحوال المدَنِّسات التي تأنفُها العقول الراجحات[6]ومثالها من جانب الوجود المادي: كأخْذ المال من غير إشراف نفْسٍ، ومن جانب الوجود المعنوي: التورُّع في كَسْبه واستعماله، والبذْل منه على المحتاج.

خصائص المال العام في الإسلام:

يتَّسِم المال العام في الإسلام بخصائص مستنبطة من كلام الفقهاء تُميِّزه عن المال الخاصِّ، من أهمِّها ما يلي:

[1] تأصيل فقه الأولويات، د، محمد همام عبد الرحيم، ص١٢١-١٢٢.
[2] الموافقات، للشاطبي، ج٢، ص٣٢.
[3] تأصيل فقه الأولويات، د، محمد همام عبد الرحيم، ص١٢٢.
[4] الموافقات، للشاطبي، ج٢، ص٣٢.
[5] تأصيل فقه الأولويات، د، محمد همام عبد الرحيم، ص١٢٣
[6] الموافقات، للشاطبي، ج٢، ص٣٣.

١ . المالك الحقيقي لأعيان ما يقعُ في نطاق المال العام هو الله سبحانه وتعالى مِصداقًا لقول الله تعالى : **هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ** [البقرة : ٢٩] وأن ما الأرض لأهْل الأرض .

٢ . إنَّ حقَّ الانتفاع والاستغلال في أعيان المال العام للجماعة، باعتبارها مؤلَّفَةً من أفراد ذَوِي أنْصبة أزَلِيَّة فيه، ولكلٍّ منهم كِيانه الإنساني، فلقد خَلَق الله ما على الأرض للناس جميعًا؛ لتقومَ حياتُهم؛ أفرادًا وجماعات .

٣ . إنَّ موضوع المال العام من صُنْع الإنسان الذي يعمل بأمْرِ الله سبحانه وتعالى وهو مسخَّر لجميع الناس بلا تمييزٍ لفردٍ عن فرد، أو لجيلٍ عن جيل، ومن أمثلة ذلك البِحار والأنهار، والمعادن والماء .

٤ . يحصل الإنسان على مَنفعة المال العام عادة دون مَشقَّة أو تضْحِيَة؛ فهي مُسَخَّرة بإذن الله .

٥ . من حقِّ الناس جميعًا الانتفاعُ بالمال العام حسب الضوابط التي يضعها ولِيُّ الأمر، والمستنبَطَة من أحكام ومبادئ شريعة الإسلام[1] .

حق المسلمين في المال العام :

لا يشكُّ عاقلٌ في أنَّ المسلمين لهم حقٌّ في المال العام، وأنهم يعتبرونه مِلْكًا لهم، وأنَّ مَن اؤْتُمِنَ على هذا المال، فأخَذَ منه شيئًا، فلا شكَّ أنَّه مُعَرِّضٌ نفسَه لسَخَطِ الله .

وبيتُ مال المسلمين مِلْكٌ للمسلمين جميعًا، وليس مِلْكًا لفئَة معيَّنة من الناس، والقائمون عليه إنَّما هم أُمَناء في حِفْظه وتحصيله، وصَرْفه لأهْله، فلا يحلُّ لأحدٍ أن يعتديَ عليه، أو يأخُذَ منه ما لا يستحقُّ، ولو فُرِضَ وجودُ مَن يغُلُّ منه ويَعتدي، فإنَّ ذلك لا يُبيح مشاركته في هذا الذنب العظيم، ولو جَازَ نَهْبُ مال الدولة وسَرقتُها بحجة الأخْذ من بيت المال، لحصَل الشرُّ والفساد، وعَمَّ الظلمُ والبَغي، أولَبَاءَ الجميعُ بإثْمِ الخيانة؛ فالحَذر الحذر من الخيانة في المال العام، فإنَّ هذا ظُلم واعتداء على المسلمين جميعًا .

عن خَوْلَةَ الأنصاريَّة أنَّها سَمِعتْ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول : (**إنَّ رجالاً يتخوَّضون في مالِ الله بغير حقٍّ، فلهم النارُ يومَ القيامة**)[2] .

---

[1] حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، د، حسين شحاته، ص٢٤.
[2] رواه البخاري في صحيحه رقم الحديث ٢٩٥٠.

قال ابن حجر في الفتح[1]: (أي يَتَصرَّفون في مال المسلمين بالباطل، وهو أعمُّ من أنْ يكون بالقِسمة وبغيرها).

عن خَوْلَة بنت قيس أنَّها سَمِعتْ رسول لله صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: (**إنَّ هذا المال خَضِرة حُلوة، مَن أصابَه بحقِّه، بُورِك له فيه، ورُبَّ متخوِّض فيما شاءَتْ به نفسُه من مالِ اللهِ ورسولِه، ليس له يومَ القيامة إلا النار**)[2].

وينبغي للقائم على بيت مال المسلمين أنْ يكونَ حافظًا لهذا المال، وأنْ يجعلَ قولَ عُمر بن الخطاب رضي الله عنه دليلَه في حِفْظ مال المسلمين: "إني أنزلتُ نفسي مِن مال الله منزلةَ اليتيم، إن استغنيتُ منه استعففْتُ، وإن افْتَقَرتُ أكلتُ بالمعروف"[3].

وهناك بعضُ الناس لَم يجعلْ قولَ عُمر دليلَه ومِنهاجَه، بل جَعَله خلفَ ظهْره، ويَزْعُم أنَّ له الحقَّ في التصرُّف في المال العام، ولو أتاه أحدٌ وأعطاه هَديَّة قَبِلَها؛ بحجَّة أنَّه صاحبُ حقٍّ في أخْذها، وليس كذلك، بل كلُّ ما يأْتي الإنسانَ من أموالٍ أو هدايا، وكان قائمًا أو عاملاً في عمل يخصُّ بيتَ المال، فإنَّ هَديَّته تُرَدُّ إلى بيت المال ولا يأْخُذها؛ إذ لو جَلَس في بيته ما حَصَل على هذه الهدايا والعطايا، وقد حَصَل على عهْد رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قريبٌ من هذا، فقد أخْرَج الشيخان[4]من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: "استعمَلَ النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً من الأزد يُقال له: ابْن اللُّتْبيَّة على الصَّدَقة، فلمَّا قَدِم، قال: هذا لكم وهذا أُهْدِي إليّ، قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**فهلاَّ جَلَس في بيت أبيه أو بيت أُمِّه، فينظر يُهْدَى له أم لا؟ والذي نفسي بيده، لا يأخذ أحدٌ منه شيئًا إلاَّ جاء به يومَ القيامة يَحمله على رَقَبته؛ إن كان بعيرًا له رُغَاء، أو بقرة لها خُوَار، أو شاه تَيْعَر**)، ثم رفَعَ يدَه؛ حتى رأينا عُفْرَة إبطَيْه: (**اللهمَّ هل بلَّغْت، اللهم هل بلَّغْت ثلاثًا**)".

حكم الاعتداء على المال العام:

لا خِلافَ بين الفقهاء في أنَّ مَن أتْلفَ شيئًا من أموال بيت المال بغير حقٍّ، كان ضامِنًا لِما أتْلَفَه، وأنَّ مَن

---

[1] فتح الباري شدح صحيح البخاري، ج٦، ص٢١٩.
[2] رواه الترمذي في سننه رقم الحديث ٢٣٧٤.
[3] قال المباركفوري في تحفة الأحوذي.
[4] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الزكاة، رقم الحديث ١٤٢٩.

أخَذَ منه شيئًا بغير حقٍّ لَزِمَه ردُّه، أو ردُّ مِثْله إنْ كان مثليًّا، وقِيمته إنْ كان قِيميًّا، وإنما الخلاف بينهم في قَطْع يدِ السارق من بيت المال، ولهم في ذلك اتِّجاهان:

أحدهما: وإليه ذَهَب الحنفيَّة، قال ابن الْهُمَام في "فتْح القدير"[1].

"قوله: ولا يُقْطَع السارِق من بيت المالِ، وبه قال الشافعي وأحمد، والنَّخَعِي والشَّعْبِي، وقال مالك: يُقطع وهو قول حَمَّاد وابنِ الْمُنذر لظاهرِ الكتاب؛ ولأنه مال مُحرزٌ، ولا حقَّ له فيه قبل الحاجة، (ولنا أنَّه مالُ العامَّة وهو منهم)، وعن عمر وعَلِيٍّ مثله، وعن ابنِ مسعود فيمَن سَرَق من بيت المالِ، قال: أرْسِلْهُ؛ فما مِن أحدٍ إلاَّ وله في هذا المالِ حقٌّ".

مذهب الشافعية: قال المحَلِّي في شرْح المنهاج[2] "ومَن سَرَق مالَ بيت المال إنْ فُرِز – بالفاء والزاي آخره – لطائفة ليس هو منهم قُطِع؛ إذْ لا شُبهة له في ذلك، وإلاَّ – أي: وإنْ لَم يُفْرَز لطائفة – فالأصحُّ أنَّه إنْ كان له حقٌّ في المسروق كمالِ مصالِح وكصَدَقةٍ وهو فقيرٌ، فلا يُقْطَع للشُّبهة، وإلاَّ – أي: وإنْ لَم يكنْ له فيه حقٌّ – قُطِعَ؛ لانتفاء الشُّبهة".

ومذهب الحنابلة: قال ابنُ قُدَامة في "المغني": "ولا قَطْعَ على مَن سَرَق من بيت المال إذا كان مسلمًا، ويُرْوَى ذلك عن عمر وعلي رضي الله عنهما وبه قال الشَّعْبي والنَّخَعي، والحَكَمُ والشافعي، وأصحاب الرأْي، وقال حَمَّاد ومالكٌ وابن الْمُنذر: يُقْطَع لظاهر الكتاب، ولنا ما روى ابنُ ماجه بإسناده عن ابن عباس: أنَّ عبدًا من رقيق الخُمُس سَرَق من الخُمُس، فَرُفِعَ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يَقْطعه، وقال: (**مال الله سَرَق بعضُه بعضًا**)، ويروى ذلك عن عمر رضي الله عنه وسأل ابنُ مسعود عمرَ عمَّن سَرَق من بيت المال، فقال: "أرْسِلْه؛ فما من أحدٍ إلا وله في هذا المال حقٌّ".

وقال سعيد: حدَّثنا هُشَيم: أخبرَنا مُغيرة، عن الشَّعْبي، عن علي رضي الله عنه أنه كان يقول: "ليس على مَن سَرَق من بيت المال قَطْعٌ".

ولأنَّ له في المال حقًّا، فيكون شُبهة تَمنع وجوبَ القَطْع، كما لو سَرَق من مالٍ له فيه شركة، ومَن سَرَق من الغنيمة ممن له فيها حقٌّ، أو لولده أو لسَيِّده، أو لِمَن لا يُقْطَع بسرقة ماله، لَم يُقْطَع لذلك، وإنْ لَم يكنْ من الغانمين ولا أحدًا من هؤلاء الذين ذَكرنا، فسَرَق منها قبل إخراج الخُمُس، لَمْ يُقْطَع؛ لأن له في الخمس

[1] شرح فتح القدير على الهداية.
[2] شرح المحلي هاى المنهاج، ج١، ص٣٤٨.

حقًّا، وإنْ أخْرَجَ الخمس فسَرَق من الأربعة الأخماس، قُطِع، وإنْ سَرَق من الخمس لَمْ يُقْطَع، وإنْ قُسِّمَ الخُمُس خمسةَ أقسامٍ، فسَرَق من خُمُس الله تعالى ورسوله، لَم يُقْطَع، وإنْ سَرَق من غيره، قُطِع، إلاَّ أنْ يكونَ من أهْل ذلك الخُمُس[1].

وآخرهما: وإليه ذَهَب المالكية: أنَّ السارق من بيت المال تُقْطَع يدُه، واستدلُّوا على ذلك بعموم قول الله تعالى: **وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا** [المائدة: ٣٨].

فإنَّه عامٌّ يشمل السارقَ من بيت المال والسارقَ من غيره، وبأنَّ السارق قد أخَذَ مالاً مُحَرَّزًا، وليستْ له فيه شُبهة قويَّة، فتُقْطَع يده كما لو أخَذَ غيرَه من الأموال التي ليستْ له فيها شُبهة قويَّة[2].

ويجب على ولِيِّ الأمر أنْ يأخذَ على أيدي هؤلاء – سارقي المال العام – والمصيبة تَعْظُم إذا كان القائمون عليه سُرَّاقًا ولُصُوصًا، وقد قال شيخُ الإسلام ابن تيميَّة – في بيان ما يجبُ على ولاة أمور المسلمين في الأموال العامة –: "وليس لولاة الأموال أنْ يَقْسموها بحسب أهوائهم، كما يَقسم المالك مِلْكَه، فإنَّما هم أُمَناء ونوَّاب ووُكلاء، ليسوا مُلاَّكًا؛ كما قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**إني والله، لا أُعطي ولا أمنعُ أحدًا، وإنما أنا قاسمٌ أضَعُ حيث أمرت**)[3]: ثم قال: "فهذا رسول ربِّ العالمين، قد أخْبَرَ أنه ليس المنْعُ والعطاء بإرادته واختياره، كما يَفعل ذلك المالك الذي أُبيح له التصرُّف في ماله"[4].

والله عزَّ وجلَّ توعَّد بالوعيد الشديد لِمَن أخَذَ من المال العام شيئًا، فقال: **وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ** [آل عمران: ١٦١].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة قال: "خرجْنا مع رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم يوم "خَيْبَر"، فلم نَغْنمْ ذهبًا ولا فِضَّة، إلاَّ الأموال والثياب والمتاع، فأهْدَى رجلٌ من بني الضُّبَيْب يُقال له: رِفَاعة بن زيد لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم غلامًا يُقال له: "مِدْعَم" فوجَّه رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم إلى وادي القُرى، حتى إذا كان بوادي القُرى، بينما "مِدْعَم" يحطُّ رحْلاً لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم إذا سَهْمٌ عائِر فقَتَله، فقال الناس: هنيئًا له الجنة، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**كلاَّ والذي نفسي بيده،**

---

[1] المغني، لابن قدامة، ج٩، ص١٣٥.
[2] حاشية الدسوقي على شرح الكبير، ج٤، ص٣٦٦.
[3] رواه البخاري، كتاب فرض الخمس، رقم الحديث ٢٧٧٥.
[4] السياسة الشرعية، لابن التيمية، ص٤٧.

إنَّ الشَّمْلَة التي أخَذَها يومَ "خَيْبَر" من المغانم لَم تُصبْها المقاسمُ، لتَشْتَعِلُ عليه نارًا)، فلمَّا سَمِع ذلك الناسُ، جاء رجلٌ بشِرَاكٍ أو شِرَاكين إلى النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقال: (**شِرَاكٌ من نارٍ أو شِرَاكان من نار الشَّمْلَة التي غَلَّها لتَشتعِلُ عليها نارًا)**[1].

حتى منَ قاتَلَ وأبْلَى بلاءً حسنًا في المعركة، ولكنَّه غلَّ من الغنيمة، فله عقوبة شديدة، حتى ولو ظنَّ الناسُ أنَّه في عِدَاد الشهداء، فالأمرُ ليس كذلك. ورد في الصحيحين عن عمر رضي الله عنه: "لَمَّا كان يوم "خَيْبر" أقْبَلَ نفرٌ من صحابة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فقالوا: فلان شهيد، فلان شهيد، حتى مرُّوا على رجلٍ، فقالوا: فلان شهيد، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**كلاَّ؛ إني رأيْتُه في النار في بُرْدَة غَلَّها أو عَبَاءَة)**، ثم قال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: (**يا ابن الخطاب، اذْهَبْ فناد في الناس، أنَّه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون)**، قال: فخرجتُ، فناديتُ: ألاَ إنَّه لا يدخل الجنة إلا المؤمنون"[2].

والنبي صلَّى الله عليه وسلَّم كان كثيرًا ما يَعِظُ أصحابَه، مبيِّنًا لهم خُطورة هذا الأمر الشديد – الغُلُول والسرقة من الغنيمة، والتي تُعَدُّ بمثابة المال العام الذي يَنبغي أن يُحفَظَ من قِبَل أفراده. روى الشيخان[3] عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قام فينا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم فذكَرَ الغُلول، فعظَّمه وعظَّمَ أمرَه، قال: (**لا ألفِينَّ أحدَكم يومَ القيامة على رَقبته شاة لها ثُغاء، على رَقبته فرس له حَمْحَمة، يقول: يا رسول الله، أغِثْني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبْلَغْتُك، وعلى رَقَبته بعيرٌ له رُغاء، يقول: يا رسول الله، أغِثْني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتُك، وعلى رَقَبته صامتٌ، فيقول: يا رسول الله، أغِثْني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتُك، أو على رَقَبته رِقَاعٌ تَخْفِق، فيقول: يا رسول الله، أغِثْني، فأقول: لا أملك لك شيئًا؛ قد أبلغتُك**).

صور الاعتداء على المال العام:

فَشَتْ في دنيا الناس صُوَرٌ كثيرة في تَعَدِّيهم على المال العام، والقليل منهم الذي يَنتبه لهذه الصور، منها:

– التهرُّب من السداد للبنك – نوَّاب القروض – بحجَّة أنَّ له حقًّا في بيت المال.

[1] رواه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، رقم الحديث ٢٤٦٦.
[2] متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب.
[3] متفق عليه من حديث أبي هُريرة.

- سرقة الكهرباء من الدولة بحجَّة أنَّها لا تُعطي المواطن حقَّه كاملاً.
- توقيف ساعة (عدَّاد) الكهرباء أو الماء في الدولة المسلمة؛ لأنَّ بعضَ الناس يَظنون أنَّ له الحقَّ في التهرُّب من ذلك لو كانت الدولة كافرة؛ بحجة إضعاف تلك الدولة، والله عزَّ وجلَّ يقول: **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا** [النساء: ٥٨].
- والنبي صلَّى الله عليه وسلَّم يقول: (**أدِّ الأمانةَ إلى من ائْتَمَنَكَ، ولا تَخُنْ مَن خَانَك**)[1].
- استعمال الكمبيوتر أثناء العمل لأغراض شخصيَّة غير خاصَّة بالعمل.
- عدم إتقان العمل، وإضاعة الوقت، والتربُّح من الوظيفة، واستغلال المال العام لأغراضٍ سياسيَّة.
- السرقة، والغِش، وخيانة الأمانة، والغل، والرِّشوة.
- الاختلاس، وهو: استيلاء الموظَّفين والعاملين في مكانٍ ما على ما في أيديهم من أموال نقديَّة دون سندٍ شرعي.
- المجاملة في ترسِيَة العَطَاءات والمناقصات – عمْدًا – على شخصٍ بعينه، ويوجَد مِن بين المتقدِّمين مَن هو أفضلُ منه.
- الحصول على عمولة من المشتري أو من المورِّد أو مَن في حُكْمهم؛ نَظِير تسهيل بعض الأمور دون عِلْم المالك، وتُعَدُّ من قبيل الرِّشوة المحرَّمة أيضًا.
- الاعتداء على الممتلكات العامَّة – كالحدائق والمستشفيات والمتنزهات – التي ليس لها مالكٌ معيَّن.
- استخدام الممتلكات الخاصة بالعمل استخدامًا شخصيًّا؛ مثل: التلفاز والسيارة، وأدوات الكتابة، دون استئذانِ الجهة المالكة.
- الائْتِمَان على صندوق تبرُّعات خاصٍّ بالدولة، فيَأْخُذ منه، وهذه خِيانة للأمانة وتَعَدٍّ على المال العام.
- التصرُّف في المال الموقوف للمسجد، واستعماله في أغراض شخصيَّة.
- سرقة الأدوية والتلاعُب بها، مثل: أنْ يقومَ الطبيب بوصْف أدوية لا يحتاج إليها المريضُ من حيث النوعيَّة والكميَّة، وإعطاء هذه الأدوية للصيدلية المتعاملة بالمسروقات، فتُباع بسعرٍ أقلَّ من سعر التكلفة لدواءٍ مُشْتَرى بشكلٍ رَسْمي، ومدوَّن عليه التسعيرة (لاصق النقابة)، ويقوم الصيدلاني

[1] أخرجه أبو دَاوُدَ في السنن، ج ٢، ص ١٠٨.

بتغيير كميَّة الأدوية المكتوبة في الوصفة بطُرق غير مكشوفة، كأنْ يكون مكتوب في الوصفة علبة واحدة، فيغيِّر الصيدلي الرقْم إلى علبتين، ويأخذ العلبة الأخرى له.

- الهروب والتخفِّي من مُحَصِّل سيارات هيئَة النقْل العام والقطارات، بل رُبَّما تعدَّى بعضُ الناس عليهما بالسباب والضرْب.

نماذج من المال العام في الإسلام:

رُبَّما يَعْلق بذِهْنِ القارئ ويقول: أنت لَم تُبَيِّنْ لنا صُوَر هذا المال، أعني: المال العام، فأقول: حَنَانَيك، وإليك ما تُريد:

- دُور العبادة والتعليم والعلاج، والأيتام والمسنين والخدمات الاجتماعية المختلفة.
- الطُّرق والجسور والموانِي، والقناطر والمرافِق العامَّة.
- مشروعات البِنْيَة الأساسية للمجتمع، مثل: المياه والكهرباء، والاتصالات والانتقالات، والصرف الصحي، والشوارع والطُّرق.
- الأراضي المختلفة المخصَّصة لمنافع الدولة، مثل: الملاعب والساحات الرياضية.
- المعادن المستخرَجة من الأرضِ عامَّة.
- البحار والأنهار ومصافي المياه، والتِّرَع والقَنَوات.

الأسباب المؤدِّيَة إلى الاعتداء على المال العام:

- ضَعْف العقيدة عند المعتدي، ورِقَّة الدِّيَانة المفْضِية إلى ذلك.
- سوءُ الخُلق، وانعدام المُروءة.
- الجَهل بأحكام الله عزَّ وجلَّ.

المراجع

١–صحيح البخاري؛ تحقيق وتعليق مصطفى ديب البُغا، طبعة دار ابن كثير، بيروت.

٢–فتْح الباري؛ لابن حجر، الطبعة السلفية.

٣–صحيح مسلم؛ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، طبعة الجيل ودار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤– الموافَقات؛ للشاطبي، طبعة دار ابن عفان؛ تحقيق مشهور حسن.

٥– المغني؛ لابن قُدامة، طبعة دار الفكر، بيروت.

٦– تأصيل فقه الأولويَّات دراسة مقاصديَّة تحليليَّة؛ تأليف محمد همام عبدالرحيم، طبعة وزارة الأوقاف القَطَرية.

٧–مفهوم المال في الإسلام؛ للداودي.

٨–سُنن الترمذي؛ تحقيق أحمد شاكر وآخرين، طبعة دار إحياء التراث العربي.
٩–سُنن أبي داود، دار الفكر؛ تحقيق محمد مُحيي الدين عبدالحميد.
١٠–سُنن الدارقطني، دار المعرفة، بيروت.
١١–تُحفة الأحوذي، دار الكتب العلمية.
١٢– الموسوعة الفقهيَّة الكويتيَّة، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
١٣–حُرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلاميَّة؛ تأليف د. حسين حسين شحاتة، طبعة دار النشر للجامعات.
١٤–رد المحتار؛ لابن عابدين.
١٥– الأشباه والنظائر؛ للسيوطي.
١٦–أحكام القرآن؛ لابن العربي المالكي.
١٧– المنثور في القواعد؛ للزركشي.

مقاطعة المستهلك: طريقة أساسية للاحتجاج السلمي

إياد محمد يحيى قنطقجي[1]

ماجستير إدارة أعمال

يُظهر المستهلكون عادةً موقفهم تجاه الشركة من خلال دعم أو تجاهل الشركة، غالبًا ما تكون مواقفهم عبارة عن نشاط يظهر المحبة أو الكره للشركة.

لكن ما الذي يمكن أن يفعله المستهلك المحبط تجاه شركة أو علامة تجارية سيئة؟ قد يتوقف عن استخدام منتجاتها؟، يرسل شكوى لتلك الشركة؟، يخبر أصدقائه على السوشيال ميديا بتجنب الشركة؟ أو يشكو الشركة بالإعلان على الانترنت؟

يذهب بعض المستهلكين الغاضبين إلى أبعد من ذلك. لنأخذ بعين الاعتبار أعضاء PETA وهي منظمة لحقوق الحيوان تضم أكثر من ٦.٥ مليون عضو وداعم، يركز أعضاءها أنشطتهم في مجال حقوق الحيوان في أربع مجالات: المختبرات وصناعة الأغذية وتجارة الملابس وصناعة الترفيه. وهي تهدف إلى تثبيط المستهلكين عن شراء المنتجات التي تأتي من الشركات التي تنتهك حقوق الحيوان.

تستخدم PETA في عملها كمنظمة؛ التعليم العام، وتحقيقات القسوة، والبحث، وإنقاذ الحيوانات، والتشريعات، والمناسبات الخاصة، ومشاركة المشاهير، وحملات المقاطعة.

تاريخ المقاطعات

يحتاج مؤرخو الأعمال وقادة الشركات والمسوقون إلى النظر في دور وقوة المقاطعة في حماية حقوق المستهلك. وبالإطلاع على تاريخ المقاطعات نرى أن بداياتها كانت مع مقاطعة قريش لبني هاشم لصد الدعوة الإسلامية التي جاء بها سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

وبالانتقال إلى الدول الأوربية نجد أن بدايتها كانت ١٦ ديسمبر ١٧٧٣ في ميناء بوسطن حين صادرت مجموعة من مستعمري ماساتشوستس متنكرين بزي الهنود ثلاث سفن شاي بريطانية وألقوا ٣٤٢ صندوقًا من الشاي في الميناء، واشتكوا من "لا ضرائب بدون توضيح أو بيان". بعد فترة وجيزة دعا التجار

[1] مجلة التسويق، كوتلر فيليب، https://www.marketingjournal.org/consumer-boycotts-an-essential-method-of-peaceful-protest-philip-kotler/، تاريخ النشر 1 سبتمبر 2020، بتصرف.

الاستعماريون الأمريكيون إلى مقاطعة جميع المنتجات البريطانية. انتهى حزب شاي بوسطن والحرب الثورية بإنشاء دولة جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يدخل مصطلح "مقاطعة" حيز الاستخدام في دول الغرب حتى عام ١٨٨٠؛ حين اختار وكيل الأراضي الإنجليزي الكابتن تشارلز كننغهام بويكوت رفع الإيجارات وطرد الكثير من مستأجريه في أيرلندا. أدى ذلك لتمرد المجتمع المحلي وتوحدوا معًا ورفضوا الدفع أو العمل مع الكابتن، هذه المقاطعة أجبرته على مغادرة المقاطعة وترك اسمه للتاريخ.

لذا يمكننا تعريف المقاطعة على أنها: رفض القيام بأعمال تجارية وأعمال غير تجارية مع شخص أو شركة معينة من أجل الحصول على تنازلات أو التعبير عن عدم الرضا.

لذا لفحص دور وسلطة المقاطعات لابد من الإجابة على عدة التساؤلات، أهمها: ما هي أنواع وأمثلة المقاطعات الرئيسية؟، ولماذا ينظم الناس المقاطعات؟، وكيف تنظم مقاطعة ناجحة؟، وكيف يمكن للجهة المقاطعة الرد على المقاطعة؟

أنواع وأمثلة على المقاطعات

يمكن لمجموعة أن تقرر مقاطعة عدد كبير من الكيانات: مجتمع، صناعة، منتج، علامة تجارية، شركة، شخص، بلد، ممارسة أو فكرة. وقد يكون الدافع دينيًا، أو اقتصاديًا، أو سياسيًا أو اجتماعيًا.

بعض أشهر المقاطعات عبر التاريخ

مقاطعة دعوة: مقاطعة قريش للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم[1]:

حملة قريش للصد عن دعوة الإسلام ظلت مستمرة وكانت تتطوّر مع تتطوّر كلّ مرحلة، فلمّا فتح الله تعالى على المسلمين بإسلام حمزة بن عبد المطلب وعمر بن الخطاب، حاولت قريش كبح جماح الدعوة بالتفاوض مع الرسول صلى الله عليه وسلم، ولكنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ثابتًا ممّا دفع قريش لرفع مستوى العداء فلجأوا إلى أسلوبٍ جديدٍ من الصدّ والعداء بإعلان مقاطعة بني هاشم وبني عبد المطلب فاتفقوا؛ على ألاّ يناكحوهم، ولا يبايعوهم، ولا يخالطوهم، ولا يجالسوهم، ولا يكلّموهم حتى

[1] مقاطعة_قريش_الرسول/https://mawdoo3.com، تاريخ 2020-10-13

يسلّموا محمّد صلى الله عليه وسلم للقتل، وكتبوا ذلك في وثيقة في السنة السابعة للبعثة، وعلّقوها في جوف الكعبة، ويُقال أنّ كاتبها كان بغيض بن عامر بن هاشم، فدعى عليه رسول الله فشُلّت يده[1].

انتهت المقاطعة بإقبال زهير بن أبي أمية بالطواف بالبيت ثم أقبل على الناس فقال: (يا أهل مكة، أنأكل الطعام، ونلبس الثياب، وبنو هاشم هلكى لا يبتاعون ولا يُبتاع منهم؟ والله لا أقعد حتى تُشقّ هذه الصحيفة)، فقام أبو جهل مُسرعًا وقال: (كذبت والله لا تُشقّ)، فقام زمعة بن الأسود وقال: (أنت والله أكذب، ما رضينا كتابتها حيث كتبت)، وقال أبو البختري: (صدق زمعة ما نرضى ما كُتب فيها)، وقال المطعم بن عدي: (صدقتما وكذب من قال غير ذلك)، وقال هشام بن ربيعة كما قالوا فقال أبو جهل: (هذا أمر قُضي بالليل، تُشُوروا فيه بغير هذا المكان)، ثمّ قام المطعم بن عدي ليشقّ الصحيفة، فوجد الأرضة قد أكلتها إلاّ باسمك اللهمّ[2].

مقاطعة منتج: اللحم في زمن الفاروق والزبيب في زمن علي رضي الله عنهما:

حين قام تجار اللحم في زمن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب برفع سعره من غير سبب لتكثر أرباحهم، ذهب وفد إلى الفاروق يطلب منه التدخل لتخفيض الأسعار، فقالوا له: غلا اللحم فسعّره لنا، فقال لهم: أرخصوه أنتم، فقالوا: وكيف نرخصه وليس في أيدينا يا أمير المؤمنين؟ قال: اتركوه لهم. فترك الناس شراء اللحم أيامًا، وبعد أن تعفن لدى الجزارين أرخصوه مجبرين.

وحين غلا الزبيب بمكة كتب أهلها إلى علي بن أبى طالب كرم الله وجهه بالكوفة أن الزبيب قد غلا علينا، فكتب أن أرخصوه بالتمر. أي استبدلوه بشراء التمر الذي كان متوفرًا في الحجاز وأسعاره رخيصة فيقل الطلب على الزبيب فيرخص. وإن لم يرخص فالتمر خير بديل[3].

مقاطعة ضد دولة – الهند ومسيرة الملح والمهاتما غاندي[4]:

تعد "مسيرة الملح"، التي انطلقت في ١٢ مارس ١٩٣٠، أبرز ملامح "ساتياغراها". فقد قاد غاندي جموعًا حاشدة من مدينة "أحمد آباد" وسط الهند، متجهًا نحو مدينة "داندي" على ساحل بحر العرب، متحديًا ضريبة الملح التي فرضها البريطانيون، قاطعًا مسافة ٤٠٠ كيلومتر خلال ٢٤ يوما. وكان المهاتما

[1] صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، صفحة 97-98، بتصرّف.
[2] ابن كثير، البداية والنهاية، صفحة 236-238، جزء 4، بتصرّف.
[3] http://www.jordanzad.com/print.php?id=101712، اطلع عليه بتاريخ 24-10-2020.
[4] https://www.independentarabia.com/node/101857/تحقيقات-ومطولات/تسعون-مسيرة-الملح-أين-ذهب-إرث-غاندي؟، اطلع عليه بتاريخ 1-11-2020.

خلال كل مراحل المسيرة، يغرس في ضمير أنصاره ضرورة التحلي بروح التعاون والزهد والتسامح والانخراط في طريق اللاعنف. ولدى وصوله داندي، وأمام الحشد الكبير الذي انضم إليه من مختلف المناطق والمشارب، قبض غاندي حفنة من ملح البحر وقذفها في الهواء، مطلقا شعاره الخالد: "أيها الهنود اصنعوا الملح". ومنذ تلك اللحظة، بدأ العد التنازلي لانحسار الاستعمار البريطاني عن الهند، إذ اندلعت موجات من العصيان المدني والتظاهرات في مدن شبه القارة كافة، ضمن مسيرة كفاح مدني طويل دامت ١٧ عاما، لتنتزع الهند استقلالها في عام ١٩٤٧.

مقاطعة دولة – مقاطعة الجامعة العربية للاحتلال الإسرائيلي:

في عام ١٩٤٥، أطلقت جامعة الدول العربية (العراق والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) مقاطعة اقتصادية لإسرائيل. وتلى ذلك تبني الولايات المتحدة قانونين يحظران على الشركات الأمريكية تعزيز أو دعم مقاطعة إسرائيل ففي سبعينيات القرن الماضي. تأتي هذه المقاطعة في حركة BDS (المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات) التي تسعى للضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها للضفة الغربية.

مقاطعة ضد الفصل العنصري: مقاطعة حافلات مونتغومري، روزا باركس والتمييز العنصري:

في عام ١٩٥٥، ألقي القبض على روزا باركس عندما رفضت التخلي عن مقعدها لراكب أبيض. أدى فعل العصيان المدني الذي قامت به إلى مقاطعة حافلات مونتغومري، وهي مظاهرة استمرت ١٣ شهراً رفض خلالها السكان السود ركوب حافلات المدينة. نظم مارتن لوثر كينغ جونيور وجمعية مونتغمري المقاطعة، التي انتهت بحظر المحكمة العليا في النهاية للفصل العنصري في الحافلات العامة.

مقاطعة منتج جيد – العنب:

في عام ١٩٦٥ في يوم الاستقلال المكسيكي، نظم سيزار تشافيز بالتعاون مع عمال العنب الأمريكيين الفلبينيين للاحتجاج من أجل تحسين الأجور وظروف العمل في ديلانو – كاليفورنيا. مع دفع أجور زهيدة للعمال قرر المستهلكون مقاطعة العنب، وأدى هذا القرار إلى مقاطعة دولية للعنب. وتُرك لزُراع العنب خيار دفع المزيد أو ترك العنب يتعفن. أدت المقاطعة إلى تنظيم أول نقابة لعمال المزارع في الولايات المتحدة وهي اتحاد عمال المزارع الأمريكية. مع العلم أن الإضراب استمر خمس سنوات قبل التوصل إلى تسوية.

مقاطعة ضد منتج سيء – نستله والتركيبة الفورية:

أعلنت شركة نستله أن تركيبة حليب الأطفال "أفضل من حليب الأم" وأكثر ملاءمة للاستخدام. علمًا أن حليب الأطفال عبارة عن مسحوق يضاف إليه الماء.

في عام ١٩٧٧ اشتكى العديد من المستهلكين في جميع أنحاء العالم وقاطعوا حليب الأطفال قائلين إن شركة نستله تضلل العملاء بادعاءات غذائية غير دقيقة. وواكب ذلك مع مرض الأطفال في البلدان الفقيرة المحزنة بالمياه الملوثة. رفضت شركة نستله تقديم تنازلات لمدة سبع سنوات وانتهت المقاطعة عندما وافقت شركة نستله على الامتثال لمعايير منظمة الصحة العالمية (WHO) المتعلقة بتسويق حليب الأطفال.

مقاطعة ضد منتج خطير Dow Chemical napalm:

أسقطت الولايات المتحدة قنابل النابالم الحارقة في فيتنام عام ١٩٧٩، وأدى ذلك إلى غضب دولي ضد الولايات المتحدة وداو كيميكال. على الرغم من أن النابالم يمثل حوالي نصف ١٪ فقط من مبيعات داو السنوية البالغة ١.٦ مليار دولار، إلا أن الشركة أصبحت هدفًا، ما أدى إلى اعتصام في اجتماعات داو السنوية.

مقاطعة ضد بلد – روسيا ودورة الالعاب الاولمبية الصيفية:

في عام ١٩٨٠ رفض الرئيس جيمي كارتر إرسال رياضيين أمريكيين إلى الألعاب الأولمبية الصيفية في موسكو احتجاجًا على الغزو السوفيتي لأفغانستان عام ١٩٧٩. انضمت أكثر من ٦٠ دولة إلى الولايات المتحدة مع استمرار الحرب السوفيتية الأفغانية حتى عام ١٩٨٩. وفي وقت لاحق قاد السوفييت مقاطعتهم للألعاب الأولمبية الصيفية لعام ١٩٨٤ في لوس أنجلوس.

مقاطعة ممارسة سياسية – جنوب إفريقيا والحركة المناهضة للفصل العنصري:

تم إطلاق حملة دولية ضد شركة النفط Royal Dutch Shell في عام ١٩٨٦ للاحتجاج على الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. كانت هناك دعوات على مستوى البلاد في أمريكا من مجموعات حقوقية ومدنية تطالب الجمهور بعدم شراء الغاز من محطات شل. أقر الكونجرس القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ الذي حظر واردات جنوب إفريقيا وشركات الطيران والمساعدات الأجنبية من الولايات المتحدة. بدأت نهاية الفصل العنصري في أوائل التسعينيات عندما تم إطلاق سراح نيلسون

مانديلا وسجناء سياسيين آخرين. انتهى الفصل العنصري رسميًا في عام ١٩٩٤ عندما أصبح مانديلا أول زعيم أسود في البلاد.

ولكن عادت الأمور وعادت الحركة المناهضة للفصل العنصري بعد مقتل المواطن الأميركي جورج فلويد في عهد الرئيس دونالد ترامب في ٢٥ مايو ٢٠٢٠[1].

مقاطعة الاستهلاك – اليوم العالمي لشراء أي شيء:

الجمعة السوداء اليوم التالي لعيد الشكر في الولايات المتحدة الأميركية هي واحدة من أكثر أيام التسوق ازدحامًا في العام. مع الحشود الكبيرة يستتبع العنف في بعض الأحيان. أطلقت مجموعة مناهضة للمستهلكين في كندا فيلمًا مناهضًا للتسوق في ذلك اليوم بعنوان "Buy Nothing Day" في عام ١٩٩٢. قرر بعض تجار التجزئة ولكن القليل منهم جدًا البقاء مغلقًا يوم الجمعة السوداء.

مقاطعة بلد: مقاطعة المنتجات الدنماركية والنرويجية[2]:

تعود بداية القضية إلى نشر صحيفة "جيلاندز بوستن" الدنماركية ١٢ رسما كاريكاتوريا في ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ أثارت غضب المسلمين في الدنمارك والخارج، خصوصا وأنها رمّزت للنبي محمد صلى الله عليه وسلم في أحدها معتمرًا عمامة على شكل قنبلة.

وقد أعادت صحيفة "مغازينات" النرويجية في ١٠ كانون الثاني/ يناير نشر هذه الرسوم تحت عنوان "حرية التعبير".

إلا أن الغضب قد انصب على الدنمارك أكثر من النرويج وذلك لأن الثانية قد طلبت رسميًا من بعثاتها الديبلوماسية التعبير عن "أسفها" للإساءة إلى مشاعر المسلمين. وقد اجتاحت الدول الإسلامية حملة احتجاجات ومقاطعة للمنتجات الدنماركية فيما طالبت حكومات ومنظمات إسلامية من الحكومة الدنماركية تقديم اعتذار عن تلك الرسومات. وتشمل المقاطعة والاحتجاج أيضا السويد لأن صحفها ساندت في مقالاتها الصحيفتين الدنماركية والنرويجية.

---

[1] https://www.bbc.com/arabic/world-52931081، تاريخ 01-11-2020.

[2] https://www.radiosawa.com/archive/2006/01/30/مقاطعة-المنتجات-الدنماركية-والنرويجية-تتصاعد-في-العالم-العربي، تاريخ 24-10-20.

فقد أعلنت سلسلة متاجر الجمعيات التعاونية في الإمارات إطلاق حملة "لوقف التعامل مع البضائع الدنماركية من مواد استهلاكية وغيرها" . كما وصف وزير العدل الإماراتي محمد الظاهري ما حصل بأنه "تطرف ثقافي وليس حرية إعلام" .

وشهدت السعودية موجة واسعة من مقاطعة البضائع الدنماركية، كما أدانت الكويت التي شهدت أيضا حملة مقاطعة واسعة.

وفي القاهرة، دعا المرشد العام للإخوان المسلمين في مصر المسلمين في العالم إلى مقاطعة المنتجات النرويجية والدنماركية و"اتخاذ المواقف الحازمة جراء ما قامت به (الدولتان) من استهزاء برمز الأمة الإسلامية والعربية" .

وفي العراق استنكر ديوان الوقف السني في العراق "سخرية الإعلام الدنماركي من مقدساتنا"، وطالب المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني الدنمارك باتخاذ "اجراءات رادعة لمن تعمد الإساءة لمقام الرسول" .

وقد احتج الأردن على الإساءة للإسلام والنبي محمد في إحدى الصحف الدنماركية وذلك باستدعاء السفير الدنماركي المعتمد لدى عمان.

كما دعت سوريا الدنمارك إلى "معاقبة المسيئين" إلى الأديان وفق ما افادت وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا" .

وفي لبنان، استنكر وزير الخارجية نشر تلك الرسوم، معتبرا أن ممارسات كهذه لا يمكن السكوت عنها تحت اي اعتبار.

وفي نواكشوط اجتمع المئات في مسجد نواكشوط الكبير احتجاجا وانتقدوا الحكومات الدنماركية والنرويجية والسويدية.

أغلقت ليبيا سفارتها في كوبنهاغن نظراً إلى تمادي وسائل الإعلام الدنماركية في الإساءة إلى الرسول الكريم وعدم اتخاذ السلطات الدنماركية أي إجراء حيال هذا الأمر.

مقاطعة ضد شركة – بريتيش بتروليوم (PP) تسرب النفط في ساحل الخليج:

أدى انفجار في منصة حفر النفط Deepwater Horizon التابعة لشركة British Petroleum في خليج المكسيك في ٢٠ أبريل ٢٠١٠ إلى حدوث أكبر تسرب نفطي أمريكي.

تسبب الانفجار في مقتل ١١ شخصًا وتسريب ٣٠ مليون جالون من النفط الخام إلى الخليج. استمر التسرب ٨٧ يومًا عندما تم إغلاق البئر أخيرًا في ١٥ يوليو ٢٠١٠.

مقاطعة من أجل حقوق الحيوان – حماية الحيتان في عالم البحار:

في عام ٢٠١٣، تم إصدار فيلم وثائقي ينتقد المنتزهات البحرية لممارستها الإحتفاظ بحيتان الأوركا في الأَسر. دعا الناس من أجل المعاملة الأخلاقية للحيوانات PETA إلى مقاطعة متنزه SeaWorld، ورفض الحضور العام لـ SeaWorld. وفي عام ٢٠١٦ أعلنت أنها لن تتكاثر أو تعرض عروض مع Orcas.

مقاطعة شركة دونالد ترامب:

شن الرئيس دونالد ترامب هجمات سياسية شخصية على العديد من الشركات والأشخاص على أمل إقناع المواطنين الأمريكيين بتجنب هذه الشركات. هاجم شركة Nike لنشرها إعلانًا ناجحًا في سبتمبر ٢٠١٨ لصالح لاعب الوسط كولين كابيرنيك الذي جثا على ركبته أثناء النشيد الوطني احتجاجًا على الظلم العنصري. انتقد ترامب في عام ٢٠١٨ شركتي Google وCNN قائلاً إن هذه الوسائط مزورة ولا تنقل سوى القصص السيئة أو لا تنشر أي أخبار عن الجمهوريين المحافظين. وأوصى بمقاطعة منتجات آبل لرفضها إعطاء معلومات على الهاتف المحمول عن جماعة متطرفة على حد تعبيره وصنع معظم منتجاتها في الخارج. هاجم Goodyear لحظره قبعات MAGA في الشركة وغرد "احصل على إطارات أفضل بسعر أقل بكثير" وأوصى بإستبدال إطارات Goodyear في سيارته الرئاسية. وأصدر أمرًا تنفيذيًا بحظر TikTok المملوكة للصين ما لم تجد مشترًا أمريكيًا لعملياتها في الولايات المتحدة.

ومازال نشاط المقاطعة نشط لدى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

مقاطعة بلد: مقاطعة المنتجات التركية[1]:

أطلق مغردون عرب في تاريخ ٣–٥–٢٠٢٠ من بينهم كتاب وإعلاميون ورجال أعمال، حملة إلكترونية واسعة لمقاطعة المنتجات التركية؛ رفضًا لسياسات الرئيس رجب طيب أردوغان، وتدخله في شؤون الدول العربية وقتله أشقاءهم في سوريا وليبيا ودعمه للإرهاب بمصر على حد تعبيرهم.

[1] https://al-ain.com/article/arab-campaign-erdogan-boycott-turkey، تاريخ 2020-10-24

وضمن تلك الحملة أطلق المغردون عدة هاشتاغات لتحقيق أهدافها، من بينها: (قاطعوا المنتجات التركية، أقفوا الاستيراد من أردوغان، لا للمنتجات التركية، ومقاطعة تركيا).

وحذر المغردون من أن دعم المنتج التركي يذهب لصالح سياسات أردوغان الهادفة إلى تفتيت الدول العربية.

مقاطعة بلد : مقاطعة المنتجات الفرنسية[1]:

بدأت الردود العنيفة مع تصريح ماكرون بأن الإسلام يمر بأزمة في بداية شهر أكتوبر ٢٠٢٠ وتصدرت الدعوات لمقاطعة المنتجات الفرنسية منصات التواصل الاجتماعي بعد تأكيد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن بلاده لن تتخلى عن الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم في ٢١-١٠-٢٠٢٠.

ورصدت تفاعل النشطاء مع الرسوم المسيئة للرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم التي اعتبروها اعتداء على معتقدات المسلمين ولا علاقة لها بحرية التعبير، متهمين الرئيس الفرنسي بالإساءة للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم.

وتصدرت وسوم (ترند) عدة الأكثر تداولاً في عدد من الدول العربية والإسلامية، طالب عبرها الناشطون بمقاطعة المنتجات الفرنسية، منها وسوم "مقاطعة المنتجات الفرنسية، رسولنا خط أحمر، ماكرون يسيء للنبي وتوقفوا عن إهانة نبينا" .

وازدادت حدة حملة المقاطعة واتهامات الناشطين للرئيس الفرنسي بالإساءة للرسول صلى الله عليه وسلم عبر المنصات بعد سماح السلطات بإعادة عرض صور لصحيفة "شارلي إيبدو" مسيئة للنبي الكريم في إحدى ساحات مدينة مونبيلييه. وعمد المنظمون إلى عرض الصور بحجم كبير على واجهات المباني ضمن تظاهراتهم لتأبين المعلم صامويل بارتي الذي قتل على يد شاب مسلم شيشاني.

أشهر حملات مقاطعة إلكترونية في العالم العربي

#مقاطعون – المغرب العربي[2]: عندما طال سكوت المسؤولين الحكوميين ومدراء الشركات المستهدَفة من حملة #مقاطعون المغربية في مايو ٢٠١٨، والتي تطالب بتخفيض أسعار ثلاث منتجات، والتي تشمل

[1] https://www.aljazeera.net/programs/aja-interactive/2020/10/23/بعد-اتهام-ماكرون-بتعمد-الإساءة-لسيدنا, تاريخ 24-10-2020

[2] https://www.alaraby.co.uk/حملة-مقاطعون-المغربية-ردود-الفعل-لا-تنتهي، تاريخ 2-11-2020، بتصرف.

حليب شركة "سنطرال"، وعبوات المياه من "سيدي علي"، ومحطات الوقود "أفريقيا". خرج عدد منهم بتصريحات وبيانات في محاولة لإطفاء نار الأزمة، إذ استخدم المسؤولون الحكوميون لغة الوعيد والتهديد، بينما أصدرت الشركات بيانات تتفاعل مع الأزمة ولم تبدُ أنها قد أقنعت المقاطعين.

#خليها_تصدي مصر، الجزائر، المغرب وتونس[1]: بدأت حملة "خليها تصدي" في مصر منذ أكثر من خمس سنوات، وتحديدا في أكتوبر ٢٠١٥، ثم توقفت بعد فترة لأنها لم تلق رواجًا كبيرًا، وبالتالي لم تؤثر في سوق السيارات حينها، لكنها عادت مرة أخرى بعد أن ظهرت بالاسم نفسه في الجزائر والمغرب وتونس.

حيث تصدّر وسم "#خليها_تصدي" اهتمامات الجزائريين "المقاطعة الأعنف" على مواقع التواصل الاجتماعي في مارس ٢٠١٨، اعتراضًا على أسعار مركبات النقل في البلاد، بعدما فجّرت وزارة الصناعة الجزائرية فضيحة من العيار الثقيل، بنشرها الأسعار المُعلن عنها من طرف العلامات المعتمدة، التي تعدّ بعيدة عن الأسعار التي تُعرض على الجزائريين. ونجحت في إرباك سوق السيارات، ما دفع بعض التجار وعدة شركات التي تعمل في تركيب السيارات إلى مراجعة أسعارهم، خاصة بعد انضمام نواب في البرلمان الجزائري للحملة.

وعاد نفس السناريو في مطلع يناير ٢٠١٩، حيث تجددت الدعوات في مصر على مواقع التواصل الاجتماعي بشكل واسع لمقاطعة شراء السيارات، ولاقت الحملة انتشارًا كبيرًا، حتى أصبحت هناك حرب تصريحات بين مؤسسيها والتجار بالسوق.

#خلوها_تخيس[2]: في صيف ٢٠١٥، أطلق الكويتيون حملة على "تويتر" حملت اسم "خلوها تخيس"، هدفها مقاطعة بعض أصناف البضائع، وعلى رأسها الأسماك، بسبب الارتفاع الكبير في أسعارها التي بلغت ١٦ ديناراً (٥٢ دولاراً).

#راح_نفلسكم[3]: في سنة ٢٠١٦، بدأ ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي حملةً شعبية واسعة لمقاطعة شركات الاتصال الثلاث العاملة في السعودية، ردًا على قيام الشركات بإيقاف شرائح اتصال

[1] https://alarab.co.uk/خليها-تصدي-احتجاج-على-غلاء-السيارات-ينتشر-عربيا، تاريخ 2-11-2020، بتصرف.
[2] https://www.alaraby.co.uk/حملة-مقاطعون-المغربية-ردود-الفعل-لا-تنتهي، تاريخ 2-11-2020.
[3] https://www.alaraby.co.uk/حملة-مقاطعون-المغربية-ردود-الفعل-لا-تنتهي، تاريخ 2-11-2020.

الإنترنت المفتوحة، وإغلاق عدد من البرامج التي تتيح خاصية الاتصال المجاني، وحملت الحملة اسم "راح نفلسكم".

لماذا ينظم الناس المقاطعات؟

غالبًا ما تكون المقاطعات نتيجة تضارب القيم بين الشركة وبعض أفراد الجمهور المستهلك. المستهلكون عند اختيار المنتج يأخذون في الاعتبار أمرين:

- قيمة المنتج: هل يقدم المنتَج وسعره قيمة عالية للمستهلك المحتمل؟
- قيم الشركة: هل قيم الشركة مقبولة لدى المستهلك أو قريبة من قيمه؟

يضع معظم المستهلكين الوزن الأكبر على قيمة المنتج. ومع ذلك فإن بعض المستهلكين يأخذون في الاعتبار أيضًا قيم الشركة. توقف العديد من محبي العنب عن شراء العنب احتجاجًا على الأجور المنخفضة التي يدفعها أصحاب حقول العنب لعمال العنب.

لذا نحن نعيش في عصر يتزايد فيه الاستقطاب السياسي. وإذا لم تكن الشركة حذرة فقد تسيء إلى قيم البلوز (الديمقراطيين) أو الحمر (الجمهوريين). وإذا أظهرت إحدى الشركات أنها تفضل سيطرة أكثر صرامة على السلاح فسوف تسيء إلى مالكي الأسلحة. لذا الأفضل لها ألا تتخذ أي موقف بشأن الأسلحة. وكذلك الامر إذا أظهرت تأييد ديني لجماعة معينة، فمن الأفضل أن تظل معظم الشركات هادئة وستحظى بمبيعات وأرباح أكثر أمانًا.

غالبًا ما يتم تنظيم المقاطعات لزيادة التغيير الاجتماعي لقيمة بعض المجموعات. تهدف مقاطعة حافلة مونتغمري إلى تعزيز حقوق الأمريكيين السود. كلما اتسعت المقاطعة واستدامة رسالة الصالح العام زادت فرصة تغيير القيم الاجتماعية.

الدرس واضح: يجب على الشركة التفكير في القيم التي ستمثلها وكيف ستؤثر هذه القيم على مجموعات المستهلكين المختلفة وكيف يجب على الشركة التعبير عن قيمها.

كيف تُنظم المقاطعة الناجحة؟

- يجب على المجموعة المنظمة للمقاطعة التأكد من أن المقاطعة لا تنتهك أي قوانين. المقاطعة هجوم من شأنه أن يضر بقيمة الكيان المُهاجَمْ وقد ينطوي على الاعتصام أمام هذا كيان، فمثلاً إذا كان الكيان

فندقًا فلا يمكن للمقاطعين منع الأشخاص من دخول الفندق أو الخروج منه. وقد تطلب بعض الدول الموافقة على أي مقاطعة مخطط لها قبل أن يبدأ المقاطعون العمل.

- يجب على المجموعة المنظمة جمع أموال كافية للقيام بالإعلانات، الضغط على الشركة، واستمرار الحملة حتى يتنازل الكيان. بدء المقاطعة لا يجدي نفعًا دون الوسائل الكفيلة بمواصلة المقاطعة. لأن رد الشركة سيتأثر بالمقاطعة على حسب تقدير الشركة لموارد المقاطعة. فإذا كانت الموارد محدودة للغاية فقد تفضل الشركة تلقي ضربة لفترة قصيرة وعدم الاستسلام للمقاطعين.

علمًا أنه تم تنظيم مجموعة غير ربحية تسمى المستهلك الأخلاقي Ethical Consumer في مانشستر، في المملكة المتحدة عام ١٩٨٩ لمراقبة وتحديد الشركات غير الأخلاقية، وفي عام ٢٠٠٩ أصبحت Ethical Consumer شركة تعاونية متعددة أصحاب المصلحة، غير ربحية، تتكون من أعضاء عاملين ومستثمرين. هدف المجموعة هو ممارسة الضغط على شركات غير أخلاقية لتغيير طريقها أو مواجهة المقاطعة. تذكر المجموعة عدداً من الشركات التي قد يتم استهدافها للمقاطعة ما لم تغير الشركة طرقها. وتشمل أهدافها عدداً من الشركات المعروفة مثل Wendys وAmazon.

كيف يمكن للكيان الذي تمت مقاطعته الرد على المقاطعة؟

- إذا تم تحذير شركة بوجود مقاطعة وشيكة فإن الخطوة الأولى هي الاتصال بالفئة المقاطعة ومحاولة تسوية المشكلة.
- إذا كانت المجموعة المقاطعة تحاول فقط الحصول على أموال من الشركة لتجنب المقاطعة فيجب على الشركة إبلاغ الشرطة بذلك.
- إذا كانت مجموعة المقاطعة جادة فيجب على الشركة الجلوس ومحاولة التوصل إلى اتفاق.
- إذا لم تكن المخالفة خطيرة للغاية فقد توافق الشركة على إجراء تغيير يكون مقبولاً من قبل مجموعة المقاطعة.
- إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق وبدأت المقاطعة، فإن الشركة بحاجة إلى شرح موقفها للصحافة والسعي إلى فهم عملائها وموظفيها وأصحاب المصلحة الآخرين. وتحتاج الشركة إلى تقدير المدة التي قد تستمر فيها المقاطعة ومقدار الضرر الذي قد تلحقه بالشركة.

- إذا كانت المقاطعة ستستمر لفترة طويلة وتلحق أضراراً بالغة بسمعة الشركة ومبيعاتها وأرباحها فيجب على الشركة التنازل عن المشكلة والتفاوض بشأن اتفاقية.

ويجب على الشركة أن تدرك أن مجموعة المقاطعة تحتاج إلى جذب الكثير من المؤيدين وإبقائهم مهتمين. لذا يشارك الداعمون الأوائل بشكل كبير في القضية ويصعب على المقاطعة الحصول على مؤيدين إضافيين لديهم مستوى أقل من الاهتمام وربما يعتقدون أن المقاطعة لا تحتاج إلى المزيد من المؤيدين.

لذا فإن الشركة في وضع أفضل لمقاومة المقاطعة إذا كانت قد اكتسبت سمعتها كشركة تهتم بعملائها وموظفيها وأصحاب المصلحة الآخرين. وإذا كانت قد قدمت الكثير للأعمال الخيرية وناضلت من أجل قضايا إجماع عالية مثل البيئة الصحية فقد تكون في كثير من الأحيان هدفًا للمقاطعة. وعلى سبيل المثال قامت شركات مثل Coca Cola و McDonalds برسم صورة هالة[1] للسلوك الاجتماعي الإيجابي الجيد لأن بعض المجموعات تشتكي بانتظام من أن منتجات هذه الشركات إذا تم استخدامها بشكل زائد ضارة بالصحة.

وختامًا فإن إن للمستهلكين الحق في توقع أن تكون الشركات غير أخلاقية في سلوكها. ولحسن الحظ يمكن للمستهلكين الذين يغضبون بدرجة كافية من شركة ما إرسال شكاوى إلى الشركة أو إصدار إعلانات سلبية أو تنظيم مقاطعة. كما أن للمقاطعات تاريخ طويل ليس فقط ضد الشركات ولكن ضد الصناعات أو المنتجات أو العلامات التجارية أو البلدان أو الأفكار. لقد نجحت العديد من المقاطعات السابقة وخاصة تلك التي ضغطت من أجل التغيير الاجتماعي الإيجابي. ويعتمد النجاح في المقاطعة إلى حد كبير على موارد مجموعة المقاطعة وموارد الكيان المستهدف. لذا تحتاج المجموعة المنظمة للمقاطعة إلى استراتيجية هجوم مدروسة جيداً ويحتاج الكيان المستهدف إلى استراتيجية دفاع مدروسة جيداً.

وأيضا فإن للمستهلكين الحق في توقع أن تكون الشركات غير أخلاقية في سلوكها.

بعد كل ما قيل يستفيد المستهلكون عمومًا من حقيقة أن المقاطعات ممكنة وقانونية. وتدعو المقاطعة مجموعة المقاطعة إلى تقديم أسباب قوية للمقاطعة وإبداء الكيان المستهدف أسبابًا قوية للمقاومة أو التوصل إلى اتفاق.

[1] الهالة: هي السطوع على حافة الجبل عند التقاء نور الشمس بجسم معتم وهو الجبل

كاريكاتير: على الفقير

خالد قطاع
فنان كاريكاتير

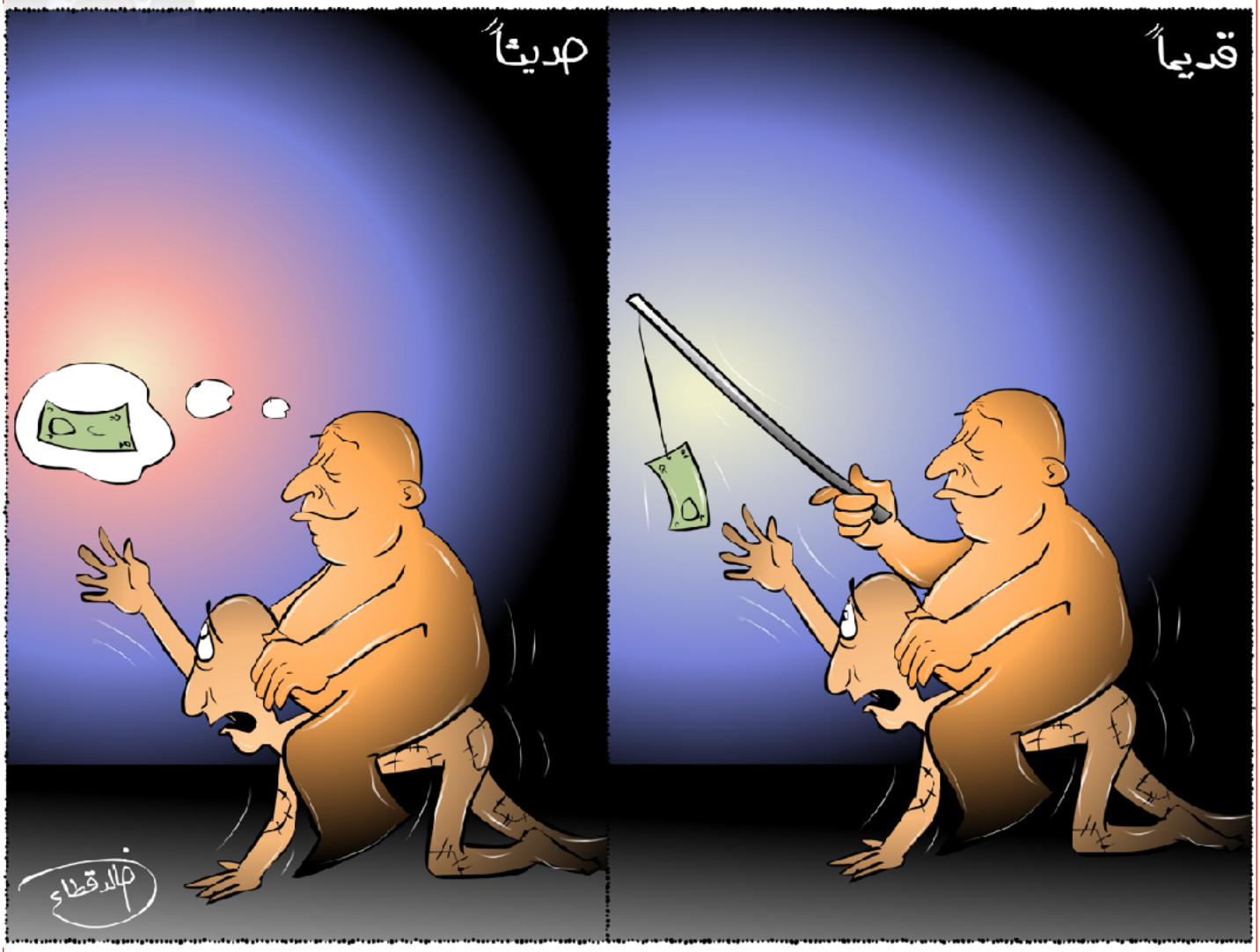

القيادة بالحب منهج حياة المؤسسات

د. فادي محمد الدحدوح

خبير في البحث العلمي والدراسات

إنها الحقيقة الساطعة، كالنهار وضوحًا، والشمس انتشارًا، والقمر صفاءً.. القيادة بالحب؛ أسمى وأرقى أنواع القيادة، ولذلك كانت منهج حياة أعظم القادة الذين حققوا للبشرية ينابيع الخير والضياء، وما أجمل قول أبو الحسن الندوي رحمه الله الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية في خدمة الإسلام: "أحبّ النبيُّ القومَ بكل قلبه، فأعطوه بكل قواهم".

إنها الحقيقة الأكيدة والحاجة الضرورية لمؤسساتنا العربية ولا سيما في ظل الأزمات والكوارث للقيادة بالحب، لتكون منهج الطريق واستراتيجية حياة لمستقبل مشرق، إنها ومضة إشراقية فاعلة لعلاج أكيد لواقع مرير تحياه المؤسسات على اختلاف أحوالها وأنواعها وفي مختلف البيئات.

وما كتبته كاثلين سانفورد مؤلفة كتاب "القيادة بالحب" عندما قالت: "إن فشل النظريات الحديثة وتطبيقاتها لا يعود إلى فشل مناهجها وعدم مصداقيتها، بل يعود إلى افتقار القيادة للحب وافتقار القيادة للفطرة والحنان، فالقيادة بالحب بفطرة الأمومة تشبه الأم إلا أنها لا تخلو من ألم ولكن نُبل الرسالة، وعَظمة النتائج، تدفعان الأم إلى المزيد من التضحية وإنكار والفداء، وتفيض الأم بالدفء والعاطفة، ولا تبخل على أبنائها بالمعرفة، والتعليم المستمر، ويؤدي هذا السلوك في المنظمات إلى تطوير الذات، وتفويض السلطات، وتكوين فرق العمل، وإعداد قيادات الصف الثاني، كما وأن عطاء الأم لا ينتظر مقابلاً، غاية ما تريده هو إعداد أبنائها لدور مستقبلي ناجح، حتى وإن فاتهم تقدير دورها، فحب الأم غير مشروط وعطاؤها غير محدود".

إن حاجتنا لقيادة نحبها في جميع مناحي أعمالنا وظروفنا أمر بالغ الأهمية وهو توجه استراتيجي يجب العمل به وتبنيه بشكل متكامل، وحاجتنا إليها أشد من حاجة الأرض الميتة لماء السماء، فإذا ما وجدناها اخضرت قلوبنا وتفتقت عقولنا ونمت أبداننا لنرتقي بعد ذلك في العلا مرتقًا صعبًا ونتبوأ من المجد مبوأ عاليًا، وتعود المنظمات العربية إلى موقعها الصحيح بكل الريادة والتميز والتفوق.

ووفقا لروسبيث موس كانتر مؤلفة كتاب "Confidence and SuperCorp"، تقول أن: "بعض الناس يعتبرون قادة بغض النظر عن المسار الذي اختاروه لأن الطاقة الإيجابية داخلهم تنهض بمن

حولهم. وحتى في الأوقات الصعبة، فإنهم دائما يجدون وسيلة للنجاح"، والتركيز على الخير فيه تأكيد للقيادة الخيرة التي نستمدها من ثقافتنا وديننا الحنيف.. فما بالنا بمنهج القيادة بالحب التي ترسم معالم الخير والنور والسعادة للبشرية جمعاء، ومنهج الإيجابية الكامل الذي يعالج كل مشاكل الأفراد والمؤسسات ولا سيما في ظل الأزمات المتراكمة والعواصف التي تهب بشكل متتابع على البيئة العربية والإسلامية.

إن مقصد وتوجه القيادة بالحب هو العطاء الذي يرتقي بالعاملين ويرتفع بأدائهم ويهذب سلوكهم ويزيد تفاعلهم، ولطالما أن الحب غير مشروط والعطاء غير مؤقت والنمو غير محدود، فإن القيادة بالحب طريق للإبداع والابتكار، والإحساس المتوازن؛ ولأن الحب المتوازن هو المصلحة العامة، والمصلحة العامة بالنسبة للقائد المحب هي قول وفعل وليست شعاراً لفرض سياسات أو تبرير نتائج.

إن القيادة بالحب هي المدخل الصحيح لبناء مؤسسات متكاملة ومتوازنة ومرنة ذات مبادئ وأخلاق، وعليه فإن الركيزة التامة للقيادة بالحب ترتكز على الدور القيادي للعاملين ورفع مستوى مشاركتهم في التخطيط والتنفيذ والتقويم واتخاذ القرارات، وعلى البعد الاجتماعي والقيم الثقافية للمؤسسات وأهميتها في صيانة رأس المال الاجتماعي.

وأخيراً يمكنني القول جازمًا أن القيادة بالحب في مؤسساتنا يجب أن تتدفق في كل الاتجاهات وعلى كل المستويات، يجب أن لا تتوقف عند سدود ولا تحدها حدود.. لنعانق بوابات المجد ونتبوَّأ من المجد مبوأ عاليًا، فليس هناك قيادة حقيقية صحيحة سليمة بغير الحب.

الترجيح بين الأدلة

د. أحمد مالك ولد المختار
أستاذ بجامعة محمد الأمين الشنقيطي

الحلقة (٢)

خامسا : قواعد ضابطة للترجيح

القاعدة الأولى : في تعارض العمومات

"إذا تعارض العمومان وتقابل البناءان وجب طلب الترجيح"

حكم تعارض العمومين :

إذا تعارض العمومان، وكانا متساويين في العموم، فلا يخلو ذلك من حالتين :

الحالة الأولى : إمكان الجمع بينهما، وحينئذ يجمع بينهما وجوبا، وذلك بحمل كل منهما على حال مغاير لما حمل عليه الآخر[1]. ومن أمثلة ذلك :

١– قوله صلى اللَّه عَلَيْهِ وسلم : "**خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يكون بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخنون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يفون ويظهر فيهم السِّمَنُ**"[2]، وفي حديث آخر : "**شر الشهود الذي يشهد قبل أن يستشهد**"[3] أي تطلب منه الشهادة. وقوله صلى الله عليه وسلم : "**ألا أخبركم بخير الشهداء الذي يأتي بشهادته قبل أن يسألها**"[4]. "فالحديثان لا شك متعارضان؛ وذلك لأن" قوما " في الحديث الأول، والموصول "الذي" في الحديث الآخر عامان في كل

1 التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي لمحمد إبراهيم محمد الحفناوي(دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع المنصورة، ط / ثانية ١٤٠٨ه- ١٩٨٧م) ص ١٧٣. أصول الفقه لأحمد فراج حسين وعبد الودود محمد السريتي (نشر مؤسسة الثقافة الجامعية الأسكندرية، بدون / ط، سنة ١٤١٠ه- ١٩٩٠م) ص٣٧٠ وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص ٥٣٤ وما بعدها.

2 متفق عليه، رواه البخاري في صحيحه من حديث عمران بن حصين، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، حديث رقم: ٣٦٥٠ / ج ٥ ص ٢، ومسلم كذلك واللفظ له، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، حديث رقم: ٢٥٣٥ / ج ٤ ص ١٩٦٤.

3 لم أطلع على هذا اللفظ في متون الحديث مع كثرة البحث عنه، إلا أن معناه يؤخذ من الحديث قبله. والله أعلم

4 رواه مسلم في صحيحه من حديث زيد بن خالد الجهني، باب بيان خير الشهود، حديث رقم: ١٧١٩ / ج ٣ ص ١٣٤٤.

شهادة بدون استشهاد، وقد حكم في أحدهما بالخيرية، وفي الآخر بالشرية، وهما متنافيان، لكن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما حال مغاير لما حمل عليه الآخر، وذلك كما يلي:

يحمل الحديث الأول على ما إذا علم صاحب الحق أن له شاهدا، فلا يجوز للشاهد حينئذ أن يبدأ بالشهادة قبل أن يستشهد.

ويحمل الحديث الثاني على الشاهد الذي يشهد بحق لا يعلم صاحبه أن له شاهدا، فيأتي إليه فيخبره بها، أو يموت صاحب الحق، فيخلفه ورثة فيأتي إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة"[1].

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: "**من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له**"[2].

وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يدخل على بعض أزواجه وهو صائم، فيقول: "**هل عندكم طعام ؟ فإن قالوا: لا قال: إني صائم**"[3].

وقد جمع العلماء بين هذين الحديثين بحمل الأول على صوم الفرد، وحمل الثاني على صوم النفل[4].

الحالة الثانية: عدم إمكان الجمع بينهما، وحينئذ إما أن يعلم التاريخ بينهما، أولا يعلم، فإن علم التاريخ، نظر هل هما متقارنان، أو أحدهما متقدم على الآخر؟، فإن كان الأول: بأن كانا متقارنين في الورود، تخير الناظر بينهما، وذلك ما دام الجمع قد تعذر، وكذلك الترجيح، بأن كانا متساويين من كل وجه. وإن كان الآخر، بأن علم تقدم أحدهما على الآخر، ففي هذه الحالة ينسخ المتقدم بالمتأخر، وذلك عند من يجوز نسخ الكتاب بالسنة، والعكس، وأما عند من يمنع، فإنه يعمل بالمتقدم منهما سواء كان كتابا أو سنة"[5].

مثال ذلك قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا** [البقرة: ٢٣٤] وقوله تعالى: **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم مَّتَاعًا**

---

1 التعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص ١٧٤. أصول الفقه لحسين والسريتي ص٣٧٠ وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص ٥٣٤ وما بعدها

2 رواه أبو داوود في سننه من حديث حفصة رضي الله عنها، باب النية في الصيام، حديث رقم: ٢٤٥٤ / ج ٢ ص ٣٢٩، والترمذي كذلك، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من اليل، حديث رقم: ٧٣٠ / ج ٣ ص ٩٩، وصححه الألباني.

3 سنن أبي داوود عن عائشة رضي الله عنها، باب في الرخصة في ذلك، حديث رقم: ٢٤٥٥ / ج ٢ ص ٣٢٩ / ج ٢ ص ٣٢٩. قال الألباني: حسن صحيح.

4 الابهاج في شرح المنهاج ج ٣ ص ١٤١.

5 التعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص ١٧٦. أصول الفقه لحسين والسريتي ص٣٧٠ وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص ٥٣٤ وما بعدها.

إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [البقرة: ٢٤٠] فالآيتان متعارضتان، حيث تفيد الأولى منهما أن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا، بينما تفيد الثانية أن عدتها سنة كاملة، وقد ذهب أكثر العلماء إلى القول: بنسخ الآية الثانية بالآية الأولى، وعليه فتكون عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ما لم تكن حاملا، وإلا فعدتها حينئذ تكون بوضع الحمل[1]، كما قال تعالى: وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ[2]. فإن لم يعلم التاريخ بينهما، فإنه يتوقف وجوبا عن العمل بهما إلى أن يظهر ترجيح أحدهما على الآخر، فيعمل به[3].

استدلال العلماء بهذه القاعدة:

كثيرا ما يستدل العلماء بهذه القاعدة في إطار الترجيح بين الأدلة ومن بين من تعرض لها منهم الإمام المازري حيث ذكرها في معرض كلامه على الخلاف بين أبي حنيفة والمالكية في حلية ميتة البحر، فقال شارحا لقول القاضي عبد الوهاب: "فالبحري طاهر العين حيا وميتا" قال: " إنما قيد ذلك بذكر الحياة والموت؛ لأن أبا حنيفة ذهب إلى أن ميتة البحر لا تحل كميتة البر، ولنا عليه قوله سبحانه: أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ[4]، قال عمر: الصيد ما صيد منه، وطعامه ما رمى به، وله علينا قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ[5]، ولم يفرق بين ميتة البر والبحر، وهذان عمومان تعارضا، فيجب رد أحدهما للآخر، فله أن يقول: المراد بقوله: صيد البحر وطعامه ما كان حيا، بدليل قوله تعالى: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ، ولنا أن نقول المراد بقوله: حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ؛ إذا كانت برية بدليل قوله: أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ، وإذا تعارض العمومان وتقابل البناءان وجب طلب الترجيح، فلنا ترجيحان أحدهما: من نفس الظاهر، والآخر من غيره، فأما الذي من نفسه فهو قوله: وَطَعَامُهُ؛ بعد ذكره لصيده، فوجب أن يحمل

1 انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٣ ص ١٧٤ ١٧٥، والتعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص ١٧٦ ١٧٧، أصول الفقه لحسين والسريتي ص٣٧٠ وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص ٥٣٤ وما بعدها.

2 الطلاق: جزء آية:٤

3- التعارض والترجيح وأثرهما في الفقه الإسلامي ص ١٧٥. أصول الفقه لحسين والسريتي ص٣٧٠ وما بعدها، أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي ص ٥.

4 المائدة: جزء آية: ٩٦

5 المائدة: جزء آية: ٣

قوله: **وَطَعَامُهُ**، على فائدة ثانية غير فائدة قوله: **صَيْدُالْبَحْرِ**، ولا فائدة لها إلا ما رمى به، والغالب فيما رماه أنه لا يكون إلا ميتا، وقد ذكرنا قول عمر رضي الله عنه في تأويل الآية، وهو صاحب وإمام يرجح بقوله، وأما الترجيح من غير الآية فقوله عليه السلام في البحر: "**هو الطهور ماؤه الحل ميتته**"، وهذا يستعمل ترجيحا ودليلا"[1].

القاعدة الثانية: في تعارض القول والفعل

"الأمر آكد وأولى من الفعل عند بعض أهل الأصول"

كثيرا ما يذكر العلماء هذه القاعدة عند الخلاف في ترك الوضوء مما مسته النار، حيث تعارض فيه قوله صلى الله عليه وسلم: "**وتوضئوا مما مست النار**"[2] مع فعله الذي ثبت عنه: "**أنه أكل كتف شاة ولم يتوضأ**"[3] ومعنى هذه القاعدة: أن أمر النبي بمعنى: قوله المخصوص[4]. إذا تعارض مع فعله، ولم يعلم تقدم أحدهما على الآخر[5]، فإن الأمر (القول) يكون أولى من الفعل. عند بعض أهل الأصول، وقال قوم: إن الفعل أولى، وهناك مسائل قدم فيها الفعل على الأمر (القول) خروجا عن الخلاف في القاعدة.

مذاهب الأصوليين في هذه القاعدة وأدلتهم:

أولا: مذاهبهم فيها:

اختلف الأصوليون في هذه القاعدة إلى مذاهب أهمها مذهبان:

المذهب الأول: أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا تعارض مع فعله، ولم يعلم المتقدم منهما يقدم على فعله، وإلى هذا ذهب جمهور الأصوليين[6].

المذهب الثاني: أنه يقدم فعله على قوله، وإليه ذهب بعض الشافعية، وابن خويز منداد من المالكية[7].

---

1 شرح التلقين للإمام المازري ج ١ ص ٢٣٨.

2 رواه مسلم في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها، باب الوضوء مما مست النار، حديث رقم: ٣٥٣ / ج ١ ص ٢٧٣.

3 رواه البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، حديث رقم: ٢٠٧ / ج ١ ص ٥٢.

4 المحصول للرازي ج ٢ ص ٩، كشف الاسرار ج ١ ص ١٠٢.

5 أما إذا علم تقدم القول على الفعل، وثبت دخوله النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك كان فعله ناسخا لقوله عنا وعنه، وإن علم تقدم الفعل على القول كذلك كان ذلك نسخا للفعل عنا وعنه. انظر: التمهيد في أصول الفقه ج ٢ ص ٣٣٠ ٣٣١.

6 البحر المحيط ج ٦ ص ٤٨- ٥٢، التمهيد في أصول الفقه ج ٢ ص ٣٣٢ ٣٣٣، المحصول للرازي ج ٣ ص ٢٥٨.

7 وهناك مذهب ثالث وهو أنهما سواء. وإليه ذهب الباجي وطائفة من المتكلمين، انظر: إحكام الفصول ص ٣٢١، شرح اللمع ج ١ ص ٥٥٧ ٥٥٨.البحر المحيط ج ٤ ص ١٩٨.

ثانيا: أدلة هذين المذهبين:

أدلة أصحاب المذهب الأول(القائلين بتقديم القول على الفعل):

استدل الجمهور بأدلة كثيرة منها:

– " أن الفعل موافق للبراءة الأصلية، والقول ناقل عنها، فيكون رافعا لحكم البراءة الأصلية، وهذا موافق لقاعدة الأحكام، ولو قدم الفعل لكان رافعا لموجب البراءة الأصلية، فيلزم تغيير الحكم مرتين، وهو خلاف قاعدة الأحكام"[1].

– أن القول يدل على الحكم بنفسه، والفعل يدل على الحكم بواسطة؛ لأنه يقال لو لم يكن جائزا لما فعل، لأنه لا يفعل إلا ما يجوز، وما دل على الحكم بنفسه أولى مما دل

عليه بواسطة، كالنطق مع الاستنباط[2].

– " أن البيان بالقول يستغني بنفسه عن الفعل، والبيان بالفعل لا يستغني عن البيان بالقول. ألا ترى أنه عليه السلام لما حج، وبين المناسك للناس، قال لهم: "**خذوا عني مناسككم**"[3] ولما صلى وبين أفعال الصلاة قال: "**صلوا كما رأيتموني أصلي**"[4]، ولما صلى جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم بين له المواقيت، قال: "**الوقت ما بين هذين**؛ فلم يكتف في هذه المواضع بالفعل، حتى انضم إليه القول، فدل على أن القول أقوى فوجب تقديمه"[5].

– " أن الأخذ بفعله اطراح لقوله، والأخذ بقوله ليس اطراحا لفعله؛ لأنه يحمل على اختصاصه به، فوجب أن يكون الأخذ بالقول أولى"[6].

وأجيب عن الأخير بأن الأخذ أيضا بالفعل ليس بترك للقول؛ لأنه يجوز أن يقتصر القول على من توجه إليه دون سائر الأمة.

---

1 زاد المعاد في هدي خير العباد لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت- مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط / السابعة والعشرون , ١٤١٥هـ- /١٩٩٤م) ج ٣ ص ٣٣٠.

2 شرح اللمع ج ١ص ٥٥٧ ٥٥٨، المحصول للرازي ج ٣ ص ٢٥٨ ٢٥٩.

3 رواه مسلم في صحيحه من حديث جابر رضي الله عنه، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، حديث رقم: ١٢٩٧ / ج ٢ ص ٩٤٣.

4 سبق تخريجه.

5 التبصرة في أصول الفقه ص ٢٤٩، شرح اللمع ج ١ ص ٥٥٧ ٥٥٨، المعتمد في أصول الفقه ج ١ ص ٣٣٩ ٣٤٠، البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٩.

6 إحكام الفصول ص ٣٢٣.

"وجواب آخر، وهو أن فعله إذا خرج مخرج البيان يتعدى إلى إثبات الفعل على غيره، فيستحيل اختصاصه به كما يستحيل اختصاص أوامره"[1].

ب أدلة أصحاب المذهب الثاني (القائلين بتقديم الفعل على القول):

استدل أصحاب هذا المذهب بأدلة منها:

– " أن النبي صلى الله عليه وسلم سأله رجل عن مواقيت الصلاة، فلم يبين له بالقول بل قال للسائل: "**اجعل صلاتك معنا**"[2]، وبين له ذلك بالفعل، وكذلك بين المناسك والصلاة بالفعل، فدل على أن الفعل آكد"[3].

وأجاب الجمهور عن هذا الدليل، بأنه يدل على جواز البيان بالفعل، وهم يقولون بذلك، وإنما الكلام في الأقوى، وليس في الحديث ما يدل على أن الفعل أقوى[4]، بل قال له النبي صلى الله عليه وسلم: "**الوقت ما بين هذين**"[5].

– أن مشاهدة الفعل آكد في البيان من القول؛ لأن في الفعل من الهيئات مالا يمكن الخبر عنها بالقول، ولا يوقف منه على الغرض إلا بالمشاهدة والوصف؛ فدل على أن الفعل آكد وأولى من القول[6].

"وأجيب عنه، بأنه ما من شيء من الأفعال والهيئات إلا ويعبر عنه بالقول، ولهذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يعبر تارة بالقول وتارة بالفعل"[7].

وبعد عرض هذين المذهبين، وأدلتهما، وما وجه من الانتقادات إلى البعض منها، واستقراء بعض الكتب التي تحدثت في المسألة يترجح عندي والله أعلم الموازنة بين القول والفعل، فأيهما قوي قدم على الآخر؛ لأننا تارة نجد القول أقوى من الفعل، وتارة نجد العكس، وتارة يقوى الجمع بينها.

---

1 إحكام الفصول ص ٣٢٣.
2 رواه مسلم في صحيحه من حديث سليمان بن بردة عن أبيه، باب أوقات الصلوات الخمس، حديث رقم: ٦١٣ / ج ١ ص ٤٢٩.
3 شرح اللمع ج ١ ص ٥٥٨، التبصرة في أصول الفقه ص ٢٤٩.
4 شرح اللمع ج ١ ص ٥٥٨، التبصرة في أصول الفقه ص ٢٤٩. انظر: التمهيد في أصول الفقه ج٢ ص ٣٣٢.
5 رواه مسلم في صحيحه من حديث أبي بن أبي موسى عن أبيه، باب أوقات الصلوات الخمس، حديث رقم: ٦١٤ / ج ١ ص ٤٢٩.
6 إحكام الفصول ص ٣٢٢، شرح اللمع ج١ ص ٥٥٨، التمهيد في أصول الفقه ج ٢ ص ٣٣٢.
7 إحكام الفصول ص ٣٢٢. وقد بين النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي المسيء صلاته أركان الصلاة بالقول، وأتى على كل ما هو واجب. انظر: شرح اللمع ج ١ ص ٥٥٩.

ولكن هذه الموازنة كما قال الشنقيطي: " تحتاج إلى نظر الفقيه، ومعرفته بنصوص الشريعة ومعرفة مقاصدها، ومعرفة قوة دلالة الفعل، فإذا كان الفعل لا يقوى على صرف القول، تبقى دلالة القول تشريعا للأمة، ويبقى الفعل إما خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم، أو يصرف على وجه لا يعارض به القول"[1].

أثر الاختلاف في هذه القاعدة لدى الفقهاء:

لقد كان لاختلاف الأصوليين في هذه القاعدة أثر كبير في الاختلاف في بعض الفروع الفقهية، ومن ذلك:

١– البداية بوضع اليدين في السجود: اختلف الفقهاء في المختار لمن أهوى بالسجود هل يبدأ بوضع يديه أولا، أو ركبتيه؟، وسبب هذا الخلاف تعارض قوله صلى الله عليه وسلم: "**إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه قبل ركبتيه**"[2]، مع فعله الذي رواه أبو داوود عن وائل بن حجر قال: "**رأيت النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه**"[3]؛ فذهب بعض فقهاء المالكية إلى أن المختار البدء بوضع يديه قبل ركبتيه تقديما لقوله صلى الله عليه وسلم على فعله[4]، وذهب الشافعي وأبو حنيفة إلى أن المختار البداية بركبتيه تقديما لفعله صلى الله عليه وسلم على قوله[5].

٢– استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة: اختلف الفقهاء في جواز استقبال القبلة واستدبارها عند قضاء الحاجة، وذلك يرجع إلى تعارض قوله صلى الله عليه وسلم: **إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ببول، ولا غائط، ولكن شرقوا أو غربوا**"[6]، مع فعله الذي رواه البخاري عن عبد الله بن عمر قال: "**لقد ظهرت ذات يوم على ظهر بيتنا، فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا على لبنتين مستقبل بيت المقدس**"[7]؛ فذهب أبو حنيفة وابن حزم الظاهري[8] وأحمد في رواية عنه

---

1 شرح زاد المستقنع للشنقيطي ج ٧ ص ٢٨.
2 رواه أبو داوود في سننه، باب كيف يضع يديه قبل ركبتيه، حديث رقم: ٨٤٠ / ج ١ ص ٢٢٢، وصححه الألباني
3 رواه أبو داوود في سننه، باب كيف يضع ركبتيه قبل يديه، حديث رقم: ٨٣٨ / ١ ص ٢٢٢. وضعفه الألباني.
4 شرح التلقين للإمام المازري ج ٢ ص ٥٨٨، الأشباه والنظائر لابن السبكي ج ٢ ص ١٥١، شرح التلقين للإمام المازري ج ٢ ص ٥٨٨.
5 الأشباه والنظائر لابن السبكي ج ٢ ص ١٥١.
6 رواه مسلم بهذا اللفظ، باب الاستطابة، حديث رقم: ٢٦٤ / ج ١ ص ٢٢٤، والبخاري بلفظ قريب منه، باب قبلة أهل المدينة وأهل الشام، حديث رقم: ٣٩٤ / ج ٢ ص ١٥٣.
7 رواه البخاري في صحيحه، باب التبرز في البيوت، حديث رقم: ١٤٩ / ج ١ ص ٤٢.
8 تقدمت ترجمته.

إلى عدم جواز استقبال القبلة، واستدبارها بالبول، والغائط مطلقا أي: في البنيان، والصحراء. تقديما لقوله صلى الله عليه وسلم على فعله[1]، وذهب بعض العلماء إلى جواز ذلك مطلقا، في البنيان والصحراء[2]، تقديما لفعله صلى الله عليه وسلم على قوله[3].

وذهب مالك، والشافعي، وأحمد في روايته الثانية إلى منع استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء، وجواز ذلك في البنيان. فاستدلوا على المنع في الصحراء بقوله صلى الله عليه وسلم، وعلى الجواز في البنيان بفعله[4].

القاعدة الثالثة: تقديم الإثبات على النفي

"المثبت أولى"

معنى هذه القاعدة: أنه إذا روي خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما مثبت والآخر ناف فإن المثبت يقدم على النافي عند أكثر العلماء[5]، وذهب بعضهم إلى عكس ذلك.

مذاهب الأصوليين وأدلتهم عليها:

اختلف الأصوليون فيما إذا ورد خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، أحدهما مثبت، والآخر ناف، أيهما يقدم ؟. على ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى تقديم المثبت على النافي، قال في البحر المحيط: "وهو الصحيح، ونقله إمام الحرمين[6] عن جمهور الفقهاء؛ لأن معه زيادة علم، ولهذا قدموا خبر بلال في صلاته عليه السلام داخل البيت على خبر أسامة أنه لم يصل... إلى أن يقول: وفصل إمام الحرمين فقال: النافي إن نقل لفظا معناه النفي، كما إذا نقل أنه لا يحل، ونقل الآخر أنه يحل فهما سواء؛ لأن كل واحد منهما مثبت، وإن لم يكن كذلك بل أثبت أحدهما فعلا أو قولا، ونفاه الآخر بقوله: ولم يقله، أو لم يفعله فالإثبات مقدم؛ لأن الغفلة تتطرق إلى المصغي والمستمع وإن كان محدثا"[7].

---

1 المحلى بالآثار لابن حزم ج ١ ص ١٨٩، البناية شرح الهداية ج ٢ ص ٤٦٦.
2 ومنهم عروة بن الزبير، وربيعة، وداود بن علي. انظر: المحلى بالآثار لابن حزم ج ١ ص ١٩٠، والبناية شرح الهداية ج ٢ ص ٤٦٦.
3 انظر: شرح التلقين للإمام المازري ج ١ ص ٢٤٥.
4 شرح التلقين للإمام المازري ج ١ ص ٢٤٥ ٢٤٦، والأشباه والنظائر للسبكي ج ٢ ص ١٥٣، والمحلى لابن حزم ج ١ ص ١٩٠، والبناية شرح الهداية ج ٢ ص ٤٦٦.
5 البحر المحيط للزركشي ج ٦ ص ١٧٢.
6 تقدمت ترجمته.
7 البحر المحيط للزركشي ج ٦ ص ١٧٢.

وقال في نصب الراية: " فالأكثرون على تقديم الإثبات، قالوا: لأن المثبت معه زيادة علم، وأيضا فالنفي يفيد التأكيد لدليل الأصل، والإثبات يفيد التأسيس، والتأسيس أولى"[1].

المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى تقديم النافي على المثبت، وإليه ذهب الآمدي وغيره[2].

واحتجوا بأن " المثبت وإن كان مترجحا على النافي لاشتماله على زيادة علم، فإن النافي لو قدرنا تقدمه على المثبت كانت فائدته التأكيد، ولو قدرنا تأخره كانت، فائدته

التأسيس وفائدة التأسيس أولى لما سبق تقريره. فكان القضاء بتأخيره أولى"[3].

المذهب الثالث: وذهب أصحابه إلى أنهما سواء، واختاره الغزالي[4] وغيره[5]، قال في المستصفى: "إذا روي خبران من فعل النبي صلى الله عليه وسلم أحدهما مثبت، والآخر ناف، فلا يرجح أحدهما على الآخر؛ لاحتمال وقوعهما في حالين، فلا يكون بينهما تعارض"[6].

أثر الاحتجاج بهذه القاعدة عند الفقهاء:

عادة ما يستدل العلماء في الكثير من مواطن الخلاف بهذه القاعدة فقد استدل الإمام المازري في شرحه للتلقين للقائلين بإثبات سجود التلاوة في المفصل بهذه القاعدة، فقال في معرض كلامه على اختلاف المذاهب في عدد سجود التلاوة: " فأما نفي السجود من المفصل، وهو المشهور عندنا، فلقول زيد ابن ثابت: إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يسجد في: "**والنجم**"[7]، ولقول ابن عباس: **إن النبي صلى الله عليه وسلم ترك السجود في المفصل بعد الهجرة**[8]، وأما إثباته فإن أبا هريرة رضي الله عنه صلى العتمة

---

1 نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي، تقديم: محمد يوسف البَنُوري، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، تحقيق: محمد عوامة، (نشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر- بيروت- لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، ط / أولى، ١٤١٨ه- ١٩٩٧م) ج ١ ص ٣٦٠.

2 الإحكام للآمدي ج ٤ ص ٣١٩ ٣٢٠، نصب الراية لأحاديث الهداية ج ١ ص ٣٦٠.

3 الاحكام للآمدي ج ٤ ص ٣٢٠.

4 تقدمت ترجمته.

5 قال في لبحر المحيط: " وهو قول القاضي عبد الجبار. قال الباجي: وإليه ذهب شيخه أبو جعفر، وهو الصحيح " انظر: البحر المحيط ج ٦ ص ١٧٢ ١٧٣، ونصب الراية ج ١ ص ٣٦٠.

6 المستصفى ج ٤ ص ١٧٦.

7 رواه مسلم في صحيحه ولفظه: " عن عطاء بن يسار أنه أخبره أنه سأل زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء " وزعم أنه قرأ على رسول الله صلى الله عليه وسلم: " وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى " فلم يسجد، باب سجود التلاوة، حديث رقم: ٥٧٧ / ج ١ ص ٤٠٦.

8 رواه أبو داوود في سننه ولفظه: عن ابن عباس " أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة" باب من لم ير السجود في المفصل، حديث رقم: ١٤٠٣ / ج ٢ ص ٥٨. وضعفه الألباني.

فقرأ: **إِذَاالسَّمَاءانشَقَّتْ**[1]، فسجد، فقيل له: ما هذه السجدة ؟ فقال: **سجدت فيها خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم، ولا أزال أسجدها حتى ألقاه**[2]. وقال عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: "**أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس عشرة سجدة في القرآن ثلاث منها في المفصل**"[3]؛ ولأن السجود في غير المفصل عند مدح لمن سجد، أو ذم لمن ترك، وكذلك سجود المفصل، وسجدة النجم أمر. وانفصل هؤلاء عن حديث زيد بأنه محمول على أنه كان القارئ، فلم يسجد لعذر منعه من السجود، فلهذا لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه قال: **قرأت على النبي صلى الله عليه وسلم: (والنجم) فلم يسجدها**، ولم يقل إني سجدت، وأما حديث ابن عباس، فأجيب عنه بأنه لم يشهد جميع إقامة النبي صلى الله عليه في المدينة، وإنما كان قدومه سنة ثمان بعد الفتح، فلا يرد حديث أبي هريرة مع صحة سنده بمثل هذا، مع كونه مثبتا، والمثبت أولى"[4].

المراجع

- صحيح البخاري
- صحيح مسلم
- سنن أبي داود
- الجامع للترمذي
- سنن النسائي
- سنن ابن ماجة
- القاموس المحيط للفيروزآبادي
- لسان العربي لابن منظور
- الصحاح للجوهري
- المستصفى لحجة الإسلام الغزالي
- المحصول للرازي
- المحلى بالآثار لابن حزم
- الاحكام للآمدي
- البحر المحيط للزركشي
- زاد المعاد لابن قيم الجوزية

1- الانشقاق: آية: ١

2 متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أبي رافع، باب من قرأ السجدة في الصلاة فسجد بها، حديث رقم: ١٠٧ / ج ٢ ص ٤٢، ومسلم كذلك، باب سجود التلاوة، حديث رقم: ٥٧٨ / ج ١ ص ٤٠٧

3 رواه أبو داوود، في سننه من حديث عمر بن العاص، باب تفريع أبواب السجود وكم سجدة في القرآن، حديث رقم: ١٤٠١ / ج ٢ ص ٥٨، والبيهقي في سننه كذلك، باب من قال في القرآن خمس عشرة سجدة، حديث رقم: ٣٥٢٥ / ج ٢ ص ٣١٤. وضعفه الألباني.

4 شرح التلقين للإمام المازري ج ٢ ص ٧٩٣ ٧٩٤.

- الأشباه والنظائر لابن السبكي
- شرح التلقين للإمام المازري
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
- تلخيص الحبير لابن حجر
- إرشاد الفحول للشوكاني
- الفوائد المجموعة في تخريج الأحاديث الموضوعة للشوكاني
- شرح اللمع للشيرازي
- الإبهاج في شرح المنهاج
- التبصرة في أصول الفقه للشيرازي
- نصب الراية لأحاديث الهداية للزيلعي
- التعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامي للحفناوي
- أصول الفقه الإسلامي لمحمد شلبي
- التمهيد في أصول الفقه الكلوذاني
- دفع إيهام الاضطراب للشنقيطي
- شرح زاد المستقنع للشنقيطي
- نظرية التقريب والتغليب للريسوني

أثر آليات تطبيق الصكوك السيادية الإسلامية على النمو الاقتصادي

(دراسة حالتي الجزائر ومصر)

نجلاء عبد المنعم

ماجستير مهني في المالية الإسلامية والاقتصاد الاسلامي

باحثة ماجستير لدى المعهد العالي للدراسات الإسلامية – مصر

هنيدة بوبكر

جامعة قاصدي مرباح ورقلة - الجزائر

لاقت الصكوك السيادية الإسلامية انتشارًا واسعًا في كثير من دول العالم وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية، كما أنها تتميز بتعدد أنواعها كصكوك المشاركة والمضاربة والسلم وغيرها مما فتح أبوابًا كثيرة للاستثمار، فأدى ذلك إلى زيادة قوة الصكوك السيادية كأداة من أدوات التمويل الإسلامي.

سعت كثير من الدول العربية والغربية إلى إصدار الصكوك الإسلامية؛ لما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد الكلى سواء في تمويل عجز الموازنة أو تنشيط الأسواق المالية أو تمويل المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية.

والصكوك السيادية الإسلامية، مصطلح حديث انبثق عن صكوك التمويل الإسلامي التي يصدرها القطاع الخاص، وعليه يمكن تحديد مفهوم الصكوك السيادية الإسلامية بأنها: "وثائق مالية متساوية القيمة تصدرها مؤسسات حكومية أو شبه حكومية تثبت حق الملكية لحاملها في أصول الدولة".

إذًا فالصكوك السيادية الإسلامية هي عين صكوك التمويل الإسلامي من حيث جوهرها وهيكلتها وضوابطها، ومع نمو وزيادة الطلب المستمر على المنتجات المالية الإسلامية يزداد الطلب كذلك على الصكوك السيادية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من قبل الحكومات الإسلامية وغير الإسلامية وذلك لحشد المزيد من المدخرات المحلية لتلبية الاحتياجات التمويلية المطلوبة للاستثمار الوطني وتوفير السيولة اللازمة لذلك ، كما تعمل على استقطاب وتشجيع المستثمرين الأجانب مما يساهم في انسياب

وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني ويساعد كذلك على تحقيق مشروعات تنموية ذات عائد على المجتمع.

كما نأمل من هذه الإصدارات أي الصكوك السيادية في حال اعتمادها أن تساهم في عودة ولو لبعض من رؤوس الأموال العربية والإسلامية المهاجرة لكي تساهم في عملية البناء الاقتصادي في أوطانها وفي المنطقة العربية والإسلامية عموما إضافة إلى ما تمثله هذه الاستثمارات من قيمة مضافة إلى الدخل القومي لهذه المجتمعات ومعالجة لمشكلة البطالة من خلال توفير فرص العمل للأيدي العاملة ، وحتى يتحقق لنا ذلك ولطمأنة رؤوس الأموال هذه فلا بد من توفر أجواء من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والقانوني، وإعادة النظر في العديد من الإجراءات القانونية والإدارية المتجمدة والتي غالبا ما تكون عائقا أمام الاستثمار الخارجي ، إضافة إلى وجود تحسن في أداء الأسواق المالية حتى تمهد الطريق لعودة آمنة لرؤوس الأموال المهاجرة والتي لازالت تبحث عن فرص استثمار يحقق لها عوائد مرجوة ومخاطر أقل.

بالمقابل فإن فكرة تبني الصكوك الإسلامية لبعض دول شمال إفريقيا كالجزائر ومصر يرجع إلى التعرف على الموارد الإسلامية وقيمتها الاقتصادية ومساهمتها في تمويل عجز الموازنة العامة والبحث عن الصيغ المقبولة إسلامياً في التمويل لعلاج مشكلة العجز في الموازنة العامة حتى تتوافق مع الشريعة الإسلامية وكذا وجود اختلالات شديدة تتمثل في ضعف مصادر التمويل اللازمة لتمويل المشروعات التنموية ومشاريع البنية التحتية وذلك حسب الاقتصاد الوطني لكل دولة.

ونتيجة لأهمية وانتشار الصكوك الإسلامية السيادية كأداة تمويلية في تنمية الاقتصاد، ظهرت العديد من الدراسات التي اهتمت بالموضوع، ومنها نطرح **الإشكالية التالية: كيف تساهم آليات تطبيق الصكوك السيادية في دفع عجلة النمو الاقتصادي؟** وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالأتي:

- ما هو دور الصكوك السيادية في توفير الإطار الملائم للتعامل مع البنك المركزي والمصارف الإسلامية؟
- ماهي أهم العوامل والتحديات التي تواجه الصكوك السيادية؟
- ما هو دور الصكوك في تمويل المشاريع الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية في الجزائر ومصر؟
- ما هي الأهمية الاقتصادية للصكوك السيادية الإسلامية على مستوى الاقتصاد الكلي؟

الإطار المفاهيمي للصكوك السيادية الإسلامية كأحد الأدوات المالية

ماهية الصكوك السيادية الإسلامية:

تعريف الصكوك السيادية الإسلامية: تعددت المفاهيم والتعاريف المتعمقة بالصكوك الإسلامية نذكر منها: الصكوك الإسلامية هي أوراق مالية متساوية القيمة، محددة المدة، يتم إصدارها وفق صيغ التمويل الإسلامية،تعطي لحامليها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح وخسائر موجودات مشروع استثماري قائم فعلا، أو سيتم إنشاؤه من حصيلة الاكتتاب، وهي قابلة للتداول والإطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة، ويمكن حصر موجودات المشروع الاستثماري في أن تكون أعيانا، أو منافع أو خدمات، أو حقوق مالية[1].

أنواعها: للصكوك الإسلامية أنواع عديدة منها صكوك المشاركة والمضاربة والاستصناع والمزارعة والمغارسة والمرابحة والسلم والإجارة وغيرها من الأنواع الأخرى، وتتنوع الصكوك الإسلامية لاعتبارات عدة حيث يمكن تقسيمها حسب نوع النشاط الذي أصدرت من أجله سواء كان نشاطًا زراعيًا أم خدميًا أم استثماريًا، وأيضًا يمكن تقسيمها طبقا لاعتبار الأمان إلى صكوك أكثر أمانًا كصكوك المرابحة حيث أنها أكثر أمانًا من أنواع الصكوك الأخرى كصكوك المشاركة أو المضاربة حيث يشارك المستثمر في الربح أو الخسارة بناء على نتائج المشاركة،ويمكن تقسيم الصكوك حسب أجل الصك سواء كان قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل وأيضا يمكن تقسيمها إلى صكوك الاستثمار كصكوك المضاربة والمشاركة وصكوك التمويل كصكوك الاستصناع أو السلم ولقد حددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نحو أربعة عشرة نوعا من الصكوك الإسلامية، منها: صكوك المشاركة – صكوك المضاربة – صكوك الاستصناع – صكوك المرابحة – صكوك المزارعة – صكوك المساقاة – صكوك المغارسة:– صكوك الإجارة.

أهمية الصكوك السيادية الإسلامية

يمكن تلخيص الصكوك كما يلي:

- الصكوك السيادية تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظريا وعلميا.

[1] د. رحماني سناء، و د.ديلمي فتحية، الملتقى العلمي الوطني حول النظام المالي وإشكالية تمويل الاقتصاديات النامية يومي 04-05 فيفري 2019، بعنوان: الصكوك الإسلامية كبديل غير تقليدي للتمويل، ص3

- تعتبر من الأدوات التمويلية الهامة لتنويع مصادر الموارد الذاتية وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إلى مصادر تمويل طويلة الأجل.
- تعمل على إثراء الأسواق المالية.
- تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنموية بدلا من اعتماد على سندات الخزينة والدين العام[1].

العوامل المؤثرة على الصكوك السيادية الإسلامية ودورها

أهم التحديات التي تواجه الصكوك السيادية الإسلامية:

توجد مجموعة من التحديات التي تواجه تطوير الصكوك الإسلامية ويمكن حصرها في النقاط التالية[2]:

– **الاختلافات الشرعية**:تواجه الصكوك الإسلامية حملات متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية، وغيرها حيث يبالغون أحيانا في تشددهم ويحرمون هذه الصكوك لأقل الشبهات، وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة بهذه الصكوك مما يؤدي إلى تراجع الإقبال عليها وتحقيق خسائر وانخفاض في الأرباح.

– **غياب الإطار التشريعي والتنظيمي**: ينظم عمل هذه الإصدارات ويوحدها خاصة بالنسبة للاختلافات الشرعية التي تظهر من فترة إلى أخرى حول شرعية بعض الصكوك الإسلامية.

– **التصنيف الائتماني ورقابة المؤسسات المالية الدولية**: لابد قبل إصدار الصكوك الإسلامية من تصنيفها ائتمانيا من قبل وكالات تصنيف ائتمانية دولية، وكذا مشورة صندوق النقد الدولي وغيره.

– **نقص الشفافية في بعض الإصدارات**: الأمر الذي دعا إلى الحصول على تصنيف ائتماني من مؤسسات التصنيف الائتماني، وذلك لتقليل المخاطر ومخاوف الاكتتاب في بعض الإصدارات.

– **نقص الموارد البشرية المؤهلة**: لقد عرفت صناعة الخدمات المالية الإسلامية تطورا سريعا إلا أنه بقيت تعاني من نقص واضح في الموارد البشرية المؤهلة والمدربة في مجال التعامل بالأدوات المالية الإسلامية، ومما

---

[1] د. مختار بونقاب،أ. زواويد لزهاري،الملتقى العلمي الدولي حول الآليات الجديدة لتمويل التمنية الاقتصادية نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر يومي 25-26 افريل 2018 ورقة بحثية بعنوان الصكوك الإسلامية السيادية كاداه لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة موازنة العجز في الموازنة العامة، ص07.

[2] هرمزة مريم،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،الصكوك الاسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الاقتصاد السعودي)، دفعة 2012/2013، ص54

لا شك فيه أن ضعف العاملين سيفرض تهديدا من حيث المخاطر التشغيلية ويعيق في نفس الوقت إمكانية نمو وتطور تداول الصكوك الإسلامية.

دور الصكوك السيادية في توفير الإطار الملائم للتعامل مع البنك المركزي والمصارف الإسلامية:

تعتبر العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية ناتجة عن أهمية إشراف هذه المصارف المركزية على المصارف الإسلامية من أجل ضمان السير الحسن لها وحقوق أصحاب الحسابات، فخضوع المصارف الإسلامية لأدوات السياسة النقدية حيث أنها بعضها قائم على الربا كسعر الخصم والمقرض الأخير مما يزيد العلاقة تعقيدا مما أدى إلى اتخاذ سياسات من سياسة البنك المركزي ودور الصكوك الإسلامية في تقديم البدائل.

- **سياسة الملجأ الأخير للسيولة:** تقوم البنوك المركزية بوظيفة المقرض الأخير للبنوك التجارية بحيث تقدم لها قروضا في أوقات تقل فيها السيولة.
- **عمليات السوق المفتوحة:** هذه الأداة ينعدم تأثيرها على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وذلك لكون الأصول التي تمتلكها لا تتضمن السندات التي يتعامل بها البنك المركزي.

دور الصكوك السيادية في تمويل المشاريع الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية في الجزائر ومصر:

أ- الجزائر:

يمكن توضيح دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية في الجزائر من خلال عرض دورها على مستوى الاقتصاد الجزائري والقطاع البنكي وبورصة الجزائر.

- على مستوى الاقتصاد الجزائري: تدني حدة المخاطر المالية وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، تحقيق مبدأ الشفافية في السوق وتقديم فرص استثمارية لأصحاب الفوائض المالية.
- على مستوى القطاع البنكي: تحسين ربحية البنوك، تعزيز قدرة تحكم السلطة النقدية في السيولة وإدارة مخاطرها.
- على مستوى البورصة الجزائر: رفع درجة التنويع في المحافظ الاستثمارية وتعزيز كفاءة السوق المالية، زيادة مستوى تداول الأوراق المالية[1].

[1] http://dlibrary.univ-boumerdes.dz:8080/jspui/handle/123456789/5169 تاريخ 17/05/2020

ب- مصر :

- البنك المركزي المصري بحث آليات إصدار صكوك إسلامية وتوجيه حصيلتها للإسهام في تمويل مشروعات البنية التحتية كالطرق والصرف الصحي والكهرباء والمياه إلى جانب المشروعات الخدمية المرتبطة بالمواطنين مثل المستشفيات والمدارس.
- الاهتمام بالمنتجات المصرفية الإسلامية وفكرة تطبيق الصيغ الاستثمارية والتمويلية الإسلامي.
- إصدار الصكوك وفقا للشريعة الإسلامية وهيئة شرعية تضم كبار علماء الأزهر والمتخصصين في التمويل الإسلامي محليا ودوليا.
- حظر استخدام الأصول المملوكة للدولة ملكية عامة في إصدار الصكوك.
- إنشاء شركة مملوكة للدولة لإدارة وتنفيذ عملية إصدار الصكوك السيادية تكون وكيلا عن حملة الصكوك.

الإطار التطبيقي للصكوك السيادية الإسلامية ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي

أثر آليات تطبيق الصكوك السيادية الإسلامية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومصر :

مع تطور سوق الصكوك والطفرة التي شاهدتها في الفترة الأخيرة وسعي الدول والشركات فى تنويع مصادر التمويل والاستفادة من سيولة السوق المالي الإسلامي والذي لا يستثمر في السندات التقليدية، أعلنت عدد من الدول أنها بصدد دخول سوق الصكوك قريباً ومنها الجزائر ومصر اللتان تسعيان إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال مساهمة الصكوك السيادية الإسلامية في تمويل موازنتها العامة.

مصر :

تكمن مساهمة الصكوك السيادية الإسلامية وأثر تطبيقها في زيادة الدخل الحقيقي من خلال إصدارها مما يساهم في جذب مستثمرين جدد ممن لا يستثمرون في الإصدارات الحكومية الحالية من الأوراق المالية أو أدوات الدين، بما يوفر ويجذب تمويلا وسيولة إضافية للاقتصاد المصري وأيضا يخفض تكلفة تمويل الاستثمارات.

إن الإقبال على إصدار الصكوك يرتبط بدراسة المستثمرين المستهدفين لجدوى المشروع الممول ومقدار المخاطر المحيطة بالإصدار والعملة والعائد المتوقع، وبالطبع الصكوك السيادية تتأثر بالتصنيف الائتماني

للدولة المصدرة. فكلما ارتفع هذا التصنيف رضي المستثمرون بعوائد أقل نسبيا بما يتناسب مع العائد المتوقع والخطر.

إن أكثر صيغ عقود الصكوك شيوعا هي صكوك المضاربة والمرابحة والمشاركة والإجارة.

وصكوك المضاربة تصدر للمشاركة بالتمويل في نشاط اقتصادي أو مشروع محدد مقابل نسبة محددة مسبقا من أرباح النشاط أو المشروع المشارك في تمويله، ويتم سداد عوائد الصكوك دوريًا أو بنهاية المدة ورد قيمتها الاسمية في نهاية أجلها باستخدام التدفقات النقدية المتولدة من النشاط أو المشروع المشارك في تمويله.

أما صكوك المرابحة التي تصدر على أساس عقد مرابحة، فتستخدم حصيلة إصدارها لتمويل شراء بضاعة المرابحة لبيعها للواعد بشرائها، بعد تملكها وقبضها، ويمثل الصك حصة شائعة فى ملكية هذه البضاعة بعد شرائها، وقبل بيعها وتسليمها لمشتريها، وفي ثمنها بعد بيعها للواعد بشرائها، وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء بضاعة المرابحة وثمن بيعها للواعد بشرائها.

وصكوك المشاركة وتصدر على أساس عقد مشاركة، وتستخدم حصيلة إصدارها فى تمويل إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط على أساس المشاركة، ويمثل الصك حصة شائعة فى ملكية موجودات المشاركة، ويستحق مالكو الصكوك حصة من أرباح المشاركة بنسبة ما يملكه كل منهم من صكوك.

وفى حالة صكوك إجارة الموجودات أو الخدمات وتصدر على أساس عقد إجارة موجودات أو خدمات، وتستخدم حصيلة إصدارها في تمويل شراء الموجودات أو الخدمات لإعادة بيعها لملتقى هذه الموجودات أو الخدمات ويمثل الصك حصة شائعة في ملكية الموجودات أو الخدمات، وعائد هذه الصكوك هو الفرق بين ثمن شراء الموجودات أو الخدمات وثمن بيعها وتوقع زيادة استثمارات المستثمرين الحاليين في الإصدارات الحكومية الذين يحرصون على تنويع أنشطتهم الاستثمارية من خلال أدوات جديدة؛ فهذه الصكوك تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وحجم أموال هذه الشريحة من المستثمرين في تزايد مستمر منذ بداية التسعينيات[1].

[1] https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2020/02/20/%D9%85%D8%B5%D8%B1-

الجزائر :

إن إمكانية مساهمة الصكوك الإسلامية في دفع عجلة النمو الاقتصادي الجزائري متوقف بدرجة أولى بإدخالها في الساحة المالية الجزائرية، وهذا من خلال تعديل القانون التجاري الحالي، وإدخال الصكوك ضمن الأدوات المالية المتداولة، التي يمكن طرحها من طرف المؤسسات الاقتصادية، وحتى من طرف الدولة، كأداة تمويلية له اثر ميزانية الدولة عن طريق تغطية العجز ويسمح باستقطاب السيولة المتداولة خارج الدائرة المصرفية الحالية

إن للصكوك الإسلامية دور إيجابي في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ودورها كامن في تمويل مشروعات البنى التحتية، وهذا الدور يتناسب مع متطلبات إصدار الصكوك، كما أن لهذه المشروعات أثر اجتماعي كبير، لكونها تقدم خدمات أساسية يستفيد منها شرائح واسعة من أفراد المجتمع، وهو ما يتناسب مع مقاصد الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالدور المتوقع من الحكومات لتسهيل إصدار الصكوك وخاصة صكوك تمويل مشروعات البنية التحتية الأساسية، فهو في شقين الأول تحسين البيئة القانونية بحيث تراعى طبيعة التمويل الإسلامي القائم على الأصول وتقدم حماية أكبر لحقوق المستثمرين وتضمن العدالة في حالة نشوب منازعات مالية، والثاني تحسين البيئة الاستثمارية بتقديم وسائل حماية مقبولة تقلل من مخاطر الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية وتوفير الحوافز التي تدفع لتشغيلها بكفاءة، وتضمن تحقق أثرها الاجتماعي المستهدف من خلال استمرار الإشراف الحكومي المباشر على تشغيلها .

جوجل تستخدم الذكاء الاصطناعي لحل مشكلات الرهن العقاري[1]

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحسن تجربة المقترضين والمُقرضين، عبر تقليل زمن معالجة المستندات اللازمة للتقدم بطلب للحصول على قرض عقاري.

إم آي تي تكنولوجي ريفيو العربية

أعلنت منصة جوجل كلاود إطلاق خدمة جديدة تستهدف تحسين الكفاءة التشغيلية لصناعة الرهن العقاري، عن طريق استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي ونماذج التعلم الآلي في أتمتة عملية معالجة المستندات الخاصة بالقروض العقارية.

الرهن العقاري هو قرض يُمكّن المُقترض من الحصول على النقود اللازمة لشراء منزل أو أي عقار آخر، على أن يبقى هذا العقار مرهوناً للمُقرض –سواء كان بنكاً أو سمسار رهن عقاري– حتى سداد قيمة القرض. وتُعد صناعة الرهن العقاري إحدى القطاعات المالية الرئيسية في الولايات المتحدة.

وتهدف **الأداة الجديدة** التي أطُلق عليها اسم (Lending DocAI) إلى مساعدة شركات الرهن العقاري على تسريع تقييم طلبات قروض السكن، عن طريق أتمتة معالجة المستندات وتبسيط عملية جمع البيانات. وتتطلب هذه العملية عادة وقتاً طويلاً من أجل مراجعة مئات الصفحات من مستندات المقترضين بشكل فردي، وتقييم ما إذا كان بإمكانهم الحصول على القرض أم لا. وتضيف هذه العملية اليدوية المعقدة في نهاية المطاف آلاف الدولارات إلى تكلفة القرض.

أداة متخصصة في معالجة مستندات الرهن العقاري

تمتلك جوجل بالفعل **أداة عامة** تدعى (Document AI)، لديها القدرة على قراءة المستندات المعقدة وفهمها واستخراج البيانات منها، باستخدام كل من تقنية التعرف الضوئي على الحروف (Optical character recognition) وتقنية فهم اللغة الطبيعية، إلا أن أداة جوجل كلاود الجديدة (Lending DocAI) هي أول أداة متخصصة حصراً في معالجة المستندات ذات الصلة بالرهن العقاري.

[1] MIT Technology Review, Link

وتشير الشركة إلى أن الأداة الجديدة تعتمد على مجموعة من النماذج المتخصصة التي تركز على قراءة أنواع مختلفة من مستندات الرهن العقاري، مثل البيانات الضريبية ومستندات الدخل والأصول، كما يمكنها أتمتة العديد من مهام المراجعة الروتينية لهذه المستندات مع ضمان السرعة والدقة، بحيث يمكن لشركات الرهن العقاري أو الجهات المُقرضة التركيز بشكل أكبر على المهام ذات القيمة المضافة.

ويبين **العرض التوضيحي** الخاص بالأداة أنها قادرة على تحليل البيانات واستخراج المعلومات الأساسية، بما في ذلك رقم المِلَفّ الضريبي والتفاصيل الخاصة بصاحب العمل والعناوين وأرقام الضمان الاجتماعي.

تحسين تجربة المُقرض والمُقترض

تؤكد جوجل كلاود أن الهدف النهائي من هذه الخدمة هو تحسين تجربة الحصول على الرهن العقاري بالنسبة للمقترضين والمُقرضين، من خلال تقليل تعقيد معالجة الطلبات وتسريع وقت اتخاذ القرار. ويقول راجيش بهات، المؤسس والرئيس التنفيذي لمنصة الرهن العقاري الرقمي **روستيفاي**، إن "صناعة الرهن العقاري لا تزال في مرحلة مبكرة من التحول من العمليات اليدوية التقليدية إلى العمليات الآلية والممكّنة رقمياً، ونعتقد أن التحول سيحدث بسرعة أكبر بكثير باستخدام قوة الذكاء الاصطناعي". وقد دخلت روستيفاي في شراكة مع جوجل كلاود لاستخدام الأداة الجديدة على منصتها.

وتأتي هذه الأداة كجزء من **إستراتيجية جوجل كلاود** التي تستهدف زيادة إيراداتها عن طريق تقديم خدمات متخصصة واسعة النطاق للشركات العاملة في مختلف القطاعات، بما في ذلك تجارة التجزئة والاتصالات والألعاب الإلكترونية. وقد حققت هذه الإستراتيجية نتائج جيدة حتى الآن، حيث نمت إيرادات جوجل كلاود بأكثر من ٤٣٪ خلال الربع الأخير من العام الجاري.

ضوابط إجازة الأجرة على الخدمات الناتجة عن عقود التبرعات[1]

د. سامر مظهر قنطقجي

أضحى انتشار الخدمات المالية كبيرًا، وصارت تلك الخدمات حاجة ملحة لممارسة الأعمال في الأسواق الدولية، وليس في وسع المؤسسات المالية الإسلامية التقصير في تقديم تلك الخدمات التي تحققها المصارف التقليدية، وذلك خشية تحول العملاء لتضرر أعمالهم؛ كما أنها لا تستطيع خرم قواعد الشريعة الإسلامية حتى لا تقع في مخاطر أشد من انصراف بعض العملاء.

نحاول في هذه الورقة وضع ضوابط فنية على مسألة إجازة الأجرة على الخدمات الناتجة عن عقود التبرعات.

تتألف المنتجات المالية الإسلامية من عقود أساسية وعقود ثانوية (الشكل ١)؛ فالعقود الأساسية هي أداة تبادل ملكية الأصول بين الناس، ومثالها: عقود الإرث، والبيع والشراء، والهبة، والعمل، والإيجار. أما العقود الثانوية فتساعد في إتمام العقود الأساسية وتكميلها؛ كعقود التوثيق والضمان كما ذكرت الآيتان ٢٨٢ و ٢٨٣ من سورة البقرة، وهي الأوراق التجارية والرهون، يضاف إليهما عقود الكفالة التي تحقق مزيداً من الضمانات، وعقود الحوالة التي تساعد في نقل الحقوق، وعقود الوكالة التي تساعد في نقل المسؤوليات للغير، وغيرها من العقود الثانوية.

لا تعمل بعض العقود الثانوية مستقلة عن الأساسية؛ كعقود الرهن والكفالة والحوالة، وقد أخطأت الهندسة التقليدية بابتكارها للمشتقات عندما فصلت الأوراق التجارية والرهون عن عقودها الأصلية معتبرة إياها عقوداً مستقلة، أي قابلة للتداول بيعًا وشراء دون أصولها، فأنشأت بذلك سوق مستقر لهذه المنتجات فتضخمت سوق المشتقات بشكل كبير حتى انفجرت فقاعتها عام ٢٠٠٨؛ فأدخلت الاقتصاد العالمي في أزمات مالية واقتصادية متتالية وأقضت مضجعه.

تساعد المنتجات المالية (الإسلامية) بنوعيها الأساسية والثانوية في تطوير طبيعة الأعمال التجارية في التجارة العالمية، فعقود المنتجات الثانوية كالكفالة والوكالة والحوالة صار لها تطبيقات تخدم شرائح

[1] ورقة قدمت في مؤتمر:
INTERNATIONAL FORUM ON CONTEMPORARY FIQH ISSUES IN ISLAMIC ECONOMIC AND FINANCE, 27 OCTOBER 2020, Republic of Indonesia

متعددة من الناس بمختلف مستوياتهم، وغدت أدواتها لازمة للأسواق ولحركتها، أي صار للناس فيها **مصلحة** واضحة. ولما ثبتت صلاحية هذه المنتجات المالية الإسلامية إبان الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما بعدها، صار التركيز عليها أشد وأكبر، كما هو حال موضوع هذا المؤتمر.

لقد تأرجحت الفتاوى وتطبيقاتها بشأن أجور العقود التي لا تهدف للربح بين العزائم والرخص؛ فمن الفقهاء من منع أخذ الأجرة تمامًا عليها، ومنهم من قيّدها بالضرورة أو بالتكلفة، ومنهم من أباح أخذ الأجرة بوصفها خدمة موجهة لقطاع الأعمال وليست للمعسرين أو من يحتاجون إرفاقًا بحالهم. وسنتعرض للرهن كمثال على أسباب اختلاف وجهات النظر تلك.

تقوم المصارف باقتطاع نسبة مئوية من المبلغ، أو تحدد أجرًا محدداً (كحد أدنى) سواء لمقابلة التكلفة الفعلية أو أكثر منها، وتراعي بعض المصارف الجدارة الائتمانية للعميل وتاريخه الائتماني، فتخفف عنه تكاليف هذه الخدمات، أو لا تأخذ منه أية ضمانات على الإطلاق بسبب تاريخه الائتماني وتصنيفه القوي، وفي سورية مثلا، يقبل البنك المركزي ضمانات عقارية أو كفالات مصرفية بديلاً عن إيداع المؤسسات المالية ودائعها المجمدة لديه.

إن لكل طرف من الفقهاء وجهة نظر تؤيد رأيه بالأدلة والشواهد، وهذه الاختلافات الفقهية ليست أمرًا جديداً، بل هي صفة موجودة بين العلماء والفقهاء، وهي إثراء فكري للفقه الإسلامي بمدارسه.

لذلك ليست القضية حسم هذا الجدل الفقهي؛ بل دراسة التفاصيل الفنية، فالحل يُبنى على المنفعة ورفع الضرر من وجهة نظر اقتصادية. وبرأينا فإن مسألة وضع أجور من عدمه، أو توحيد طريقة الاحتساب من عدمها تبقى مسألة خاضعة للمنافسة بين المؤسسات المالية الإسلامية بإشراف السلطة النقدية أو من يمثلها طالما التزمت ضابط المنفعة المقترح.

بناء على ما سبق، يتم النظر إلى العقود الثانوية؛ فما كان منها سيتسبب في زيادة حجم الائتمان في الأسواق، أو ما كان منها سبيل للمحرمات من ربا أو غرر أو أكل لأموال الناس بالباطل، فإن منع الأجرة أولى من إجازتها؛ وضابط ذلك تحقيق معيار المنفعة المجتمعية[1] والحد من الضرر والإضرار بالسوق. ويترتب على السلطات النقدية أو من ينوب عنها من هيئات شرعية أو غيرها التدخل في تحقيق ذلك من خلال

[1] للمزيد يمكن العودة لكتابنا فقه المعاملات الرياضي، الفصل السابع، النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي، ص ٣٤٠ وما بعدها.

سياستي سد الذرائع والمصالح المرسلة بتبني سياسة منع الأجور على العقود غير الهادفة للربح، أو السماح بأخذ التكلفة الحقيقة، أو أكثر.

وفيما يلي نذكر بعض الخدمات الناتجة عن عقود التبرعات وما يحقق المنفعة المجتمعية من تطبيق إجازة الأجر عليها أو منعه:

الحوالة: إن لحوالة الدين استخدامات متعددة في الأعمال والخدمات المالية، كالكمبيالة والسند الإذني والشيك، وكل ذلك معناه تحويل الديون من المحول أو المدين الأصلي إلى الدافع. **وليس لفرض أجور على الحوالة** من حاجة؛ لأن التوسع في حوالات الدين يزيد حجم الائتمان في السوق، ويحول هذه المنتجات المالية إلى منتجات مستقرة في السوق[1]، فإذا أجيزت الأجرة عليها صارت مصدر نفع؛ وهذا سيبقيها في السوق كمنتَج مُربح يصعب إنهاء دوره في السوق، كما أن شبهة الربا واضحة في الأجرة على هذا المنتج.

الوكالة: إن للوكالة استخدامات متعددة في الأعمال والخدمات المالية، فبموجبها يقوم صاحب الحساب (الموكل) بتعيين مؤسسة خدمات تمويل (وكيل) للقيام بأنشطة استثمارية؛ والودائع لأجل، والتأمين الإسلامي وغيرها. وهذه خدمات لا تقدم دومًا لمدين معسر أو متعثر، بل هي أدوات تعارفت عليها التجارة الدولية في تعاملاتها، وبذلك **تميل الكفة إلى من ارتأى أخذ الأجرة على هذه الخدمة** لأن الوكيل أقرب إلى حال الأجير. فإذا حدث تخلف عن السداد مثلا، تحمل الموكل جميع المخاطر أو الخسائر باستثناء ما نتج منها عن سوء تصرف الوكيل وإهماله لأن يده يد أمان. ويمكن أن تنشأ خلافات بسبب تضارب المصالح بين الموكل ووكلائه. وقد ضبطت معايير الأيوفي ذلك في معياريها: (المعيار رقم ٣٣ – الوكالة وتصرف الفضولي) و (المعيار رقم ٤٦ – الوكالة بالاستثمار).

الوديعة: إن للوديعة استخدامات متعددة في الأعمال والخدمات المالية؛ كالحفظ في الخزائن المصرفية (صناديق الأمانات)، والودائع المصرفية مثل هامش الجدية والوديعة مقابل بطاقة الائتمان، وغيرها. ويجب التفريق بين مصطلح الوديعة الدارج في الصناعة المالية وبين معناه الفقهي حيث يطلق على الحسابات الجارية عبارة الودائع الجارية وهذا لا يخرجها عن تكييفها الفقهي بأن المصارف يدها عليها يد ضمان لأنها بمنزلة القرض، بينما يد المودع على الوديعة هي يد أمان. لذلك **لا يستحق المودع أي أجر**

[1] للمزيد يمكن العودة لكتابنا فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، الفصل الأول، المبحث الخامس، ص ١٠٧ وما بعدها، الطبعة الثالثة، منشورات كاي، ٢٠١٩.

على حفظ الوديعة[1] سوى ما يتكلفه المودع لديه على حفظها، وتكون أجرة رد الوديعة على المالك المودع.

القرض: إن للقرض استخدامات متعددة في الأعمال والخدمات المالية، كالحسابات الجارية، وانكشاف الحساب في البطاقات المدينة أو الدائنة، وفي الحساب الجاري للعميل، وبين المؤسسة المالية ومراسليها. والقرض يكون حسناً دون أي أجر أو مقابل نفعي عليه، ويد المقترض يد ضمان، لذلك **ليس من أجر على القرض وتطبيقاته لشبهة الربا فيه**، بينما يجوز أخذ التكلفة الفعلية المباشرة للإقراض ولا تدخل المصاريف غير المباشرة في الحسبان.

فإن قال قائل أن ذلك يعطل المال من وجهة نظر المقرض، فإن نموذجنا الرياضي للاقتصاد الإسلامي أوضح أن فرص الاستثمار ومنافعه انتقلت للمدين ولم يتعطل المال؛ فتابع المنفعة المجتمعي أكبر من الصفر لتعاضد الدائن مع المدين، وتنعكس منافع هذا السلوك على السوق وكل من فيه كالدائن والمدين.

وما عمدت إليه المصارف الإسلامية مؤخراً بأخذ أجر على الحسابات الجارية التي تُكيّف على أنها قرض، سببه شيوع ثقافة الفائدة السلبية في السوق العالمي NIRP، وليس لها حق في فعل ذلك وعليها التوقف عن الاقتداء بالصناعة المالية التقليدية.

العارية: إن للعارية استخدامات نادرة في الأعمال والخدمات المالية، وتعتبر يد المستعير يد أمانة، تتحول إلى يد ضمان إذا خالف شرط المعير لأنه تعدى؛ فهي تمليك للمنفعة بغير عوض، وفرقها عن الهبة أنها واردة على المنفعة، بينما الهبة واردة على العين. **وليس على العارية أجر** لأن المقصود منها إباحة منفعتها، ولا يملك المستعير إباحتها لغيره دون إذن، لذلك **لا يحق له إجارتها ولا رهنها** لأن في ذلك تحقيق منافع له، بينما هو لا يملكها. ويتحمل المستعير **أجرة رد العارية** للمعير.

لذلك تتحول العارية إلى قرض عند إعارة المكيلات والموزونات والمعدودات، لأن الانتفاع بها لا يتحقق إلا باستهلاك عينها كالمأكولات مثلا، وعليه فلا عارية في هذه الأصناف.

[1] "إلا أن تكون مما يشغل منزل المودع لديه فله كراؤه وإن احتاجت غلق أو قفل فهو على صاحبها"، الفقه الإسلامي وأدلته، الدكتور وهبة الزحيلي، ج ٥ ص ٥٣.

هندسة المنتجات باستخدام العارية:

- إذا اجتمع الضمان والعارية؛ فلا ضمان لأن ذلك شرط مخالف، ويلزم في هذه الحالة دفع أجرة المثل.

الكفالة: إن للكفالة دور مهم في تسهيل التجارة الدولية عبر الحدود؛ حيث يُطلب من المصرف أن يكون ضامنًا للدفع في المعاملات التجارية الدولية؛ من خلال الإعتماد المستندي، وخطاب الاعتماد، وضمان الشحن، وتظهر استخداماتها أيضًا في بطاقات الائتمان التي صارت واقعًا في مختلف الأسواق العالية بل صارت أداة دفع إجبارية، ولربما تغير حالها إذا انتشرت العملات الرقمية.

تحمي الكفالة الدائن من مخاطر التخلف عن السداد (المصرف مستفيد)، وتوفر الحماية لأطراف ثالثة من مخاطر محتملة تنشأ بسبب التخلف عن السداد أو الوفاء بالتزام وعد العميل بالوفاء به (المصرف ضامن).

هندسة المنتجات باستخدام الكفالة:

- يعتبر عقد البيع الآجل عقداً أساسيًا، ويساعد عقد الكفالة بتركيبه كعقد ثانوي في هيكلة المنتجات على عقد البيع بغية تأمين المدفوعات المستقبلية المستحقة على العميل، لذلك قد يطلب المصرف من العميل تقديم كفيل للضمان.
- يتم تصميم بطاقات الائتمان الإسلامية باستخدام مفهوم الكفالة؛ فيعمل المصرف بصفته جهة إصدار للبطاقة تضمن كل التزام بالدفع مقابل العمليات التي تحدث بين العميل والتاجر أو عمليات السحب النقدي التي يقوم بها العميل من المصارف الأخرى. ويفرض المصرف في **هذه الحالة أجوراً** مقابل الخدمات المقدمة يتم تحديدها بشكل مسبق عند إبرام العقد ويتم تحديد مدة العقد.
- إذا اجتمعت الوكالة والكفالة؛ كالاشتراط على وكيل الاستثمار ضمان رأس المال أو ضمان ربح محدد؛ فتتحول يد الوكيل من يد أمان إلى يد ضمان؛ ليصبح ضامنًا للربح أو لأصله، وهذا غير جائز.
- تجتمع الوكالة والكفالة في حالة خطاب الاعتماد، فالمصرف وكيل وكفيل إذا كانت تغطية الاعتماد المستندي جزئية وهو وكيل إذا كانت التغطية كاملة، وعليه يراعى عند وضع الأجور أن تلحق الأجور بالوكالة لا بالكفالة؛ عند مانعي أخذ الأجور على الكفالة، أو بتغطية تكاليف الكفالة الفعلية، لذلك تطلب الهيئات الشرعية وضع جداول بالاعتمادات للتدقيق على هذه الخدمات.

- تجتمع الوكالة والصرف مع الحوالات، وفي هذه الحالة فعقد الصرف عقد أساسي، وعقد الوكالة عقد ثانوي، فتكون الأجور على الوكالة، إضافة إلى تغطية تكاليف الكفالة الفعلية.

ويراعى في تطبيق الأجور على الكفالة الآتي:

- بسبب طبيعة عقد الكفالة كعقد تبرع؛ فإن تعثر العميل (المكفول)؛ يحول العلاقة من ضامن ومضمون إلى دائن ومدين؛ وبذلك فأي أجر لقاء هذه الخدمة سيؤدي إلى الربا.
- يجب ألا يكون الضمان على شكل قرض ابتعاداً عن شبهة الربا، فإذا كان الضمان بمثابة التزام مقدم من الضامن فيكون الأجر طبقًا لمبدأ الخراج بالضمان.
- بسبب توسع استخدامات عقد الكفالة؛ كما في حال كفالات: السفر، والخدمة العسكرية، والدراسة، وغيرها؛ فإن اشترط الكفيل أجراً على كفالته وتعذر إيجاد كفالة من متبرعين، فذلك يجيز دفع الأجر للضرورة أو للحاجة العامة[1]؛ لما يترتب على عدم الدفع من تعطيل للمصالح.
- في عقود الكفالة لا يجوز النص على تحمل الطرف الآخر مسؤوليات مؤداها مخالفة طبيعة عقود الأمانة باستثناء حالات التعدي والتقصير؛ كما في عقود الوديعة، والمشاركة، والمضاربة، والوكالة، والإجارة.
- تتشابه الحوالة والكفالة والوكالة؛ بأنها عقود تتضمن نقل المخاطر والسيطرة. والفارق الرئيسي بين الحوالة والكفالة أن المدين الرئيسي معفى من الدين بموجب عقد الحوالة، بينما هو ملزم في حالة الكفالة.

الضمان والرهن: إن للرهن استخدامات متعددة في الأعمال والخدمات المالية، ولربما هو الأكثر شيوعًا، وهو رهن الشيء وحبسه كضمان، وتتداخل صور الضمان بمعنى الرهن والكفالة، ومن صور تطبيقات الرهن الآتي:

- الضمان الشخصي: تطلب المصارف من عملائها ضمانات شخصية عند طلب التسهيلات المصرفية، فإذا تخلف العميل عن التسهيل التمويلي، يكون كل من العميل (المدين الرئيسي) والضامن مسؤولين بالتضامن عن الدفع للدائن، وللدائن الحق في الرجوع على كل من العميل والضامن دون إبراء الذمة.

[1] مرجع سابق، الزحيلي: ج ٥ ص ١٦١.

- الضمان المصرفي: يتم الحصول على الضمان لأغراض مختلفة مثل ضمان الأداء، وضمان العطاء، وضمان العقود من الباطن، وضمان الدفعة المقدمة. وقد يكون بصورة كفالة، وبموجبه يتم إبرام عقد الكفالة بين المصرف والطرف الآخر حيث يوافق المصرف على إبراء ذمة عملائه في حالة تقصير أو فشل العميل في الوفاء بالتزاماته وفقًا لشروط الضمان، ويكون المصرف ملزمًا بدفع المبلغ المتفق عليه من المال إلى الطرف الثالث.
- الضمان في نظام تأمين الودائع: الغرض من نظام التأمين على الودائع الإسلامية توفير التكافل لتغطية وحماية المودعين ضد فقدان ودائعهم مقابل أجور تدفعها المصارف لشركات التأمين؛ فإذا تعثر المصرف في تلبية طلب العملاء السحب من ودائعهم، تدفع شركة التأمين للمودعين ودائعهم.
- الضمان في عقود المشاركة والمضاربة: لا يمكن إلزام الشريك إلا بضمان الأداء في حالات التعدي والتقصير، ويمكن لكل طرف تقديم ضمانات من قبل طرف ثالث مستقل، وتنفذ تلك الضمانات بعقد منفصل لاستخدامه لتغطية أي خسارة.
- الضمان في عقود الإجارة: يعتبر الضمان المالي وضمان الأداء مقبولاً لتأمين دفع الإيجار (الضمان المالي)، وفي حالات التعدي والتقصير في استخدام المؤجر (ضمان الأداء).

دراسة حالة لتباين الآراء الفقهية: أثر التفريق بين القرض والدين في الانتفاع بالرهن:

القرض لا يسبقه عمل تجاري عادة، أما الدين فيسبقه معاملات تجارية كالبيع والشراء. وتعتبر البيوع من عقود المعاوضات التي تهدف إلى تحقيق الكسب والمنفعة وهي عقود أساسية. أما عقود التبرعات فيقصد منها الإحسان والإرفاق؛ ومثالها: الصدقات، والهبات، والعارية، والوديعة، والقرض، والوكالة، والرهن، والكفالة، والحوالة، والوصية. وهذه العقود منها ما يصنف كعقود أساسية؛ كالصدقة (بما فيها الهبة والوصية)، والوديعة، والعارية، والقرض، ومنها ما يصنف كعقود ثانوية؛ كالرهن، والكفالة، والحوالة، والوكالة.

وللتفريق بين عقود التبرعات وعقود البيوع، أهمية كبيرة في تمييز الأحكام، والمثال التالي يتعرض للانتفاع بالرهن[1] فيوضح لماذا اختلفت الآراء الفقهية بشأنه:

إن ملكية الأصول تقسم إلى قسمين؛ ملكية عينها، وملكية منفعتها.

[1] مرجع سابق، الزحيلي، ج ٥، ص ٢٥٦.

وعند رهن أصل من الأصول، تحبس عينه لدى الدائن (المسترهن أو المرتهن) وتبقى منفعته للمدين (الراهن)، فمن يحق له الانتفاع من هذا الأصل المرهون؟

تباينت الآراء الفقهية فيمن يحق له الانتفاع بالأصل المرهون في المذاهب الأربعة بين الدائن والمدين إجازة ومنعًا. والمعايير الضابطة هي: ملكية الأصل، وحاجته إلى تكلفة، وكونه ناجم عن قرض أو دين، والإذن في مجلس العقد، وطبيعة الأصل من حيث نقصانه بسبب الاستخدام، وذلك كالآتي:

- **الحنفية**: منعوا كلا من الراهن (المدين) والمرتهن (الدائن) من الانتفاع بالأصل المرهون إلا بإذن الطرف الآخر، وفريق منهم رؤوا في اشتراط انتفاع الراهن شبهة الربا، فإذا لم يشترط جاز؛ لأنه صار تبرعًا.
- **المالكية**: منعوا انتفاع الراهن (المدين) بالعين المرهونة.

وبالنسبة للمرتهن (الدائن)، فإذا أذن له الراهن بذلك أو اشترط المرتهن المنفعة؛ وكان دينًا جاز الانتفاع لأنه بيع وإجارة[1]؛ فإن كان قرضًا فلا يجوز الانتفاع بالمرهون.

- **الشافعية**: ليس للمرتهن (الدائن) الانتفاع – كالمالكية –، إلا إذا كان الرهن مشروطا في عقد البيع (أي دينًا)؛ جازت المنفعة للمرتهن لأنه جمع بين بيع وإجارة. وأجازوا للراهن (المدين) كل انتفاع طالما أن الأصل المرهون لا ينقص بسبب ذلك الانتفاع.
- **الحنابلة**: ميزوا بالنسبة للمرتهن (الدائن) بين:

* الأصل الذي لا يحتاج إلى تكلفة كالدار والمتاع وهذا يحتاج إذنا، فإن كان الرهن من قرض لم يجز إلا بأجر المثل، وإن كان من دين جاز للمرتهن (الدائن) الانتفاع من الرهن ولو مع المحاباة في الأجرة.

* أما إن كان الأصل يحتاج تكلفة ومؤنة كالحيوان فيجور للمرتهن (الدائن) الانتفاع به بقدر نفقته حتى إن لم يأذن الراهن له بذلك.

ولفهم آليات استخدام المصلحة المرسلة وسد الذريعة بشكل مناسب، يمكن[2] النظر إلى سلوك المذاهب الأربعة تجاه الانتفاع بالرهن؛ لنميز بين ثلاثة مواقف:

---

[1] ويأخذ المرتهن (الدائن) المنفعة لنفسه مجانا أو تحسب عليه من الدين.

[2] للمؤلف، فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، ص ٧٩١.

- رجح الشافعية المصالح المرسلة لمصلحة الراهن (المدين)، واتجهت المذاهب الأخرى إلى سد الذريعة أمام انتفاعه؛ وذلك بدرجات مختلفة .
- رجح الحنابلة المصالح المرسلة لمصلحة المرتهن (الدائن)، واتجهت المذاهب الأخرى إلى سد الذريعة أمام انتفاعه؛ وذلك بدرجات مختلفة .
- أما المالكية فرجحوا سد الذريعة كليًا أمام انتفاع كل من (المدين) و(الدائن) على السواء دون مراعاة لأي مصلحة ابتعادًا عن شبهة الربا؛ لأن ذرائع ووسائل المتحايلين لا تنتهي .

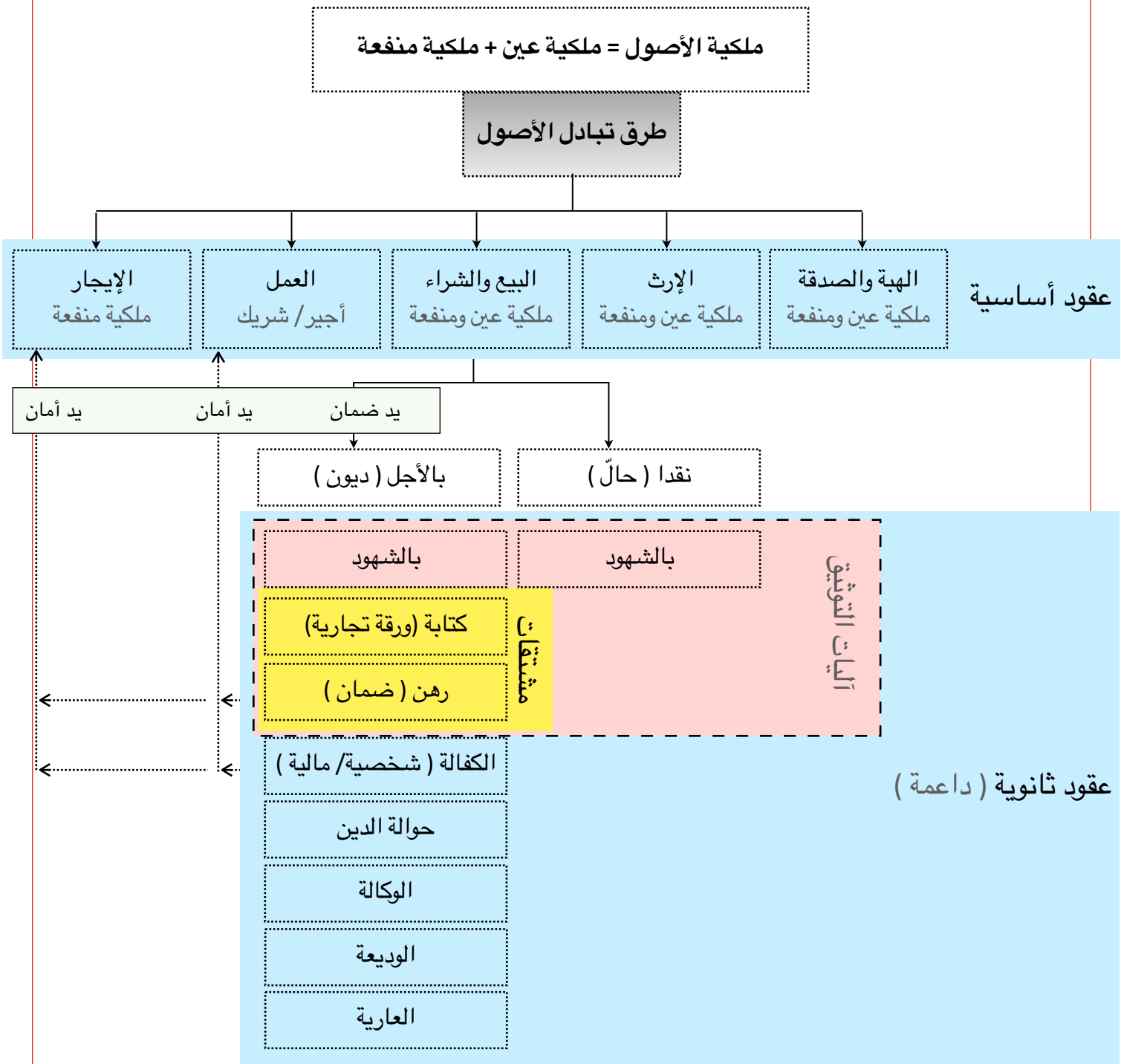

الشكل (١) طرق تبادل الأصول، إعداد المؤلف

المراجع العربية :

- الفقه الإسلامي وأدلته، د. وهبة الزحيلي، دار الفكر. ط ٢، ١٩٨٥.
- فقه الابتكار المالي بين التثبت والتهافت، د. سامر مظهر قنطقجي، كاي للنشر، ط ٣، ٢٠١٨.

References:

- Practical application of *Kafalah* in Islamic banking in Malaysia, Aishath Muneeza, Zakariya Mustapha, PSU Research Review, Publication date: 21 February 2020, link.
- Charging Fee for Guarantee in the Islamic Credit Guarantee Scheme by Credit Guarantee Corporation Malaysia Berhad: An Analysis from the Shari'ah Perspective. Mohd Bahroddin Bin Badri, Researcher at ISRA Deputy Chairman of Shari'ah Committee, Citibank Malaysia.
- A Few Methods in Charging Fees for Kafālah Bank, Guarantee - I among Islamic Banks in Malaysia, Article in ISRA International Journal of Islamic Finance · June 2014, link.
- Service Based Contracts Used in Islamic Finance: A Comparison of Hawalah, Wakalah, and Kafalah, By Maryam Sofia Mohd Suhaimi, Maryam Syamilah Md Fauzi, Nadiana Noryatim, Norashikin Mohd Noh, Nursyamimi Shuhaimin, Qurratulain Jaafar, Siti Maspuah Maulan, Zati Fatini Johan, Aishath Muneeza, International Centre for Education in Islamic Finance (INCEIF), The Global University of Islamic Finance, Malaysia, link.

اشتقاق مؤشرات من دروس مستفادة من المضاربات الممنوحة لمؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر

أوهاج بابدين عمر

ماجستير محاسبة وتمويل - السودان

المضاربة هي[1] شراكة في الربح بين البنك وعميل أو أكثر من الأفراد والشخصيات الاعتبارية يكون فيها البنك رب مال وفقًا لقواعد المضاربة المعروفة في الفقه الإسلامي.

المضارب عميل المصرف الذي يباشر العمل في رأس مال المضاربة. أما رب المال فهو المصرف الذي قدم رأس مال المضاربة.

ورأس المال هو المبلغ النقدي الذي يسلم للمضارب عند التعاقد.

والربح هو المبلغ الزائد عن رأس مال المضاربة بعد حسم نفقاتها ويعرف عن طريق التنضيض الفعلي أو الحكمي.

والخسارة هي النقصان الذي يصيب رأس مال المضاربة ويعرف بعد التنضيض الفعلي أو الحكمي.

ونفقات المضاربة هي النفقات التي يتفق طرف عقد المضاربة على حسمها من أموال المضاربة قبل القسمة.

والقسمة: توزيع الربح بين المصرف والمضارب. والتنضيض هو تحويل أصول المضاربة إلى نقود، فعليًا أو محاسبيًا عن طريق تقويم الأصول في تاريخ محدد. والمضاربة المقيدة هي ما قيدها المصرف بزمان أو مكان أو نشاط محدد.

والمضاربة المطلقة هي التي يطلق فيها المصرف يد المضارب ليعمل في رأس المال بما يراه.

وانقطاع الشركة يكون بفساد عقد المضاربة لشرط قد يؤدي إلى ذهاب كل الربح إلى أحد الأطراف.

[1] Arab Islamic Bank, facebook.com

مؤشر عائد المضاربة

((ع ÷ ١٢) + ١)^ ١٢ ن – ١

ع تمثل معدل العائد المطلوب

ن تمثل عمر المضاربة

مؤشر دوران رأس مال المضاربة

(((ع ÷ ١٢) + ١)^ ١٢ ن – ١) ÷ ع

مثال على مؤشري عائد ودوران رأس مال المضاربة من بيانات مؤسسة البحر الأحمر للتمويل الأصغر والتي منحت ثلاث مضاربات من بنك السودان المركزي وتم تصفيتها على النحو التالي :

- المضاربة الأولى بمبلغ خمسة مليون جنيه (خمسة سنوات)
- المضاربة الثانية بمبلغ عشرة مليون جنيه (خمسة سنوات)
- المضاربة الثالثة بمبلغ ثلاثة مليون جنيه (اثنان سنة)

المضاربة الأولى

مجموع التمويل المصدر خلال فترة المضاربة = ١٩٢٣٨٢١٠

الربح المتوقع = ٦١١٣٦١٦

الرصيد القائم (أصل + ربح) عند التصفية = ٣٠٧٠٨٩٧

عائد المضاربة الأولى = ٦١١٣٦١٦ ÷ ٥٠٠٠٠٠٠ = ١.٢٢٢٧٢

دوران رأس مال المضاربة الأولى = ١٩٢٣٨٢١٠ ÷ ٥٠٠٠٠٠٠ = ٣.٨٤٧ مرة

معدل العائد السنوي للمؤسسة = ١٥٪

تعمل المؤسسة فى الغالب بنظام تمويل العملاء لعامين

عائد المضاربة الأولى حسب المؤشر

عائد المضاربة = ((ع ÷ ١٢) + ١)^ ١٢ ن – ١

ع = ١٥٪

ن = ٥ سنة

عائد المضاربة = ((١٥٪ ÷ ١٢) + ١) ^ ٦٠ – ١ = ١.١٠٧١٨١

مؤشر دوران رأس مال المضاربة

(((ع ÷ ١٢) + ١) ^ ١٢ن – ١) ÷ ع

مؤشر دوران رأس مال المضاربة = (((١٥٪ ÷ ١٢) + ١) ^ ٦٠ – ١) ÷ ١٥٪ = ٧.٣٨ مرة

المضاربة الثانية

مجموع التمويل المصدر خلال فترة المضاربة = ٤٦٠٧٣٥٥٦

الربح المتوقع = ١٤١٧٣٥٨٣

الرصيد القائم (أصل + ربح) عند التصفية = ٨٤٥٦٢١٨

عائد المضاربة الثانية = ١٤١٧٣٥٨٣ ÷ ١٠٠٠٠٠٠٠ = ١.٤١٧٣٥٨٣

دوران رأس مال المضاربة الثانية = ٤٦٠٧٣٥٥٦ ÷ ١٠٠٠٠٠٠٠ = ٤.٦٠٧٣ مرة

معدل العائد السنوي للمؤسسة = ١٥٪

تعمل المؤسسة فى الغالب بنظام تمويل العملاء لعامين

عائد المضاربة الثانية حسب المؤشر

عائد المضاربة = ((ع ÷ ١٢) + ١) ^ ١٢ ن – ١

ع = ١٥٪

ن = ٥ سنة

عائد المضاربة = ((١٥٪ ÷ ١٢) + ١) ^ ٦٠ – ١ = ١.١٠٧١٨١

مؤشر دوران رأس مال المضاربة

(((ع ÷ ١٢) + ١) ^ ١٢ن – ١) ÷ ع

مؤشر دوران رأس مال المضاربة = (((١٥٪ ÷ ١٢) + ١) ^ ٦٠ – ١) ÷ ١٥٪ = ٧.٣٨ مرة

المضاربة الثالثة

مجموع التمويل المصدر خلال فترة المضاربة = ٣٤٥٠٠٣٢

الربح المتوقع = ٩٦٦٣٨٠

الرصيد القائم (اصل + ربح)عند التصفية = ٢٦٠٧٤٤

عائد المضاربة الثالثة = ٩٦٦٣٨٠ ÷ ٣٠٠٠٠٠٠ = ٣٢٢ .

دوران رأس مال المضاربة الثالثة = ٣٤٥٠٠٣٢ ÷ ٣٠٠٠٠٠٠ = ١.١٥ مرة

معدل العائد السنوي للمؤسسة = ١٥٪

تعمل المؤسسة فى الغالب بنظام تمويل العملاء لعامين

عائد المضاربة الثالثة حسب المؤشر

عائد المضاربة = ((ع ÷ ١٢) + ١)^ ١٢ن – ١

ع = ١٥٪

ن = ٢ سنة

عائد المضاربة = ((١٥٪ ÷ ١٢) + ١)^ ٢٤ – ١ = ٣٤٧٣٥ .

مؤشر دوران رأس مال المضاربة

(((ع ÷ ١٢) + ١)^ ١٢ن – ١) ÷ ع

مؤشر دوران رأس مال المضاربة = (((١٥٪ ÷ ١٢) + ١)^ ٢٤ – ١) ÷ ١٥٪ = ٢.٣١٥٦ مرة

فى مثالنا أعلاه تتم المقارنة بين المضاربات الثلاثة

البيان	مؤشر عائد المضاربة	مؤشر دوران رأس مال المضاربة	عائد المضاربة الفعلي	دوران رأس مال المضاربة الفعلي
المضاربة الأولى	١.١٠٧١٨١	٧.٣٨ مرة	١.٢٢٢٧٢	٣.٨٤٧ مرة
المضاربة الثانية	١.١٠٧١٨١	٧.٣٨ مرة	١.٤١٧٣٥٨٣	٤.٦٠٧٣ مرة
المضاربة الثالثة	.٣٤٧٣٥	٢.٣١٥٦ مرة	.٣٢٢	١.١٥ مرة

تفسير المؤشرات

المضاربة الأولى تحقق عائد أفضل من مؤشر عائد المضاربة بفائض قدره :

العائد الفعلي – عائد المؤشر = ١.٢٢٢٧٢ – ١.١٠٧١٨١ = ١١٥٥٣٩ .

دوران رأس مال المضاربة الفعلي يساوي ٣.٨٤٧ مرة مع العلم المؤسسة تعمل بنظام تمويل العملاء لعامين

وعليه يصبح دوران رأس المال :

٣.٨٤٧ مرة X ٢ = ٧.٦٩٤ مرة وهذا االعلى من المؤشر بفارق = ٧.٦٩٤–٧.٣٨ = ٣١٤ . مرة

المضاربة الثانية تحقق عائد أفضل من مؤشر عائد المضاربة بفائض قدره:

العائد الفعلي – عائد المؤشر = ١.٤١٧٣٥٨٣– ١.١٠٧١٨١ = ٣١٠١ .

دوران رأس مال المضاربة الفعلي يساوي ٤.٦٠٧٣ مرة مع العلم المؤسسة تعمل بنظام تمويل العملاء لعامين وعليه يصبح دوران رأس المال:

٤.٦٠٧٣ مرة X ٢ = ٩.٢١٤٦ مرة وهذا أعلى من المؤشر بفارق = ٩.٢١٤٦–٧.٣٨ = ١.٨٣٤٦ مرة

المضاربة الثالثة تحقق عائد أقل من مؤشر عائد المضاربة بعجز قدره:

العائد الفعلي – عائد المؤشر = ٣٢٢ .– ٣٤٧٣٥ . = (٠٢٥٣٥ .)

دوران رأس مال المضاربة الفعلي يساوي ١.١٥ مرة مع العلم المؤسسة تعمل بنظام تمويل العملاء لعامين وعليه يصبح دوران رأس المال:

١.١٥ مرة X ٢ = ٢.٣٠ مرة وهذا أقل من المؤشر بفارق = ٢.٣٠–٢.٣١٥٦ = ٠١٥٦ . مرة

بناءا على تفسير المؤشرات ترتب المضاربات حسب الأداء الأفضل

البيان	عائد المضاربة الفعلي	دوران رأس مال المضاربة الفعلي
المضاربة الثانية	١.٤١٧٣٥٨٣	٩.٢١٤٦ مرة
المضاربة الأولى	١.٢٢٢٧٢	٧.٦٩٤ مرة
المضاربة الثالثة	.٣٢٢	٢.٣٠ مرة

هدية العدد – كتاب: السلع العامة بين حاجات المجتمع والنشاط الحكومي

د. محمد وفيق السائح

رابط تحميل الكتاب: https://kantakji.com/6168

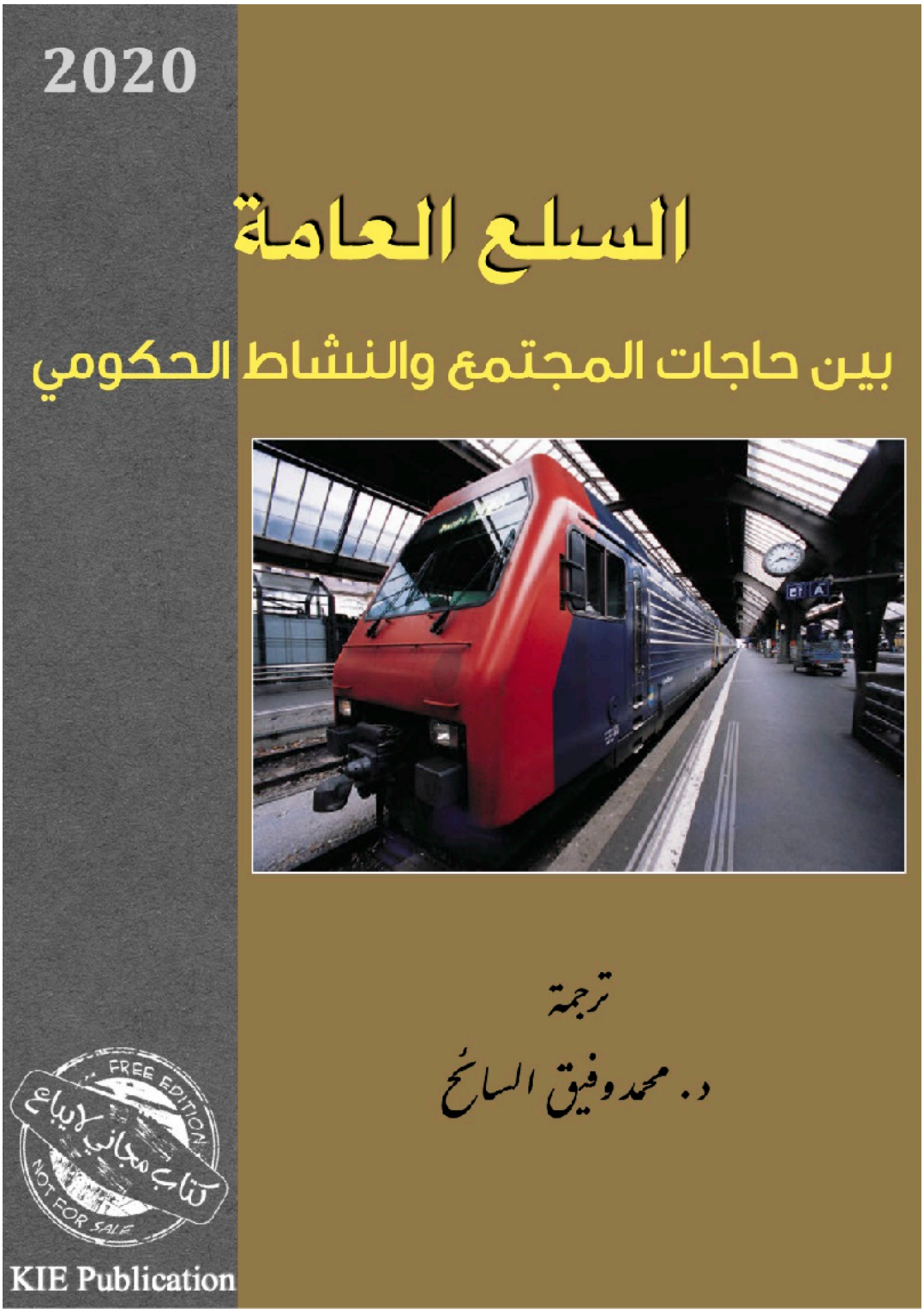

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

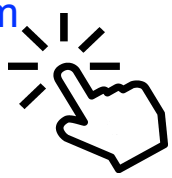

GIEM